جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في علم الاجتماع

التغير الاجتماعي–الثقافي لدى السكان الفلسطينيين في منطقة الأغوار

دراسة إثنوغرافية لقرية في الأغوار الشمالية

Socio-cultural Change among the Palestinian Inhabitants of the Jordan Valley Region

An Ethnographic Study of a Village in the northern Jordan Valley

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

أحمد عبد الحي فائق حنيطي

بإشراف: د. مصلح كناعنة

جامعة بيرزيت – فلسطين

أيار 2013

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في علم الاجتماع

التغير الاجتماعي–الثقافي لدى السكان الفلسطينيين في منطقة الأغوار

دراسة إثنوغرافية لقرية في الأغوار الشمالية

Socio-cultural Change among the Palestinian Inhabitants of the Jordan Valley Region

An Ethnographic Study of a Village in the northern Jordan Valley

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

أحمد عبد الحي فائق حنيطي

بإشراف: د. مصلح كناعنة

د. مجدي المالكي د. بدر الأعرج

جامعة بيرزيت – فلسطين

أيار 2013

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في علم الاجتماع

التغير الاجتماعي–الثقافي لدى السكان الفلسطينيين في منطقة الأغوار

دراسة إثنوغرافية لقرية في الأغوار الشمالية

Socio-cultural Change among the Palestinian Inhabitants of the Jordan Valley Region

An Ethnographic Study of a Village in the northern Jordan Valley

أحمد عبد الحي فائق حنيطي

إشراف الدكتور مصلح كناعنة

لجنة النقاش

الدكتور مجدي المالكي	الدكتور بدر الأعرج
_____	_____

نوقشت في تاريخ: 15 أيار 2013

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع/ كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

أيار 2013

الإهداء

إلى

روح والدي

والدتي الغالية

رفيقة دربي هبه

أهدي هذا العمل

الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني ودعمني في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر

الدكتور شريف كناعنة والصديقة العزيزة سمر القطب وأصدقائي في قرية بردلة

المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر.....	ب
المحتويات.....	ت
الملخص	ج
Abstract.....	خ
خارطة منطقة الأغوار.....	ذ
خارطة محافظة طوباس.....	ر
صورة للقرية من الجهة الجنوبية.....	ز
الفصل الأول: الاطار النظري والمنهجية.....	**1**
الاطار النظري.....	1
المنهجية.....	19
الفصل الثاني: قرية بردلة.....	**25**
موقع القرية.....	25
السكان في القرية.....	31
النساء في القرية.....	40
المشهد المعماري في القرية.....	46

شبكة الكهرباء في القرية..... 52

مؤسسات القرية 57

التعليم في القرية..... 73

الأرض..... 85

المياه..... 89

الزراعة في قرية بردلة..... 105

العمل الزراعي..... 121

التسويق..... 126

الثروة الحيوانية..... 135

حياة القرية في يوم زراعي..... 145

الفصل الثالث: الحياة الانتاجية في بنية استعمارية..... 150

البنية الانتاجية في شرط استعماري..... 150

العلاقة مع السلطة..... 164

العلاقة مع التجار..... 173

العلاقات بين سكان القرية..... 175

خاتمة..... 179

المراجع..... 189

الملاحق: الصور.....195

ملخص:

يعالج هذا البحث التغير الاجتماعي–الثقافي في تجمعات فلسطينية مهملة من قبل الدارسين، أي المجتمع الفلسطيني في منطقة الأغوار، والذي يعتمد بشكل رئيسي على الإنتاج الزراعي. قمت في هذا البحث بتقديم تفسير وتحليل منطقي يعتمد على المنهج العلمي لطرق توافق سكان تلك المنطقة التي تخضع لإجراءات إسرائيلية خاصة، وتميِّز هذه المنطقة عن باقي المناطق الفلسطينية، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي: كيف يتوافق سكان قرية بردلة الذين يعيشون في ظروف اجتماعية وانتاجية معينة مع الإجراءات الإسرائيلية/الاستعمارية الخاصة التي تستهدفهم؟ فقمت ببحث الشروط التاريخية التي كوّنت التشكيلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في منطقة الأغوار، باعتبار أن تلك التشكيلات هي نتيجة ضرورية فرضها الظرف الاستعماري على السكان الذين يعيشون في هذه المنطقة.

انطلقت في هذا البحث من نظرية مهدي عامل في "نمط الانتاج الكولونيالي". يرى مهدي عامل أن المجتمعات غير الأوروبية اصطدمت في مرحلة تطورها الحديث بالتوسع الاستعماري الأوروبي، والذي كان بدوره ضرورة لمرحلة تطور النظام الرأسمالي فيها. وبالتالي فإن التشكيلات الاجتماعية–الثقافية الفلسطينية هي عبارة عن تشكيلات ناتجة عن العلاقة البنيوية الاستعمارية بين البنية الاجتماعية الرأسمالية مكتملة التكوّن من جهة، وبين البنية الاجتماعية العربية في مرحلة تكونها، من جهة أخرى، وذلك وفق شروط مادية زمانية–مكانية معينة أنتجت تشكيلات اجتماعية–ثقافية متباينة بين التجمعات الفلسطينية، من هذا المنطق النظري انطلقت في هذا البحث إلى دراسة التشكيلات الاجتماعية–الثقافية في قرية بردلة والناتجة بشكل أساسي عن الارتباط التبعي البنيوي مع الاستعمار الصهيوني.

من أجل الإجابة على إشكالية البحث بطريقة علمية مقنعة، قمت باستخدام أسلوب الملاحظة بالمشاركة، وكذلك تقنيات المقابلة المنظمة، كما أنني اعتمدت على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في سنوات مختلفة. استغرقت عملية البحث الميداني حوالي 20 شهراً ولكن في ففترات متقطعة، وهي الفترة الواقعة بين أواخر شهر أيلول 2011 وأوائل شهر أيار 2013.

توصلت الدراسة إلى أن أهالي القرية يتبنون آليات وطرق تكون معلنة أحياناً ومستترة في أحيان أخرى من أجل الحفاظ على البنية الانتاجية الاقتصادية في القرية، وهي الحافظ على العملية الانتاجية الزراعية بفرعيها النباتي والحيواني، وهذه البنية الانتاجية الزراعية تقع في شروط استعمارية، وذلك باعتبارها طريقة توافق سكان القرية مع سياسات الاستعمار الصهيوني تجاههم.

هذا التوافق الرئيس يستمد ديمومته وعناصره التعزيزية من آليات واستراتيجيات توافق أخرى يستخدمها أهالي القرية من أجل الحفاظ على البنية الانتاجية الزراعية، ومن آليات التوافق هذه القوانين العرفية الخاصة بالمياه والأرض والتعليم، والعلاقة مع السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني، وكذلك العلاقة مع التجار الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أن نمط الثقافة التقليدية التي تسيطر على القرية تساهم في الحفاظ على هذا التوافق الرئيس.

Abstract

This research deals with the socio-cultural change in some Palestinian communities that seem to be forgotten by scholars. This research tried to analyze adaptation methods that are found by the Palestinian agricultural communities of the Jordan Valley, while trying to deal with the Israeli occupation's special measures that target these communities and distinct them from the rest of the Palestinian communities.

The question that the research tries to answer is: how would the people of Bardalah village adapt their productive and social relation to face the Israeli measures that target them and their lands?

I had to go back in time and study the historical factors that had affected the area and brought the socio, economic, and cultural relations of the communities of Bardalah to be the way it is now; formation of the local communities in the area came as a necessary consequence of the colonial situation imposed on the people living in the region.

I've mainly relied on the "colonialist mode of production" as set by Mahdi Amel's theory which studies the development of non-European communities and their clash with the European colonialism that found expansion as a necessity to develop its capitalist system. Applying this theory to the Palestinian case in general, and to the community of Bardalah in Particular, the study came to focus on the socio-cultural formations that resulted from the economic dependency and reliance of the Palestinian communities on the Zionist colonization.

To reach to scientific results and answers to my query, I've relied on participant observation for my research method, along with systemic interviewing and data from the Palestinian Central Bureau of statistics.

Work on the research have started in Sept.2011 and was accomplished in May 2013; a non-constant work over 20 months have brought this research to live.

The study concludes that the people of Bardalah have different methods and tactics that could be declared openly sometimes, and kept undercover some other times, in order for them to maintain and protect their plant and animal production process; a process that fell under the colonial's conditions and restrictions, and had to find a way to adopt to the new policies in order to survive. Adaptation methods of the community go beyond the occupation's customary laws on the usage of lands and water and the right in education and found itself had also to deal with the Palestinian authority resolutions and the Palestinian and Israeli businesses.

The traditional cultural patterns that dominate the relations within the community seem to be a positive factor that assists the community in its adaptation process.

ذ

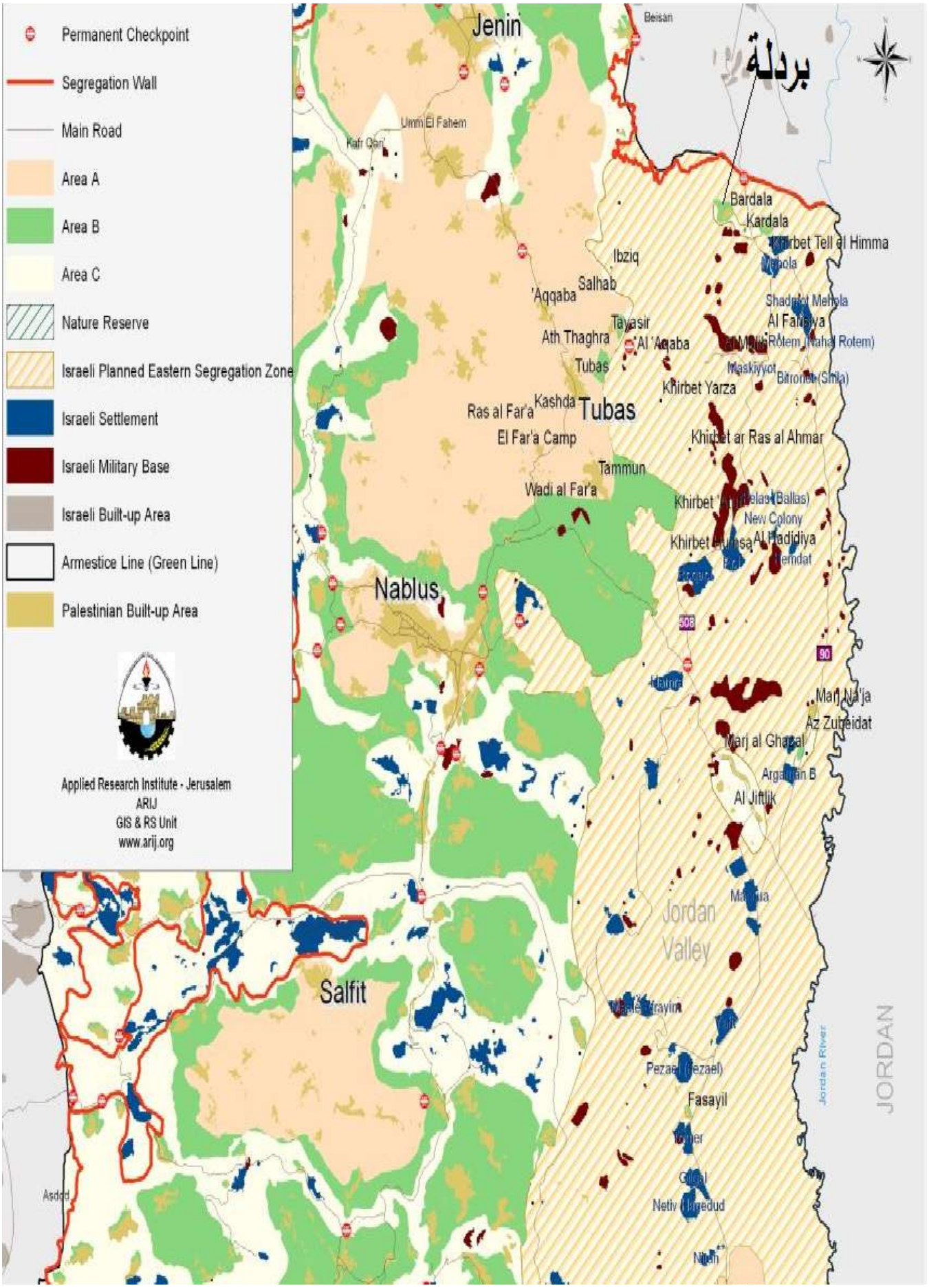
Permanent Checkpoint
Segregation Wall
Main Road
Area A
Area B
Area C
Nature Reserve
Israeli Planned Eastern Segregation Zone
Israeli Settlement
Israeli Military Base
Israeli Built-up Area
Armestice Line (Green Line)
Palestinian Built-up Area
Applied Research Institute - Jerusalem
ARIJ
GIS & RS Unit
www.arij.org
Jenin
برلة
Bardala
Kardala
Ibziq
Salhab
'Aqqaba
Tayasir
Ath Thaghra
Tubas
Ras al Far'a
Kashda
El Far'a Camp
Khirbet Yarza
Khirbet ar Ras al Ahmar
Tammun
Wadi al Far'a
New Colony
Al Hadidiya
Nablus
Marj Na'ja
Az Zubeidat
Marj al Ghazal
Al Jiftlik
Jordan Valley
Salfit
JORDAN
Jordan River
Fasayil
Asdod

ر

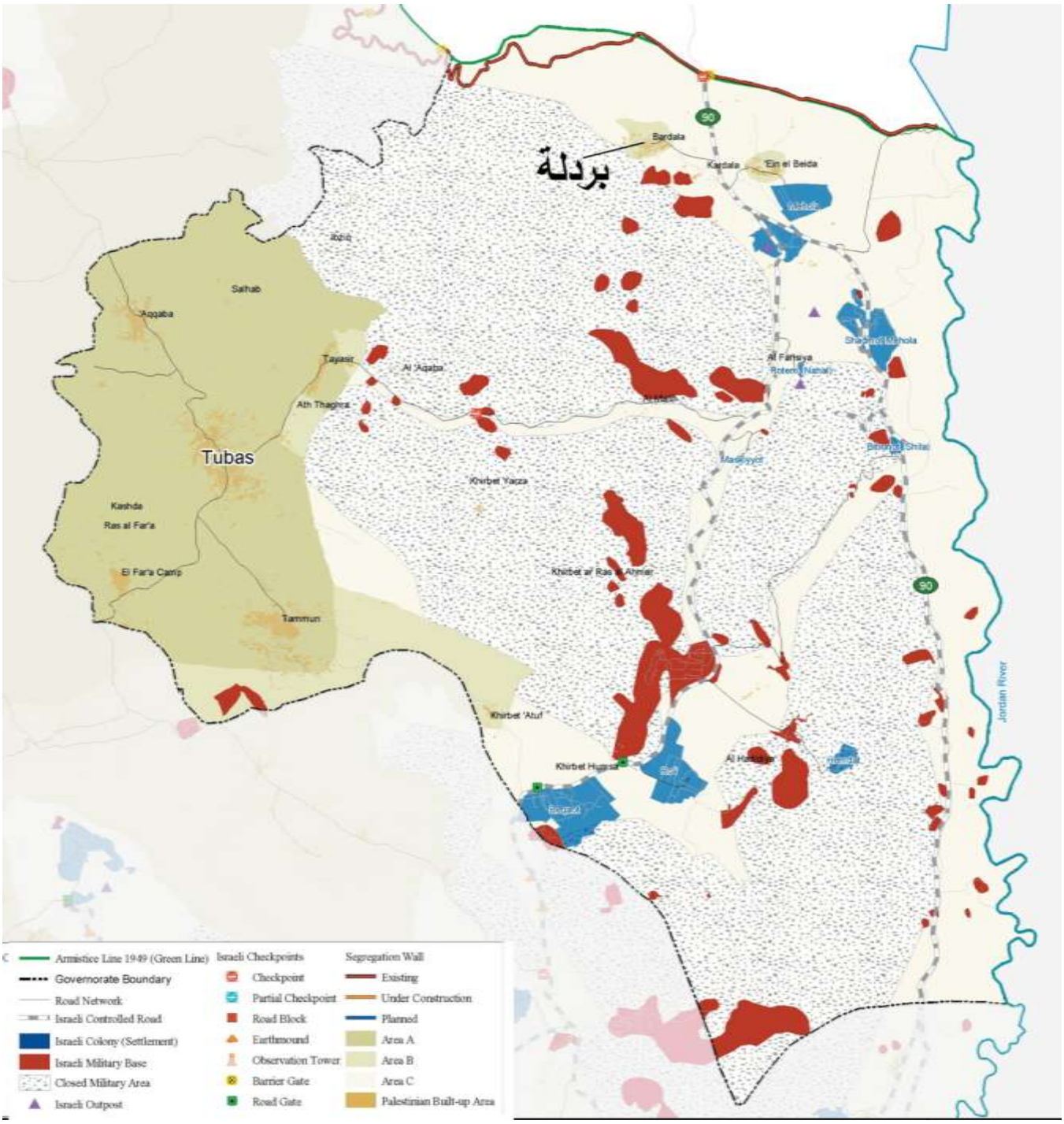

المصدر: أريج

خارطة لمحافظة طوباس

مشهد عام للقرية من الجهة الجنوبية

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجية

الإطار النظري:

خَضعَت فلسطين منذ بداية القرن العشرين للعديد من الأحداث السياسية التي أثرت على مسار صيرورة حياة الفلسطينيين، وظهرت أعراض هذه التأثيرات بشكل جلي مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وخضوع فلسطين لاستعمار بريطاني أُطلق عليه "الانتداب"، فشرعت السياسة الاستعمارية البريطانية في محاولة لتحديد مسار صيرورة المجتمع الفلسطيني وفق مصالحها، فهيأت الأسس التي تسمح بشرخ فلسطين من قلب العالم العربي، فجاءت النكبة ومن ثم النكسة الفلسطينيتين ليكونا أهم نتائج السياسة البريطانية الاستعمارية في الوطن العربي.

أحدثت نكبة عام 1948 تفسخاً وتشرذماً في المجتمع الفلسطيني، حيث يتوزع الفلسطينيون الآن، نتيجة لتشردهم ونزوحهم، في عدة دول يعشيون فيها على هامش أبنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ونتيجة للحياة الطارئة التي يعيشها الفلسطينيون في كافة أماكن تواجدهم، فإنه لا يمكننا الآن الحديث عن مجتمع فلسطيني له سمات وخصائص محددة، وإنما يمكننا الحديث عن تجمعات فلسطينية مختلفة وغير منسجمة.

يخضع الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية لنظام استعماري استيطاني له سياساته الخاصة تجاه الأرض والإنسان الفلسطينيين. ولقد أحدثت هذه السياسة تشكيلات اجتماعية وثقافية متباينة داخل الوحدة الجغرافية التي تسمى بـ"الضفة الغربية"، وهذه التشكيلات نتجت بشكل أساسي عن توافق الفلسطينيين مع السياسات الاستعمارية الإسرائيلية ضمن الشروط المكانية والزمانية لكل من التجمعات الفلسطينية. ومفهوم "التوافق" الذي أستعمله في هذه الدراسة لا يعني قبول الفلسطينيين بالسياسات الاستعمارية الإسرائيلية، وإنما المقصود به هو الطرق والآليات الاجتماعية-الثقافية التي

يتبناها الفلسطينون للتعامل مع هذه السياسات، وقد تكون هذه الطرق والآليات قبولاً و/أو مساومة و/أو مقاومة.

يحاول هذا البحث تناول كيفية إنتاج التشكيلات الاجتماعية–الثقافية الفلسطينية في منطقة الأغوار، الناتجة بشكل أساسي عن توافق السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة الأغوار مع الإجراءات الاستعمارية الإسرائيلية تجاههم، وذلك من خلال تناول حالة قرية فلسطينية في تلك المنطقة كحالة دراسية.

تنتج التشكيلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع عبر صيرورة تاريخية، وتكون هذه الصيرورة مليئة بطرق وآليات للتوافق التي يتخذها المجتمع للخلل أو الاضطراب الذي يتعرض له في مسار تاريخه، ويبحث المجتمع عن تلك الآليات والطرق من داخل الثقافة، وتسمى "اختراعاً"، أو من خارج الثقافة وتسمى "انتشاراً". يقدم شريف كناعنة تلخيصاً جيداً لعملية التغير الاجتماعي–الثقافي فيقول:

> **إن الثقافة (ومن ضمنها البناء الاجتماعي) هي أهم طريقة لتوافق المجتمع مع بيئته (بالاضافة إلى الشخصية الاجتماعية والصفات الجينية)، وإذا وقع مجتمع من المجتمعات تحت تأثير ضغوط أو قوى جديدة محدثة تغيراً في البيئة فإن توافق المجتمع مع البيئة يختل فيحاول المجتمع استعادة التوافق أو التوازن مستعملاً ثقافته أو طريقة حياته الأصلية، فإذا فشل فإنه يلجأ إلى تعديل أو تغيير ثقافته بما تتطلبه الضغوط الجديدة، مستمراً في ذلك حتى يستعيد حالة توافق أو توازن جديدة. أي أن التغير الاجتماعي هو النمط الناتج عن ردود الفعل الثقافية–الاجتماعية التي يقوم بها مجتمع ما لاسترداد توافقه مع قوى البيئة المؤثرة عليه.** (كناعنة 1987: 5).

لفهمٍ أوسع لكيفية توافق المجتمعات للتغير الاجتماعي–الثقافي، بصرف النظر عن مصدره خارجياً كان أم داخلياً، وما يحيل إليه ذلك من إنتاج تشكيلات اجتماعية–ثقافية فيها، فإنه ينبغي علينا التطرق

إلى مجموعة من الاعتبارات والمتغيرات التي تُؤخذ في الاعتبار في عملية الاستجابة للتغير الثقافي-الاجتماعي، وهذه الاعتبارات والمتغيرات هي:

1. القيمة الوظيفية: يتوقف مدى قبول التجديد الثقافي-الاجتماعي المراد إدخاله على مدى قدرته على إشباع شبكة من الاحتياجات والرغبات، (كناعنة 1987: 22؛ وصفي 1981: 63-67).
2. الشخصية العامة للمجتمع: وهي تحدد من خلال ما يطلِق عليه وصفي "الشاشة النفسية للمجتمع" (وصفي 1981: 63)، والتي تحدد قبول التجديد أو رفضه بناء على عدد من التوجهات والقيم الثقافية، منها مدى الاهتمام بالقيم المادية وقيم القرابة، ودرجة التقيد بالعادات والتقاليد (كناعنة 1987: 24؛ وصفي 1981: 63). ولذلك يذهب لنتون إلى أنه عندما يُعرض عنصر جديد على مجتمع ما فإنه لا يعتمد "على أفضلية العنصر الجديد على العنصر القائم بقدر ما يعتمد على مدى هذه الأفضلية وهل تكفي لتبرير قبوله وتوازي العناء الذي سيتكلفه الناس بسبب التغيير." (لنتون 1964: 450)، وتعتمد هذه الأفضلية على الشخصية العامة للمجتمع.
3. الجهة المانحة: يُقصد هنا النيات أو الأهداف المقصودة من وراء التغيير. فقد يكون التجديد موضع شك للجهة المستقبلة، ولذا تعتمد درجة قبول العنصر الجديد على سمعة الجهة المانحة التي يتم عرض الشيء الجديد تحت رعايتها، فهل المانح محلي أو زعيم محلي أو إداري أو تاجر؟ إن لكل حالة معناها وأهميتها الخاصة (كناعنة 1987: 24؛ لنتون 1964: 454). ويشير كناعنة في الجانب الثاني إلى أن العنصر الثقافي يكون دائماً مقترناً بالمانح وممثلاً له، وتنعكس درجة قبول العنصر الثقافي الاجتماعي على المشاعر التي تــُكنّ للمانح سواء حباً أو كراهية أو غير ذلك، وبذلك تتحدد الاستجابة للعنصر الثقافي من خلال الشعور الذي تكنه المجموعة للمانح الذي أدخله (كناعنة 1987: 23). كما يتوقف مدى قبول الجماعة المستقبلة للتجديد إلى الوسيلة التي

تستخدمها الجهة المانحة لإحداث التغيير في الجماعة المستقبلة، هل هي وسيلة ناعمة أم وسيلة خشنة؟ ويرى وصفي أن الدراسات الخاصة بالاستعارات الثقافية تبين ندرة حياد الثقافة المانحة في عملية استجابة الثقافة المستقبلة لتجديدٍ ما (وصفي 1981: 65).

4. المجموعات الفرعية: يُقصد بذلك المجموعات الصغيرة التي تتكون منها المجموعة ككل، مثل المجموعات الإثنية والاجتماعية والثقافية والقرابية والإيديولوجية وغيرها، ومدى التجانس بين هذه المجموعات (كناعنة 1987: 25؛ وصفي 1981: 64).

هذه المحددات الأربعة ضرورية لفهم آليات التوافق التي يتبناها المجتمع الفلسطيني تجاه تأثير السياسية الاستعمارية الصهيونية على صيرورة المجتمع. وبذلك تطرح هذه المحددات العديد من التساؤلات التي تغني فهم آليات توافق الفلسطينيين، وبالتالي كيفية إنتاج التشكيلات الاجتماعية–الثقافية الفلسطينية. وهذه التساؤلات هي: كيف يمكن فهم عملية التغير الاجتماعي–الثقافي التي يتعرض لها الفلسطينيون؟ ما هي مصطلحات التغير الاجتماعي–الثقافي التي يمكن أن تفسر ما يحدث للفلسطينيين؛ هل هي المصطلحات التي تحيل إلى الجانب الايجابي أم إلى الجانب السلبي؟ ما هي العوامل المؤثرة في عملية التغير الاجتماعي–الثقافي، وهل هي عوامل خارجية أم عوامل داخلية، وما حجم هذين النوعين من العوامل وكيف تؤثر في بعضها البعض؟ ما هي البُنى الاجتماعية التي تتغير بسرعة والبُنى التي تأخذ الكثير من الوقت لتتغير؟ من هو المانح، وما هي آلياته التي يستخدمها لإحداث التغير الاجتماعي–الثقافي؟ كيف يستقبل المجتمع المحلي الفلسطيني تلك المؤثرات؟

يمكن تقسيم الكتابات التي تتحدث عن التغير الاجتماعي–الثقافي إلى اتجاهين نظريين، وهذان الاتجاهان ناتجان بالدرجة الأولى من الخلفية الفكرية التي ينطلق منها المفكرين في هذا الموضوع. الأول هو نظرية التحديث، والثاني هو نظرية التبعية.

تتحدث نظرية التحديث عن عملية التغير كمرادف لمفهوم التحديث، أي الانتقال من المجتمع التقليدي إلى مجتمع الحداثة، حيث نظر هؤلاء المنظرون نظرة كونية لتاريخ الشعوب، فاعتبروا المجتمعات غير الأوروبية "المتخلفة" على أنها شبيهة بالمجتمعات الأوروبية في مرحلة ما قبل الرأسمالية.

فسر أصحاب نظرية التحديث التخلف الذي تعيشه مجتمعات العالم الثالث بأنه يعود إلى طبيعة الثقافات المحلية في تلك المجتمعات، باعتبارها ثقافات تقليدية غير قادرة على دفع المجتمع نحو التقدم. ومن وجهة نظرهم فإن عملية الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث تتم من خلال التماهي مع المجتمعات الأوروبية الرأسمالية واكتساب ثقافتها. فلقد تحدث روستو عن خمسة مراحل للنمو الاقتصادي، ورأى أن عملية الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الأخيرة هي عملية الانتقال من المرحلة التقليدية التي تمثلها المرحلة الأولى إلى مرحلة التقدم والحداثة التي تمثلها المرحلة الخامسة. والمراحل الخمس هي: التهيؤ للإقلاع، الإقلاع، الدفع إلى النضج، مرحلة الاستهلاك الجماعي العالي، وأخيراً ما بعد الاستهلاك. وكعالم اقتصاد أميركي، تناولت عملية الفهم والتحليل لدى روستو الأبنية الإنتاجية من أجل تحليل آليات الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى متقدمة. فرأى روستو مثلاً، أن الاستثمارات ونقل التكنولوجيا من البلاد الأكثر ثراء ستسمح للمجتمعات المتخلفة بأن تصبح حديثة بمعدل أسرع مما كان في البلاد التي سبقت إلى التقدم.

أما دانييل ليرنر، بالمقابل، فقد سيطر البعد الثقافي في تناوله لعملية الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وذلك في كتابه زوال المجتمع التقليدي. ويربط ليرنر عملية التحديث بالتغريب التي عنى بها تبني شخصية أوروبا الغربية والولايات المتحدة العلمانية العقلانية (كما ورد في: روبيرتس وهايت 2004: 181). كما اهتم "بالتقمص الوجداني"، الذي عنى به "القدرة على رؤية

الذات في وضع الشخص الآخر. هذه مهارة لا غنى عنها للأشخاص المتحركين خارج المحيط التقليدي." (كما ورد في: روبيرتس وهايت 2004: 187) ويرى ليرنر أن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها تلعب دوراً مهماً وأساسياً في التقمص الوجداني.

هيمن المنطق الفكري لمدرسة التحديث على العديد من كتابات المفكرين العرب في محاولتهم لفهم وتحليل المجتمع العربي، بمعنى أن السمات والخصائص التي يمكن بحسبها وصف المجتمع بأنه مجتمع حداثي أو مجتمع تنموي هي نفسها المعايير الغربية الرأسمالية. ولذا فإننا نلاحظ الهجوم على التنظيم الاجتماع–الثقافي العربي من قبل العديد من الكُتاب العرب، باعتبار أن هذا التنظيم والبناء الاجتماعي والثقافي يقف عائقاً أمام تطور المجتمع.

نفهم مما سبق أن ما تود نظرية التحديث قوله هو أن الاستعمار خطوة مهمة لتغير المجتمع نحو التقدم، وأن الاستعمار فرصة ذهبية للشعوب التي خضعت له من أجل استغلال هذه الفرصة للبدء بتبني النموذج الأوروبي الوحيد في السير نحو التقدم والحضارة. من هذا المنطق جاءت فلسفة المهمة الحضارية للرجل الأبيض الأوروبي.

إن فهم المجتمع العربي كما تتبناه الكتابات التي استندت إلى نظرية التحديث يطرح العديد من الأسئلة حول قدرة هذا التوجه على تقديم فهم علمي منطقي للمجتمع العربي، ومن تلك الأسئلة: كيف يمكن فهم تباين التشكيلات الاجتماعية–الثقافية بين أقطار المجتمع العربي؟ وفيما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني، كيف يمكن فهم هذا المجتمع الذي يخضع لاحتكاك مباشر ومستمر مع الرجل الأبيض الأوروبي (الإسرائيلي)؟

يسيطر على هذا التوجه، كما يرى مهدي عامل، منطق الفكر الوضعي. فحركة التاريخ، حسب هذا التوجه، حركة خطية واحدة مستمرة في سيرها الصاعد أو المتقدم، ولذلك فإن مقياس الحضارة

لديهم مقياس كمي (عامل 1987: 27)، مما يدفع هذا المنطق الفكري الوضعي إلى أن يرى في المجتمع الرأسمالي الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً للمجتمع المتقدم، ومن أجل الوصول إلى هذا النموذج يترتب على هذه المجتمعات أن تتبنّى الأسلوب الرأسمالي الأوروبي في عملية التحديث والتقدم. من هنا جاءت دعوة منظرو التحديث إلى محاكاة أو تبني الأشكال والأبنية الاقتصادية والثقافية والسياسية والفكرية للمجتمعات الأوروبية المتقدمة. يقول ليرنر، أحد منظري مدرسة التحديث: "أتت الحوافز من الغرب لتقوّض المجتمع التقليدي في الشرق الأوسط تدريجياً، ولتعيد بناء مجتمع حديث سيعمل بكفاءة في عالم اليوم، وما زال الغرب نموذجاً مفيداً. بهذا المفهوم، يسعى الشرق الأوسط إلى أن يكون على ما هو عليه الغرب اليوم." (كما ورد في: روبيرتس وهايت 2004: 184)

إن ما تدعو إليه نظرية التحديث من تبني طريقة الدول الرأسمالية في التقدم والتطور يتعارض إجرائياً مع فكر النظام الرأسمالي، كما تعارضه الشعوب غير الرأسمالية. من المتفق عليه بين علماء الأنثروبولوجيا أنه ليس من الممكن لجماعة ثقافية أن تتخلى عن كامل ثقافتها لصالح ثقافة آتية من الخارج. فاستيتية ترى أن "الفكر الانتشاري لا يؤمن بالانتقال الكلي للمجتمعات، وإنما يحدث هذا الانتقال لبعض السمات أو العناصر الثقافية، وعلى ذلك يرى بري (Perry) أن أية حضارة معاصرة ما هي إلا تراكم من العرف المتخلف أو الباقي، وأن التصنيف الواعي لها قد يكشف عن شرائح لمجموعة من الثقافات." (استيتية 2004: 107–108) ولكن قد تتعرض الجماعة الثقافية لعمليات ضغط أو غزو واستعمار تجبرها على تغيير جزء كبير من ثقافتها، ويطلق لنتون على ذلك مصطلح "اكتساب أو تمثل الثقافات الأخرى" (لنتون 1964: 441)، في حين تطلق استيتية على هذه العملية من الانتشار مصطلح "التثاقف"، فتقول: "فإذا نظرنا إلى التثاقف مثلاً وجدناه يعني عملية التغير من خلال

الاتصال الثقافي الكامل، أي اتصال بين ثقافتين يؤدي إلى زيادة أوجه التشابه بينهما في معظم الميادين الثقافية." (استيتية 2004: 78) بينما يتم إطلاق مصطلح "الاستعارة" للحديث عن عمليات انتشار الثقافات في ظروف عادية، والاستعارة الثقافية كما تعرفها استيتية هي "عملية نقل وحدات ثقافية بسيطة دون حدوث حركات شعبية وانتقال شعوب بأكملها." (استيتية 2004: 107)

كما أن منطق الدول الرأسمالية قائم بشكل أساسي ويتغذى على استغلال الشعوب الأخرى، ولذا فإن وصول المجتمعات غير الرأسمالية إلى الوضع الذي تعيشه الدول الرأسمالية اليوم يحرم هذا النظام من هذا الاستغلال ويفقده وجوده. ومن هنا فإن الدول الرأسمالية تسعى جاهدة إلى منع الدول الأخرى من الوصول إلى ما وصلت إليه. يتحدث ألبير ميمي عن هذه القضية فيقول: "إن الاستعماري لم يقرر أبداً أن يحوّل المستعمَرة على صورة وطنه الأم، وأن يحول المستعمَر على صورته. إنه لا يستطيع القبول بمثل هذه المطابقة التي من شأنها تحطيم مبدأ امتيازاته." (ميمي 1980: 96) هذه القضية بالذات هي التي تشكل فكرة نظرية التبعية.

في اتجاه مغاير لنظرية التحديث، ظهرت نظرية التبعية أو نظرية تنمية التخلف، ويرى الكثير من المفكرين أن ظهور هاتين النظريتين جاء كرد على آلية التغير التي يتبناها ويدعو لها منظرو التحديث. يقول فرانك أن الاعتقاد السائد في العالم هو أنه "لا يمكن فهم التخلف المعاصر لبلد ما كمجرد نتاج أو انعكاس لصفاته أو بنيته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة به". (كما ورد في: روبيرتس وهايت 2004: 245) وتتلخص الفكرة الرئيسية لنظرية التبعية وتنمية التخلف بأن تبني دعوة مدرسة التحديث ستؤدي إلى سيطرة الرأسمالية الغربية على اقتصاديات المجتمعات غير الغربية وإبقائها في حالة تبعية دائمة لها. والتخلف عند فرانك "لا يعود إلى بقاء المؤسسات القديمة ووجود نقص في رأس المال في المناطق التي بقيت معزولة عن مسيرة تاريخ العالم. بل على العكس،

فالتخلف كان وما زال ناشئاً عن العملية التاريخية نفسها التي أنتجت التنمية الاقتصادية، تنمية الرأسمالية نفسها". (كما ورد في: روبيرتس وهايت 2004: 249) ولذا فإن فهم التبعية باعتبارها سياقاً تاريخياً محدداً للبنى الداخلية في المجتمعات "المتخلفة"، يعني فهم التطور كظاهرة تاريخية ذات بعد عالمي، أي هي كنتاج وانبثاق وتوسع للنظام الرأسمالي.

المنطق التحليلي لمدرسة التبعية أو نظرية التخلف، يطرح فهم المجتمعات في العالم الثالث، أو ما يُطلق عليها "دول الأطراف"، من خلال علاقتها مع النظام الرأسمالي، أو ما يطلق عليه "دول المركز". وبعبارة أخرى، فإن المجتمع في دول العالم الثالث، ومن ضمن ذلك المجتمع العربي، لا يمكن فهمه إلا من خلال العلاقة البنيوية التبعية بين تلك المجتمعات والمجتمعات الرأسمالية. هذه العلاقة بين البنية الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث والبنية الاجتماعية الرأسمالية الاستعمارية الغربية، أنتجت ما أسماه مهدي عامل "نمط الإنتاج الكولونيالي".

يرى مهدي عامل أن المجتمعات غير الأوروبية اصطدمت في مرحلة تطورها الحديث بالتوسع الاستعماري الأوروبي، والذي كان بدوره ضرورة لمرحلة تطور النظام الرأسمالي فيها. ونتيجة لهذا الشرط التاريخي "لم يكن ممكناً أن يتخذ تطور مجتمعاتنا التطور الشكل الرأسمالي الذي اتخذه تطور أوروبا، بل كان عليه بالضرورة أن يتخذ شكلاً آخر متميزاً هو الشكل الكولونيالي، أي شكل الارتباط التبعي البنيوي بمنطق التطور الامبريالي للرأسمالية الأوروبية." (عامل 1990: 263) لذلك فالعلاقة الكولونيالية كما يقول مهدي عامل هي "علاقة بنيوية من التبعية بين بنيتين اجتماعيتين مختلفتين: بين بنية اجتماعية رأسمالية اكتمل تكوّنها منذ زمن بعيد، ودخلت في طور تطورها الامبريالي من جهة، وبين بنية اجتماعية لم يكتمل بعد تكوّنها، بل هي في مرحلة من التكوّن الجديد، أي في مرحلة انتقال من نظام إنتاج سابق على الرأسمالية الى نظام إنتاج آخر هو في الظاهر نظام

الإنتاج الرأسمالي، من جهة أخرى. لا تكافؤ إذن في هذه العلاقة، لأنها علاقة بين بنية شديدة التماسك الداخلي، وأخرى هي في تفكك بنيوي، بسبب من وجودها بالذات في علاقة سيطرة مع الأولى، أو قل في علاقة فرضتها الأولى بالعنف عليها. فهي إذن بالضرورة علاقة سيطرة بنيوية، أي علاقة تسيطر فيها الأولى، بحكم منطق تطورها نفسه، على الثانية وتحدد تطورها." (عامل 1990: 263)

نتيجة لهذه العلاقة البنيوية من التبعية بين النظام الرأسمالي في مرحلته الامبريالية، وبين البلدان المستعمَرة، لم يكن التحول في الأخيرة "تحقيقاً لإمكانيات تطور هذه البلدان وصيرورتها. بل هو قبل كل شيء إيقاف لحركة تطورها ضمن منطق صيرورتها الداخلي، وبالتالي تغيير في الخط التاريخي لتطورها، وانعطاف في أفق صيرورتها. إنه انطلاق جديد لتاريخ هذه البلدان على أرض جديدة، ضمن بنية زمانية–مكانية جديدة." (عامل 1990: 377). كما أن عملية ربط تاريخ البلدان المستعمَرة بتاريخ تطور الرأسمالية الغربية ربطت الأخيرة "في الوقت ذاته صيرورتها بحركة التطور التاريخي لهذه البلدان. فهي قد قيدت تاريخها بتاريخ مستعمراتها حين هي قيدت تاريخ هذه بتاريخها." (عامل 1990: 379)

داخل هذا المنطق في العلاقة البنيوية من التبعية، هناك عوامل أخرى تلعب دوراً ثانوياً في التطور التاريخي للتشكيلات الاجتماعية–الاقتصادية في المجتمعات، ويرى فرناندو كاردوسو واينزو فاليتو أنه ينبغي وزن الظروف التأريخية الخاصة للمجتمعات، في صيروات التطور داخل بلد ما أو في الخارج، كما "ينبغي فهم الأهداف والمصالح التي تأخذ مكانها في وضع بنيوي معطية الاتجاه للنزاعات بين الفئات، الطبقات والحركات الاجتماعية، الحاضرة دوماً في حركة المجتمعات النامية." (كاردوسو وفاليتو 1992: 275) إن تناوُل هذه القضية ضروري لأنه يشير كما يرى الكاتبان إلى "تلك الظروف الملموسة والمحددات ذات الطبيعة البنيوية في ضوء تحديد العوامل المقررة للحركات

الاجتماعية –الأهداف، القيم، الايديولوجيات وتحليل الأولى والثانية من زاوية الاشتراطات والروابط المتبادلة." (كاردوسو وفاليتو 1992: 275)

نستنتج مما سبق أن عملية التطور التاريخي للبنية الاجتماعية–الثقافية العربية هي نتيجة تأثرها بالنظام الرأسمالي الغربي في مرحلته الاستعمارية، وبالتالي فإن التشكيلات الاجتماعية–الثقافية العربية هي عبارة عن تشكيلات ناتجة عن العلاقة البنيوية الاستعمارية بين البنية الاجتماعية الرأسمالية مكتملة التكوّن من جهة، وبين البنية الاجتماعية العربية في مرحلة تكونها، من جهة أخرى، وذلك وفق شروط مادية زمانية–مكانية معينة أنتجت تشكيلات اجتماعية–ثقافية متباينة بين أقطار الوطن العربي، ولذا فإن الوضع المحدد في كل بلد عربي، الذي يقرر حدود وإمكانية نشاط أو سلوك الناس، أدى إلى وجود اختلافات في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الأقطار العربية.

وفيما يخص الحالة الفلسطينية، فإن اصطدام البنية الاجتماعية–الثقافية في مرحلة تطورها بالبنية الرأسمالية الاستعمارية أنتج مساراً خاصاً من التطور التاريخي للعلاقة البنيوية من التبعية، وهذا المسار التاريخي جعل بدوره العلاقة بين البنيتين في صراع وجودي نابع من الاحتكاك المباشر والمستمر بينهما، أي بين البنية الاجتماعية الفلسطينية والبنية الاجتماعية الصهيونية الاستعمارية. وهذا يعني أن إجابة السؤال عما إذا كان التغير الاجتماعي–الثقافي في فلسطين ناتجاً عن صيرورة داخلية أم خارجية (استعمارية)، هي إجابة بديهية. إلا أن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو عن كيفية إنتاج التشكيلات الاجتماعية–الثقافية الفلسطينية والتمظهرات الحالية لها، وعن التنوع في الشروط الانتاجية للمجتمع الفلسطيني وانعكاسه على التباين في التشكيلات الاجتماعية–الثقافية في فلسطين، وفي هذا

البحث هو السؤال عن كيفية إنتاج التشكيلات الاجتماعية –الثقافية في منطقة الأغوار، من خلال تناول قرية بردلة كحالة دراسية.

هيمنت في الحالة الفلسطينية الدراسات التي تتحدث عن عملية تراجع الزراعة، كمصدر أساسي للانتاج الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني، حيث شكلت النكبة تحولاً أساسياً في عملية الانتقال من مجتمع يعتمد على الزراعة إلى مجتمع يعتمد بشكل أساسي على مصادر اقتصادية أخرى. وتعزو الكتابات التي تتحدث عن عملية الانتقال تلك، هذه الأسباب إلى سيطرة إسرائيل على الأراضي الزراعية ومصادر المياه في الأراضي الفلسطينية، وعدم قدرة الدخل المعتمِد على الزراعة من تغطية النفقات الاستهلاكية للأُسَر. يلخص إبراهيم أبو كامش الحالة الزراعية في فلسطين على هذا النحو:

يمكن القول أن الزراعة كانت تتخلف من سنة لأخرى ودورها في دخل فلاحي الضفة الغربية الفلسطينية إلى حد ما أصبح في المرتبة الثانية من الأهمية بعد الدخل الوارد من العمل في أجهزة الدولة المختلفة، أو في البلدان العربية المجاورة والبلدان الأجنبية بالنسبة لمزارعي الضفة الغربية، ونظراً لعدم الاهتمام بتوسيع رقعة الأراضي الزراعية من قبل الدولة وكذلك لتناقص أهمية الدخل من الزراعة بالنسبة للفلاحين، وازدياد عدد السكان، فقد تناقصت حصة الفلاح من الأرض، وتناقصت حتى المساحة الكلية للأراضي الزراعية بسبب الإهمال وتكرار مواسم الجفاف في الوقت ذاته كانت الهجرة إلى الخارج وإلى المدن لها انعكاساتها السلبية على وضع الزراعة في الضفة الغربية، هذا عدا عن الأفكار الخطيرة والتي تهدد مستقبل الزراعة والأرض في الضفة الفلسطينية والتي أخذت تتبلور عند العمال المأجرين في إسرائيل. فالأرض حسب منطقهم عاجرة عن تلبية احتياجات المزارع الأساسية وهي لا تستحق العمل والتفرغ لها. أخذت هذه الأفكار طريقها إلى بعض العاملين في الزراعة بسبب ضعف الوعي الوطني لديهم وميلهم نحو المكاسب النقدية والمالية، وفقدان للتربية الوطنية من البيئة المحيطة التي يفترض أن تزرع في نفوسهم حب الأرض والارتباط بها وعكس ذلك هناك تركيز لاخلاقيات احتقار العمل الزراعي مع الأخذ بعين

الاعتبار صعوبة استغلال الأرض في المناطق الجبلية من الضفة الغربية، وعوامل أخرى تساعد على الابتعاد عن الأرض، غلاء المعيشة والأجور العالية للعمال. (أبو كامش 1991: 19-20)

يعزز أبو كامش هذا الاستنتاج إلى حقيقة أن نسبة الفلاحين في الضفة الغربية قد أخذت بالانخفاض، حيث وصلت نسبتهم في الفترة التي تلت النكبة حوالي 28% (أبو كامش 1991: 99). وتتحدث فرسخ عن أسباب التحول من الاعتماد على الزراعة للرزق إلى الاعتماد على المصادر الأخرى بالقول:

إن انخفاض اليد العاملة الزراعية في صيرورة التغير البنيوي ظاهرة شائعة في الدول النامية. لكن خصوصية التغير الزراعي الفلسطيني تكمن في كونه لم يرتبط بسياسة تطور ونهج تنموي صناعي أو بفعل اندماج السوق العالمية، بل إن التغيير الزراعي الفلسطيني وتسريع اليد العاملة من قطاع الزراعة كانا مرتبطين بخصوصية السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني عامة، وتجاه مسألة السيطرة على الأرض خاصة. (فرسخ 2010: 138)

لهذا ترى فرسخ أن التغيرات البنيوية المهمة التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني بعد عام 1967 هي التحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد خدماتي معتمد على إسرائيل (فرسخ 2010: 12).

معظم الأدبيات التي تتحدث عن المجتمع الفلسطيني تدعم الطرح السابق، وهو تراجع الدخل المعتمد على الزراعة أمام الدخل المعتمد على مصادر أخرى. في دراستهما بعنوان "التحولات الاجتماعية-الاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية: شروط إعادة إنتاج الأسر الريفية الفلسطينية تحت الاحتلال"، يتناول المالكي وشلبي ثلاثة قرى في محافظة رام الله، وهي كفرمالك والمزرعة الشرقية وخربثا المصباح، وكما هو ظاهر من العنوان فإن الكاتبان يتناولان التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها العائلة الفلسطينية الريفية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأسرة الريفية، ونتيجة النزعة الاستهلاكية واضمحلال مصادر المياه والأراضي الزراعية، بدأت فيها عملية بلترة

للمزارعين، وتحولت إلى الأعمال التي تُدر نقداً، من خلال العمل في المهن الحرفية التي تتصف بالنزعة الاستهلاكية وخاصة بعد عام 1967، مثل المحاجر والنجارة والمحلات التجارية، مستغلين في ذلك التحويلات المالية من أقاربهم في المهجر، فشكلت تلك الأعمال الإنتاجية المصدر الرئيسي للدخل، واعتبرت الزراعة مصدر دخل ثانوي، وكذلك بالاعتماد على العمل المأجور في الأسواق الإسرائيلية. ورأى الكاتبان أن عملية العزوف عن الزراعة كانت لها بدايات قبل عام 1967 ولكنها ازدادت مع ظهور الثقافة الاستهلاكية وإلحاق الاقتصاد الزراعي بالسوق الرأسمالية الاسرائيلية (المالكي وشلبي 1993).

تعمم لورا عدوان في دراستها "زراعة في مواجهة الاقتلاع" عن إحدى قرى بيت لحم، تراجع الاعتماد على الزراعة بالقول:

> **لم تعد الزراعة هي النشاط الذي يمارسه معظم سكان الريف: هذا هو التغير الأساسي في حياة هذه البلدة وغيرها من بلدات الريف الفلسطيني. فمع ظروف الاحتلال التي عرقلت نمو النشاط الزراعي في الريف وحولت القوة العاملة منه إلى إسرائيل، ومع توجه عدد أكبر للتعلم والبحث فيما بعد عن فرص للعمل في مجالات خارج الزراعة غالباً في المدن المجاورة، تغير نمط حياة سكان البلدة الريفية، بحيث لم يعد يختلف كثيراً عن نمط الحياة المدنية في المدينة.** (عدوان 2011: 27)

هذا التحول كما تصفه هذه الكتابات يصف جميع التجمعات الفلسطينية. فالوضع البنيوي للفلسطينيين في الشتات اضطرهم إلى عدم ممارسة العمل الزراعي. أما بالنسبة لفلسطيني 1948 فيقول غانم ومصطفى: "شكلت عملية البرتلة، أي التحول من مجتمع فلاحي-زراعي إلى بروليتاريا (مجتمع عمالي)، أهم تحول اقتصادي-اجتماعي رافق الأقلية الفلسطينية في سنوات الحكم العسكري، التي أطلق عليها زريق صفة 'التجرد من الزراعة'" (غانم ومصطفى 2009: 34). ما وصفه غانم

ومصطفى لا يتعارض من حيث الجوهر مع ما توصلت إليه دراسة شريف كناعنة حول توافق فلسطينيي 1948 مع قيام الكيان الصهيوني، ففي الوقت الذي أخذت فيه الطبقة العليا ببيع الأراضي لكي تغطي تكاليف حياتها، وأخذت الطبقة السفلى بالانخراط في سوق العمل الإسرائيلي، قامت الطبقة الوسطى التي تمثل معظم الفلسطينيين باستغلال كميات من النقود في تحسين الإنتاج الزراعي، مقلدةً في ذلك المزارع اليهودي، فاشترى المزارعون العرب الآلات الزراعية الحديثة واستخدموا الأسمدة والمبيدات الكيماوية، كما وأنهم استغلوا أرباحهم الجديدة في تعليم أبنائهم. إن توافق الطبقة الوسطى الذي يتحدث عنه كناعنة هنا، وما يتوقع مستقبلاً، يتجه نحو العمل في أجهزة الدولة المختلفة وليس في الاستمرار في العمل الزراعي (كناعنة 1984).

إن وصف المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع يتحول من الزراعة كمصدر أساسي في الدخل إلى مصادر أخرى، هو وصف صحيح من حيث قياسه كمياً على مجمل الشعب الفلسطيني، ولكن حين نفحص هذا الوصف في إطار خصوصية المناطق الفلسطينية فإننا نجد أنه وصف يشوبه بعض اللُبس، وهذا يرجع إلى طبيعة التشكيلات الاجتماعية–الاقتصادية التي أنتجها الاستعمار الصهيوني في فلسطين. ولقد أغفلت تلك الدراسات وغيرها تجمعات سكانية فلسطينية لها خصوصية معينة، كالتجمعات السكانية في منطقة الأغوار، وأعطتها السمات التي يتسم بها المجتمع الفلسطيني ككل. ولذا فإن دراسة خصوصيات التجمعات الفلسطينية هي خطوة ضرورية لفهم المجتمع الفلسطيني بشكل أفضل.

تعتبر دراسة سليم تماري (1997) عن قرية الزبيدات في الأغوار الوسطى نموذجاً جيداً لتوضيح هذا اللُبس. في هذه الدراسة يتناول تماري تأثيرات الري بالتنقيط على مجتمع قرية الزبيدات، حيث أن نظام الري هذا طبق بشكل موحد على معظم قطع الأراضي في القرية عام 1977–1978،

من خلال استخدام عوامل معقدة من الزراعة العلمية تم تبنيها من إسرائيل، وبتطبيق هذا النظام تحسنت الظروف المادية لسكان القرية نتيجة الزيادة في إنتاجية المحصول، حيث وصلت إلى 5–8 أضعاف للدونم الواحد، بالإضافة إلى البيع بأسعار عالية نتيجة الحصاد المبكر للمحاصيل، وبذلك أصبح الدخل الزراعي يغطي التكاليف الاستهلاكية للأسر، مما حافظ على اعتماد الأغلبية الساحقة من أهالي هذه القرية على الدخل من العمل الزراعي.

الأدبيات الأخرى التي تناولت منطقة الأغوار هي الأدبيات السياسية، وهي أدبيات تتحدث عن موقع الأغوار في التفكير الإسرائيلي والفلسطيني وما يتبع ذلك من إجراءات عملية على الأرض. وتتطرق هذه الأدبيات إلى الخطط الصهيونية لتهويد الأغوار، وخاصة خط أيلون وخطة شارون، والتي تعتبر الأغوار الحدود الشرقية لدولة إسرائيل. كما تقوم هذه الأدبيات بعمليات توثيق للإجراءات الإسرائيلية تجاه الأغوار، بما في ذلك هدم بعض التجمعات السكانية الفلسطينية، وكذلك هدم أو إخطارات بالهدم للعديد من المنازل والمنشئات الاقتصادية وحظائر المواشي، والسيطرة على المياه والأراضي الزراعية. كما وتتحدث هذه الأدبيات عن إجراءات التضييق على السكان من خلال الحواجز، والمناطق العسكرية المغلقة، وإتلاف المحاصيل الزراعية، والتضييق على أصحاب المواشي، ومنع الدخول للمنطقة بدون تصاريح شخصية، والتدقيق في البطاقة الشخصية. وبالمقابل تقوم الإجراءات الإسرائيلية على تشجيع الاستيطان في الأغوار، وتطوير البنية التحتية الإسرائيلية، وتسهيل الحركة للمستوطنين. (أنظر: مسلم 2002؛ شريدة 2010؛ الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري 2007). كما وتتشابه تلك الأدبيات مع كل ما يصدر عن المؤسسات العاملة في الأغوار من منشورات وتقارير ومقالات صحفية.

لم استطع الحصول من مثل هذه الدراسات على إجابة مقنعة للتساؤل السابق، فقد اكتفت الدراسات السابقة بفهم سطحي لمجتمع زراعي ولمنطقة اقتصادية إستراتيجية في فلسطين، ومن ناحية أخرى فإن الدراسات التي تناولت منطقة الأغوار بالتحليل العلمي أجريت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، ولم تجدَّد هذه الدراسات بحيث تصبح قادرة على تفسير التغيرات الكبيرة والسريعة التي حدثت خلال ربع القرن الأخير.

يتحدث مجدي المالكي عن سبعة عناصر تجعل الحالة الفلسطينية بيئة غير ملائمة للبحث، اثنان من هذه العناصر يتعلقان بموضوعنا؛ الأول هو التغير السريع في الميدان بسبب عدم الاستقرار السياسي، فالمجتمع الفلسطيني يتعرض لحروب متتالية وصدامات ومواجهات عسكرية مع الاحتلال تكون أحياناً صدامات عسكرية أو مدنية، وتشتد أحياناً أخرى لتصل درجة الحرب، والثاني التشتت الجغرافي والتشرذم الاجتماعي وما يتبع ذلك من عدم تواصل البنى الاجتماعية التقليدية، وتنوع في التركيبة السكانية، وتمايز مناطقي كبير (مجدي 2010: 162). يحيل العنصر الأول إلى اعتبار الحالة الفلسطينية حالة طارئة ومتغيرة باستمرار، مما يجعلها أرضاً خضراء للبحث المتكرر، بينما يحيل الثاني إلى أهمية دراسة خصوصيات التجمعات الفلسطينية المختلفة من أجل فهم أعمق للمجتمع الفلسطيني ككل.

هذا البحث يدرس التغير الاجتماعي–الثقافي في تجمعات فلسطينية مهملة من قبل الدارسين، أي المجتمع الفلسطيني في منطقة الأغوار، والذي يعتمد بشكل رئيسي على الإنتاج الزراعي. وسيحاول البحث تقديم تفسير وتحليل منطقي يعتمد على المنهج العلمي لطرق توافق سكان تلك المنطقة التي تخضع لإجراءات إسرائيلية خاصة، وتميِّز هذه المنطقة عن باقي المناطق الفلسطينية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي: كيف يتوافق سكان قرية بردلة الذين يعيشون في ظروف

اجتماعية وانتاجية معينة مع الإجراءات الإسرائيلية/الاستعمارية الخاصة التي تستهدفهم؟ هذا السؤال يحيلنا إلى البحث في الشروط التاريخية التي كوّنت التشكيلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في منطقة الأغوار، باعتبار أن تلك التشكيلات هي نتيجة ضرورية فرضها الظرف الاستعماري على السكان الذين يعيشون في هذه المنطقة.

إن البحث الأكاديمي الذي يتبع المنهج العلمي للاجابة على سؤال البحث أعلاه يستوجب البحث عن إجابة لبعض الأسئلة الفرعية التي تساعد في حصر ظاهرة البحث وتشكل الإجابات في مجملها إجابة منطقية لسؤال البحث المركزي، والأسئلة الفرعية هي: ما هي الظروف الاستعمارية لموقع القرية؟ كيف كان أهالي القرية يعيشون قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967؟ كيف يفهم سكان القرية هذه السياسة وهذه الإجراءات الإسرائيلية تجاههم؟ كيف يعالج سكان القرية الخلل الذي تحدثه السياسة الإسرائيلية في حياتهم؟ ما هي ردود الفعل الاجتماعية–الثقافية التي يتبناها سكان القرية لاسترداد توافقهم مع بيئتهم التي ضعضعتها السياسة الإسرائيلية؟

المنهجية:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث بطريقة علمية مقنعة، قمت باستخدام أسلوب الملاحظة بالمشاركة، وكذلك تقنيات المقابلة الأثنوغرافية، كما أنني اعتمدت على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في سنوات مختلفة.

استغرقت عملية البحث الميداني طيلة فترة إجراء البحث، وهي الفترة الواقعة بين أواخر شهر أيلول 2011 وأوائل شهر أيار 2013. قمت خلال تلك الفترة بعمل زيارات متقطعة إلى القرية، وكنت أمضي ثلاثة أيام من كل أسبوع في القرية خلال ستة أشهر، وهي الفترة بين شهر تشرين الثاني

2011 ونيسان 2012، كما أنني قمت بعمل أربع زيارات إلى القرية تتراوح كل منها بين 10-13 يوماً، وكانت هذه الزيارات الطويلة في الفترة ما بين تشرين الأول 2011 وكانون الثاني 2013. وتضمنت كل زياراتي للقرية، القصيرة منها والطويلة، المبيت في القرية.

زرت القرية أول مرة لغرض البحث مع صديق يعمل في حملة "أنقذوا الأغوار"، وهو من قرية بردلة وترأس المجلس القروي منذ تأسيسه في العام 1996 حتى العام 2003. كانت الزيارة في الليل، وتركني صديقي عند أحد سكان القرية لأبيت عنده بعد أن سلمني مفتاح البيت الذي سأستخدمه لاحقاً في القرية. في الصباح ذهبت مع الشخص الذي قضيت الليل عنده إلى المراعي، وبعد عودتي من رعي الأغنام ذهبت لتفقد البيت ومعرفة احتياجاته، وتعرفت على "محمد"[1] الذي يعمل في مزرعة النخيل عند صديقي. ذهبنا إلى بيته وتناولت الطعام، ثم غادرت القرية.

في الزيارة اللاحقة للقرية قمت بتنظيف المنزل الذي سأستخدمه للنوم، وزودته بالماء والكهرباء، وأصبح هذا البيت هو المكان الذي أتواجد فيه للنوم وأخذ الراحة والاستحمام وغير ذلك.

منذ ذلك الوقت ربطتني مع محمد علاقة صداقة متينة، وكان محمد مدخلي للتعرف على الكثير من أهالي القرية، الذين باتت تربطني بالبعض منهم علاقات صداقة. كان محمد يرافقني لزيارة الكثير من أسر القرية، وكانت الزيارات بهدف إجراء بعض المقابلات. أما زيارة الذين أصبحوا أصدقائي في القرية فكنت أقوم بها لوحدي، أو بمرافقة آخرين. علاقاتي مع الأهالي ازدادت وتوطدت مع كل زيارة للقرية، وكان لا يمر يوم أثناء وجودي في القرية لا أرى فيه محمد، إضافة إلى أنني كنت على اتصال دائم به أثناء وجودي في القرية وكذلك في رام الله.

[1] جميع الأسماء ليست أسماء حقيقية.

مارست أثناء تواجدي في القرية العمل الزراعي. كنت أذهب مع محمد إلى مزرعته صباحاً لقطف الكوسا، كما وكنت أذهب مع بعض المزارعين الآخرين إلى مزارعهم لمساعدتهم في العمل الزراعي، وكنت كذلك أزور العديد من المزارعين ومربي الثروة الحيوانية، فقد كنت أذهب معهم إلى المزارع أو المراعي أثناء النهار. كما وقمت مرة واحدة بالمبيت في "العِزَب" الخاصة للثروة الحيوانية، وفي تلك الليلة شاهدت المناورة العسكرية التي كانت تجري في سفح الجبل المقابل للجبل الذي كنت فيه.

أما بخصوص تدوين الملاحظات فقد طورت نمطاً خاصاً التزمت به طوال البحث الميداني، وهو تدوين ملاحظاتي بعد عودتي إلى المنزل مباشرة، أما الملاحظات التي تتعلق بأسماء أو أرقام فقد حرصت على تسجيلها في لحظة الحصول عليها على دفتر الملاحظات الذي رافقني دائماً.

طبيعة الحياة التي عشتها في القرية خلال مدة البحث، بنت الكثير من الثقة بيني وبين أهل القرية، ومكنتني من التعامل مع المبحوثين كأنني أعرفهم ويعرفونني منذ أعوام كثيرة. قمت بتسجيل بعض المقابلات على الجوال الخاص بي، والكثير من البيانات قمت بجمعها من خلال الحوار والحديث في الزيارات للأصدقاء وغير الأصدقاء في القرية. كنت أحرص دائماً على جعل جو اللقاء مع المبحوثين طبيعياً وعفوياً، حيث كان يتخلل اللقاء الكثير من الفكاهة والحوارات في قضايا عديدة، كالتي تكون بين الأصدقاء والأقارب، مع حرصي الدائم على الرجوع إلى الموضوع الذي كنت أبحث عنه. وأحياناً كنت أسجل على الدفتر البيانات والملاحظات في أثناء اللقاءات أو بعد عودتي إلى منزل صديقي محمد أو المنزل الذي استخدمته كبيتي في القرية، فقد كنت أحرص على أن أحمل قلماً ودفتراً صغيراً في جيبي طيلة تواجدي في القرية حرصاً مني على تسجيل أية ملاحظات أو بيانات مباشرة.

كنت أرافق بعض أهالي القرية في زياراتهم المتبادلة (الخاصة بالذكور)، كما كنت أذهب معهم إلى التلال المطلة على القرية بغرض التنزه، كما كنت أرافقهم لتفقد المصائد (جمع مصيدة) التي يركبونها ليصطادوا بها الأرانب والغزلان وسواها. قمت بمرافقة صديقان من أهل القرية مرة واحدة للبحث عن الآثار بواسطة جهاز لهذا الغرض على التلال المطلة على القرية.

خلال الفترات التي تواجدت فيها في القرية، كنت أتناول أغلب وجبات الطعام عند الأهالي، حيث كنت أُدعَى إلى تلك الوجبات عندما كنت أقابل الأهالي في الشارع أو المزارع، أو كنت أدعى إليها أثناء تواجدي في ضيافة إحدى الأُسَر.

قام بعض شباب القرية بزيارة مدينة رام الله، بدعوة من مؤسسة جايكا، ومن خلال جمعية الثروة الحيوانية، حيث عُقِدت ورشة حول التدريب على تسويق المنتجات الحيوانية، وكانت زيارة شباب القرية على ثلاث فترات مختلفة ولمدة يومين، ولشباب مختلفين في كل مرة. قمت بمرافقة هؤلاء الشباب ليلاً في رام الله، وقمنا بجولة في المدينة عرّفتهم خلالها على أهم مرافق المدينة الثقافية والعمرانية. هذه الزيارات ساعدت كثيراً في توطيد العلاقة مع شباب آخرين لاحقاً.

بعد هذه التجربة البحثية، أستطيع أن أقول أن المنهجية التي استخدمتها في هذا البحث، وهي منهج الملاحظة بالمشاركة، مكنتني من التعرف على الكثير من حيثيات الحياة في القرية، والحصول على بيانات خاصة لم أكن لأحصل عليها في أية وسيلة بحثية أخرى. لقد أدت منهجية البحث إلى ثقة المبحوثين بالباحث، وبالتالي العفوية والأريحية في الحديث عن مختلف القضايا التي يود الباحث التقصي عنها.

ولدي ما يكفي من الأسباب لأدعي بأن هذه المنهجية كانت المنهجية الأنسب للإجابة على سؤال البحث المركزي، وهو السؤال الذي يتعلق بثقافة وحياة الناس في القرية، خاصة وأن القرية

تعتمد بشكل أساسي على الذاكرة الشفوية، ولهذا كان البحث المتعلق بتاريخ القرية بالغ الصعوبة، حيث أدى غياب الوثائق المكتوبة عن القرية إلى اعتماد البحث بشكل أساسي على الذاكرة الشفوية، علماً بأن الكثير من أهالي القرية لديهم ضبابية في تاريخ الكثير من الجوانب والمواضيع التي تتعلق بالقرية. من هنا نشأت ضرورة الزيارات المتكررة للمبحوثين والاستفسار من مبحوثين آخرين، وكانت الكثير من القضايا تتضح وتتجلى مع الزيارات المتكررة والحديث المستمر حولها.

كانت خيانة الذاكرة الشفوية وضبابيتها لدى المبحوثين تحدث أكثر ما تحدث عند تطرقهم للمواضيع والأحداث التاريخية، خصوصاً وأن بعض المبحوثين كانت لديهم رغبة شديدة في الإضافة من عندهم إلى بعض الأحداث التاريخية. وفي ظل غياب الوثائق المكتوبة، شكلت هذه الضبابية أهم التحديات والعقبات التي واكبت مسيرة البحث.

إنني أرى أنه من الضروري الاعتراف هنا بأن تواصلي مع أهالي القرية اقتصر على عالم الذكور فقط، في حين كان تواصلي مع عالم الإناث شبه معدوم، وهذا يشكل فجوة في هذا البحث الذي يتناول حياة الناس في القرية، ولذا فإن الوصف لحياة القرية كما جاء في هذا البحث يعتمد على الذكور في القرية تحديداً. ولعل الفجوة التي أحدثها غياب الاتصال والاستقصاء البحثي مع الإناث في القرية يكمن في الدور الذي تلعبه النساء في حياة القرية بجميع جوانبها. يقول جيمس سكوت حول ذلك: "بينما تكون سلطة النساء في القرية 'سلطة أكثر فعلية'، لكنها في الوقت نفسه مستترة وغير رسمية. وتقول روجرز إن الذكور يرضون بهذا الواقع طالما أنه ليس ثمة أي تحد علني يقف في وجه سلطتهم، وطالما أنهم يبقون مخوّلين بتسيير دفة الأمور." (سكوت 1995: 75). وهذا يتوافق مع ما يقوله شريف كناعنة عن الرجل العربي: "الرجل العربي يعتمد على المرأة عاطفياً ومعنوياً، ويعتمد

عليها في اتخاذ القرارات والخطوات الخطيرة، ولكنه في كل ذلك يعزو الفضل لنفسه ولا يجد في نفسه الثقة للاعتراف بفضل المرأة عليه". (كناعنة 2010: 271).

أعتقد أن الفجوة التي أحدثها غياب التواصل مع النساء في القرية لغرض هذا البحث، وما نتج عنه من فجوة تم الحديث عنها أعلاه، لا تقلل بأي درجة أهمية هذا البحث ودوره الهام في فهم وتحليل توافق السكان في القرية، خاصة مع قلة الدراسات الأكاديمية التي تتناول مناطق مهمشة، وذات طبيعة خاصة.

الفصل الثاني: قرية بردلة

موقع القرية:

يتحدث الكثير من المفكرين عن مفهوم "مجتمع السيطرة"، ويُعرّف ديلوز مجتمع السيطرة بأنه "نوع من المجتمعات تصبح فيه آليات السيطرة، تدريجياً، ديمقراطية... وفي مجتمعات السيطرة تجري تقوية وتعميم أجهزة التطبيع التأديبية التي تفعل ضمن ممارساتنا اليومية المشتركة، ولكن بخلاف المجتمعات التأديبية، تمتد هذه السيطرة لتتجاوز المواقع البنيوية للمؤسسات الاجتماعية بواسطة شبكة عائمة حرة" (كما ورد في بيتي 2010: 51). وعند النظر إلى الممارسات الإسرائيلية نلاحظ أن إسرائيل تنظر إلى الفلسطينيين كأنهم جميعاً مجرمون محتملون، وبناء على هذه الرؤية صممت إسرائيل هندستها للأراضي الفلسطينية، حتى تلك التي احتلتها عام 1967. لقد اعتمدت إسرائيل إستراتيجيتين أساسيتين للسيطرة على التجمعات الفلسطينية في أراضي 1967، وهاتان الإستراتيجيتان متلازمتان وتكمل إحداهما الأخرى، وهما المستوطنات، والطرق الالتفافية.

يصف (بيتي) المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بأنها "نقاط إستراتيجية للسيطرة على المنطقة. وباعتبارها نقاطاً للتحكم متناثرة داخل 'منطقة معادية'، ولا يمكن لهذه المستوطنات أداء وظيفتها ما لم تكن مرتبطة ببعضها البعض، ومرتبطة بإسرائيل بواسطة بُنَى تحتية مستمرة ومنتظمة." (بيتي 2010: 57) كما يقدم جيف هالبر مقاربة بين السجن والضفة الغربية (كما ورد في: بيتي 2010: 57):

1. مراكز الحراسة التي يشغلها مسؤولو السجن تناظر المستوطنات المتموضعة على المرتفعات.
2. الممرات التي تسمح بضبط الأمن في الزنازين تناظر شبكات الطرق السريعة التي تتجاوز القرى الفلسطينية.

3. الزنازين التي يُحتجز فيها السجناء تناظر القرى التي يسكنها الفلسطينيون.

هذه الهندسة الجغرافية للسيطرة تجعل القرى الفلسطينية عبارة عن تجمعات منعزلة تتواصل مع بعضها من خلال وسائل محدودة وضيقة وتحت إشراف ومراقبة إسرائيلية مستمرة، وذلك بجعل المكان برُمته منطقة مرئية للإسرائيليين. يتحدث تقرير لمؤسسة (بتسيلم) عن ذلك بالقول:

> **خلافا للهدف المعروف من إنشاء الطرق، التي تعتبر وسيلة لربط الناس بالأماكن، تبدو مسارات الطرق التي تنشئها إسرائيل في الضفة الغربية وكأن المقصود منها تحقيق الهدف المعاكس، بعض الطرق الجديدة في الضفة الغربية تم تخطيطها بحيث تقيم حاجزاً مادياً يعيق التطور الحضري الفلسطيني. فتلك الطرق تمنع الاتصال الطبيعي بين الجماعات وإيجاد منطقة عمرانية فلسطينية متجاورة في المناطق التي ترغب إسرائيل في الاحتفاظ بالسيطرة عليها، إما لأسباب عسكرية وإما لأغراض الاستيطان.** (كما ورد في بيتي 2010: 57).

يربط هاندل استخدام الحيز المكاني بالزمن من خلال تمييزه بين شكلين من أشكال قيمة الحيز المكاني؛ الأول هو القيمة المطلقة للحيز المكاني، والثاني هو قيمة استخدامه. ويميز هاندل بين هذين الشكلين من حيث كون القيمة المطلقة للحيز المكاني هي ما يمكن قياسه بوحدات المسافة النظامية، في حين تشير قيمة الاستخدام إلى الإمكانات الفعلية لاستخدام ذلك الحيز. ومن هذا الارتباط بين استخدام الحيز المكاني والزمن تأتي، مثلاً، أهمية تعبيد طريق، فتعبيد الطريق بين نقطتين لا يغيِّر المسافة بينهما بالكيلومترات، لكنه يُقصّر، وإلى حد بعيد، الزمن اللازم للانتقال بين النقطتين المذكورتين (هاندل 2012: 212–213).

بالنظر إلى حالة التجمع السكاني الفلسطيني الذي هو موضوع هذه الدراسة، فإن قرية بردلة تربض على السفح الشمالي لإحدى التلال التي تقع في المنحدرات الشرقية لجبل نابلس، في منطقة الأغوار الشمالية، في الشمال الشرقي لمدينة طوباس. وتبعد بردلة عن طوباس حوالي 24كم. تنخفض

القرية حوالي 50 م عن سطح البحر. وتقع القرية في أراضي طوباس. أما القرى المحيطة بها فهي كردلة (تبعد عن بردلة حوالي 1.5 كم)، وعين البيضا (تقع إلى الشرق من بردلة وتبعد عنها حوالي 3 كم). يحد القرية من الشمال الجدار الاستعماري (جدار العزل العنصري)، الذي بني عام 2004، وقد بني هذا الجدار على أراضي القرية وفصلها عن سهل قاعون الذي تملكه عائلات القرية. أما من الغرب فتمتد سلسلة جبال وعرة جداً تقع على سفوحها الغربية قريتا جلبون وفقوعة.

في الفترة التي سبقت قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت القرية تتبع إدارياً لمحافظة أريحا، فقد جعلت إسرائيل جميع التجمعات والقرى الفلسطينية في منطقة وادي الأردن تابعة للإدارة المدنية في محافظة أريحا، ولهذا كان العديد من أهالي القرية يضطرون إلى الذهاب لمدينة أريحا لتسيير معاملاتهم لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية، وكانت تلك العملية تستغرق الكثير من الوقت والجهد، وكذلك الكثير من التكاليف المالية، حيث تبعد مدينة أريحا عن القرية حوالي 90 كم. أما بعد قدوم السلطة الفلسطينية فقد أصبحت القرية تابعة إدارياً لمحافظة طوباس، وجميع المعاملات الإدارية والرسمية أصبحت تجرى في بلدة طوباس.

تشترك معظم قرى الأغوار الشمالية – وبالأخص قرى بردلة وكردلة وعين البيضا والمالح وابزيق– بالانعزال الجغرافي والبشري، فهذه القرى تم فصلها من خلال الحواجز العسكرية الإسرائيلية. فالطريق الوحيد الذي يصل هذه القرى مع مناطق شمال الضفة الغربية، ومن ضمنها محافظة طوباس، هو الطريق الذي يمر عبر قرى طوباس وتياسير والعقبة. ويقع في شرق قرية العقبة الحاجز العسكري الإسرائيلي الذي يسميه أهل هذه المنطقة "حاجز تياسير"، ويُمنَع على هذا الحاجز دخول السيارات التي لا يحمل سائقها بطاقة هوية إحدى القرى التي تقع في الأغوار، كما ويُجبَر ركاب جميع السيارات على النزول من السيارة والمشي عبر مسلك خاص للمشاة يحتوي على أجهزة

تفتيش تجعل الشخص يُفرغ كل ما يحمله من أغراض تحتوي على معادن، وقد اضطررتُ أكثر من مرة إلى خلع حزام البنطال وكذلك المعطف الذي أرتديه كي يُسمح لي بالعبور من الحاجز (بعد شهر شباط 2013 سمح أحياناً للمواطنين بالمرور عبر الحاجز دون الترجل من المركبات، لكن مع إظهار بطاقة الهوية، كما سُمح للذين لا يحملون يسكنون في الأغوار بالمرور بسياراتهم الخاصة عبر الحاجز).

تتطابق الإجراءات الإسرائيلية على هذا الحاجز مع الإجراءات العسكرية على حاجز "الحمراء" الذي يقع بالقرب من قرية فروش بيت دَجَن، والذي يوصل محافظة أريحا والأغوار مع شمال الضفة الغربية. على هذا الحاجز أيضاً، يضطر الركاب إلى الترجل من سياراتهم والسير عبر المسلك الخاص للمشاة، وقد شاهدت هذه الإجراءات ثلاث مرات في الصباح الباكر، في حوالي الساعة الخامسة صباحاً، تُطبَّق على مئات العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات الزراعية الإسرائيلية في منطقة الأغوار.

يضطر الفلسطيني الذي يريد الوصول إلى منطقة الأغوار الشمالية إلى استخدام سيارته الخاصة للذهاب عبر حاجز زعترة ومن ثم عبر طريق رقم 505 بمحاذاة قرى قصرين وقبلان وعقربا، وبعد ذلك الانتقال إلى طريق رقم 458 بمحاذاة قرية مجدل بني فاضل، ثم الانتقال عبر طريق رقم 508، حتى الوصول إلى طريق رقم 90، وجميع تلك الطرق هي طرق التفافية معقمة خاصة بالمستوطنين، ويوجد عند نقطة التقاء طريق رقم 458 بالطريق رقم 508 حاجز عسكري إسرائيلي يتواجد عليه في ببعض الأحيان جنود إسرائيلين، وأحياناً يضطر الفلسطيني إلى استخدام طريق رقم 90 الذي يبدأ في شرق مدينة أريحا. أما الفلسطيني الذي يسكن في محافظة جنين مثلاً، فيُجبَر على الذهاب إلى أريحا ومن ثم السير عبر شارع 90 للوصول إلى قرية بردلة أو الأغوار

الشمالية. وعلى الرغم من أن الطريق رقم 90 يعتبر من "الطرق المعقمة" بالمفهوم الإسرائيلي، أسوة بجميع الطرق المؤدية إلى الأغوار، فإن عدم وجود حاجز تفتيش دائم على مدخله يجعل الفلسطينيين عــُرضة لكثير من التخوفات مما قد يتعرضون له عند استخدامه، ولهذا فإن الكثير من الفلسطينيين يتفادون استخدامه تجنباً لإمكانية تعرضهم للعقاب الإسرائيلي، ولذا فإن من يسافر عبر تلك الطرق الالتفافية "المعقمة" لا يلاحظ أي وجود فلسطيني في المنطقة نظراً لقلة استخدام الفلسطينين لتلك الطرق، كما ويلاحظ غياب أية يافطات أو إشارات تدل على وجود تلك القرى.

إن التواصل الجغرافي بين قرى الأغوار الشمالية مكشوف إسرائيلياً، حيث تفصل بين التجمعات الفلسطينية في تلك المنطقة الطرق الالتفافية المعقمة، ويستخدم السكان الفلسطينيون الذين يعيشون في تلك التجمعات السكانية هذه الطرق، رغم ما تتضمنه من مخاطر، لكي يتواصلوا مع بعضهم البعض. كما وتحد هذه الطرق من التطور والتوسع العمراني لهذه التجمعات الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، ففي الجهة الغربية لقرية بردلة تقع سلسلة جبال تربط هذه المنطقة بقرى محافظة جنين، أما الجبال التي تقع في الجهة الجنوبية للقرية فتربط القرية بقرى محافظة طوباس وبعض قرى الأغوار الوسطى. وباستمرار السياسة الإسرائيلية في عزل التجمعات الفلسطينية بعضها عن بعض، وكذلك خلق حالة في الضفة الغربية تتشابه إلى حد كبير مع السجون الإسرائيلية كما ورد سابقاً، حوّلت إسرائيل تلك السلسلة الجبلية الجنوبية إلى منطقة عسكرية مغلقة باعتبارها "منطقة إطلاق نار"، فالأراضي المحيطة بالقرية تعتبر منطقة صالحة لاستخدامها للمناورات والتدريبات العسكرية الإسرائيلية. لقد حدثني أهل القرية عن تلك المناورات، وشهدت هذه السنة (أي السنة التي استغرقها إتمام هذه الرسالة) أكبر تكثيف للمناورات العسكرية الإسرائيلية. ويقوم الإسرائيليون بإجبار بعض أصحاب "عزب" الماشية على إخلاء المنطقة لمدة عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً حسب مدة المناورة،

ويهدمون بعض العِزَب، كما وينتج عن تلك المناورات تدمير المحاصيل الزراعية، وتصبح هندسة القرية المعمارية والاجتماعية مسرحاً لهذه المناورات، سواء باستخدامها لنقل المعدات اللازمة للمناورة أو باستخدام سكانها وبيوتها "كموضوعات" للتدريب، وذلك حسب أغراض المنارورة العسكرية.

في العام 2002، وأثناء إغلاق الضفة الغربية إغلاقاً عسكرياً، كانت قرية بردلة تعتبر محطة لتجمع وانطلاق سكان شمال الضفة الغربية إلى مناطق جنوب الضفة الغربية، حيث استخدم الفلسطينيون من سكان شمال الضفة الغربية طريقاً وعرة جداً تمر غرب القرية للوصول إلى مناطق وسط الضفة وجنوبها، أي إلى محافظات رام الله وبيت لحم والخليل وأريحا. هذه الطريق الوعرة تسمى "واد شوباش"، وهي تصل قرية بردلة بقرى محافظة جنين عبر سلسلة الجبال التي تقع إلى الغرب من القرية. في بعض الأحيان كان يصل عدد الفلسطينيين الذين يصلون إلى القرية إلى بضع مئات، وكان أهالي القرية يزودونهم بالطعام والشراب، وأحياناً بأمكنة للنوم، فكان كل بيت من بيوت القرية يأوي عدداً من هؤلاء الأشخاص. وانتهى استخدام هذه الطريق لهذا الغرض حين حاصر جنود الاحتلال الإسرائيلي مسجد القرية وطلبوا من جميع من بداخله الخروج عُراة، وأتوا بـــحقيبة ووضعوها في إحدى الساحات ثم طلبوا من سكان القرية فتح نوافذ منازلهم، وقاموا بعد ذلك بتفجير الحقيبة والادعاء بأنها كانت تحتوي على مواد تفجيرية مرسلة إلى داخل إسرائيل. تختلف الروايات بين سكان القرية حول مصداقية الرواية الإسرائيلية، فتدعي إحدى الروايات أن هذه العملية عبارة عن فبركة وتدبير إسرائيلي، لأن الإسرائيليين استخدموا هذه العملية لتسويغ الكثير من الإجراءات التعسفية ضد سكان القرية، حيث أقيم على إثر ذلك حاجز على مدخل القرية، ومنع السكان من التواجد خارج القرية من الساعة السابعة مساءً حتى السابعة صباحاً لمدة شهرين، وتجلت آخر هذه الإجراءات ببناء جدار الفصل العنصري على أراضي القرية في العام 2004.

إن المقارنة التي قدمها هالبر بين خريطة السجن وخريطة الضفة الغربية تخلق لدينا التصور بأن قرية بردلة عبارة عن زنزانة داخل هذا السجن، فالمساحة التي يستطع سكان القرية استخدامها محدودة جداً، كما أن آليات السيطرة على القرية تجعل إمكانيات التواصل مع العالم المحيط بالقرية محدودة جداً، خصوصاً بعد أن تم قطع آليات التواصل مع مدينة بيسان (داخل الخط الأخضر) التي كانت بمثابة الامتداد الاقتصادي للقرية قبل النكبة، في حين شكلت المستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية المرتبطة بها سداً يحول بين القرية وبين امتدادها الاجتماعي والثقافي في طوباس والقرى المحيطة بعد عام 1967.

السكان في القرية:

يصف المؤرخ مصطفى الدباغ حياة سكان قرية طوباس في النصف الأول من القرن العشرين بالقول: "ولما كانت أراضي طوباس مترامية الأطراف فإن معظم سكانها يقضون أكثر أيام السنة في بيوت الشعر مع مواشيهم للعناية بها وبأراضيهم مما جعل العادات البدوية تسود حياتهم ووسائل معيشتهم" (الدباغ 2002: 445). وكلما انحدرنا في الجهة الشرقية لجبال نابلس، في منطقة الأغوار، تختلط في تلك المنطقة الحياة البدوية الأصلية، والتي يمثل بدو الصقور أساسها، ببيوت الشعر التي تعيش فيها بعض العائلات التي تنتمي إلى قرية طوباس.

يحتوي كتاب "رسائل صاحب الكرمل: المسيرة الميدانية في فلسطين وشرق الأردن" على وصف جيد للحياة في منطقة الأغوار الشمالية، حيث تقع مدينة بيسان، فقد استقرت في تلك المنطقة قبائل بدوية هي عشائر الصقر والغزاوية والبشاتوة. وبالرجوع إلى الروايات الشفوية يتضح أنه بالإضافة إلى بيوت الشعر لهذه القبائل البدوية، وكذلك لبعض الأسر من بلدة طوباس، انتشرت بيوت

الشعر في سهل قاعون حتى مشارف بيسان والسامرية. وبينما اعتبرت تلك المنطقة مكان استقرار تلك العائلات البدوية، اعتبرت أيضاً مناطق "تعزيب" لبعض الأسر من بلدة طوباس.

تمركزت بعض الأسر التي تنتمي إلى حمولة الصوافطة وتعود في امتداداتها الاجتماعية إلى قرية طوباس، في خربة "قاعون" التي تقع في وسط الأراضي السهلية في المنطقة، بينما تمركزت بعض الأسر من حمولة الفقها في قرية عين البيضا. وقد شيدت بعض تلك الأسر من هذه الحمائل البيوت الطينية، ومارست حياة الرعي انسجاماً مع أسلوب الحياة البدوية التي سادت في المنطقة، وتميزوا عن القبائل البدوية بممارسة بعض الأسر الزراعة البعلية الكفافية، وبشكل أساسي زراعة القمح والشعير والذرة. كما وتميزت تلك الحمائل عن القبائل البدوية بامتداداتها العائلية المتواصلة مع سكان قرية طوباس، فقد اعتبرت تلك الحمائل حياتها في منطقة الأغوار حياة مؤقتة (تعزيب) مقتصرة على توفير الموارد الاقتصادية. إن حياة هذه الحمائل تشبه إلى حد كبير حياة بعض العائلات في مدينة الخليل التي تتنقل بخيامها في أرجاء الضفة الغربية مع مواشيها في حين أنها تملك منازل ثابتة في محافظة الخليل. وتُظهِر أحاديث الحياة اليومية لأفراد حمولة الصوافطة في القرية أن قرية بردلة لا تزال في تفكيرهم اللاواعي منطقة تعزيب للحمولة، وهذا يظهر من خلال التعابير العامة التي يكررها أهالي القرية: "نازل على الغور"، و"مروح على طوباس"، و"رايح/جاي من الخربة". كما وحرصت هذه الحمولة على بناء البيوت في طوباس حرصاً منها على إثبات وجودها في المدينة الأم، وحسب تقديرات المبحوثين فإن حوالي 70% من سكان القرية يملكون بيوتاً في طوباس، ويقوم عدد قليل من الأسر حالياً بالسكن في بيوتها في طوباس خلال الفترة الصيفية، أي أشهر حزيران وتموز وآب، تلك الفترة التي ينقطع فيها العمل الزراعي.

قبل النكبة ارتبط سكان الأغوار الشمالية (القبائل البدوية والأسر من حمولة الصوافطة والفقها) اقتصادياً بمدينة بيسان، فقد شهدت هذه المدينة تطوراً اقتصادياً جعلها مركزاً تجارياً. يصف نصار ذلك:

بدأت أهمية بيسان الحالية من تاريخ استيلاء السلطان عبد الحميد الذي استولى على أراضي الغور فقد أقام فيها علي منصور بك أحد مديري الجفالك السلطانية بعض المباني وأخذت بيسان تنمو من بعد مد الخط الحديدي الحجازي. ولقد بنى سوقها الحالي وبعض الأبنية الكبيرة نوري بك أحد المديرين الذين جاءوا من بعد علي منصور بك وكان نوري بك رجلا عمرانيا فجعلها بندرا لتجارة الحبوب وسوقا لتجارة أهالي الغور الذين كانوا يشترون لوازمهم من عكا والناصرة وطبريا فقصدها التجار من الناصرة وطبريا ونابلس والشام وعمروها فصارت بندرا يزاحم الناصرة وطبريا وعكا. (نصار 1992: 21)

يبدو أن الطبيعة الجغرافية السهلية التي توصل تلك المناطق مع مدينة بيسان لعبت دوراً كبيراً في هذا الارتباط، كما ربطتتهم علاقات تجارية مع مدينة جنين عبر طريق "واد شوباش"، بينما جعلت الطبيعة الجبلية الوعرة الارتباط مع مدينة نابلس محدوداً.

تشتت سكان هذه المنطقة على إثر نكبة فلسطين عام 1948، فهُجِرَت القبائل البدوية إلى الجهة الشرقية من نهر الأردن بينما هُجِرَت بعض الأسر من حمولة الفقها إلى طوباس وقرية عين البيضا، أما حمولة الصوافطة فهُجِرَت إلى طوباس والتلال المطلة على خربة قاعون، أي قرية بردلة حالياً. ودمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خربة قاعون تدميراً كاملاً، فسويت بيوتها الطينية بالأرض، ولا تزال مشاهد ذلك التدمير ماثلة حتى الآن. وحسب التعداد الفلسطيني للعام 1997، بلغ عدد اللاجئين

من أهالي القرية 230 نسمة، ويشكلون 20% من سكان القرية[2]. وفي تعداد العام 2007، بلغ عدد اللاجئين من أهالي القرية 229 نسمة، منهم 44 لاجئاً غير مسجل، وجميع هؤلاء اللاجئين من حمولة الصوافطة[3].

سكن في قرية بردلة قبل النكبة بعض أسر حمولة الصوافطة، وكذلك بعض الأسر من حمولة الفقها، ويبدو أن بعض الأسر سكنت القرية منذ فترة سبقت النكبة بأكثر من ثمانين عاماً، في أقل تقدير، ومن الدلائل على ذلك وجود كتابة على أحد شواهد القبور في مقبرة القرية تقول: "هذا قبر المرحومة عريفة بنت حسين الأحمد المصلح سنة 1246[ه]". ولكن تم طرد السكان من خارج حمولة الصوافطة من القرية بعد النكبة، وذلك باعتبارها أرض لحمولة الصوافطة ولهم أحقية الإقامة فيها واستغلالها.

تقع خربة قاعون المدمرة على بعد حوالي 3 كم إلى الشمال من قرية بردلة، خارج حدود ما يسمى بالخط الأخضر، وبعد انتهاء الحرب عادت بعض الأسر من حمولة الصوافطة إلى خربتها المدمرة وبنت بعض بيوت الشعر على أنقاضها، ثم هُجِر هؤلاء مرة أخرى من خربة قاعون على إثر حرب حزيران عام 1967، لكنها استمرت باستغلال سهل قاعون الذي يقع خارج الخط الأخضر حتى بداية السبعينات من القرن الماضي.

لا تزال خربة قاعون تقع خارج جدار الفصل الاستعماري الذي بني في عام 2004 في محاذاة القرية في الجهة الشمالية من الخربة، بينما ضُمّت مقبرة القرية داخل الجدار، ويشاهد سكان

---

[2]. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997، النتائج النهائية للتعداد-ملخص – (السكان، المساكن، المباني والمنشآت) – منطقة طوباس. رام الله-فلسطين.

[3]. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2008. النتائج النهائية للتعداد – ملخص- (السكان، المباني، المساكن، المنشآت)- محافظة طوباس. رام الله -فلسطين.

قرية بردلة عند وقوفهم على أنقاض خربتهم المدمرة كيف تعمل السياسة الإسرائيلية على تحويل المقبرة تدريجياً إلى أراضٍ زراعية؛ تلك المقبرة التي تحتوي على قبور آبائهم وأجدادهم.

بلغ عدد سكان قرية بردلة عام 1967 حوالي 500 نسمة، أي بما معدله 50–60 أسرة (أو بتعبير أحد سكان القرية، "خشة"). وعندما اندلعت حرب حزيران عام 1967 غادر معظم سكان القرية إلى الجبال المطلة على القرية، والسبب الرئيسي الذي دفعهم لذلك، كما يقولون، هو الخوف على عرِض العائلة، حيث كان الناس يتداولون في تلك الفترة "أخباراً" عن قيام الإسرائيليين بهتك العرِض، وبعد أقل من ثلاثة أيام كان معظم أهل القرية قد هاجروا إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن، ولم يبقَ في القرية سوى حوالي عشرة بيوت خاطر أبناؤها بالبقاء في القرية، وهم كما أفاد عريف: إبراهيم العلي، ونايف سليمان، وغالب المحمود، وخالد المحمود، ومحمود المفلح، وحسن الخضيري، ومحمد سعيد، ودرداح أحمد علي، وحسني حسن العوسق، وبدو الخنافسة. حين دخل الإسرائيليون القرية، طلبوا من مختارها آنذاك، إبراهيم العلي، تسليمهم الأسلحة مقابل عدم الاعتداء عليهم، فقام إبراهيم العلي بتسليمهم بعضاً مما حصل عليه رجال القرية من الأسلحة أثناء خدمتهم في الحرس الوطني الأردني. بعد انتهاء الحرب تسلل جزء من المهجرين عبر الشريعة إلى القرية، وعاد جزء آخر إلى القرية بالتنسيق مع الصليب الأحمر، أما الجزء الأكبر فاستقر في الأردن.

بلغ عدد سكان بردلة حسب تعداد 1997 1154 نسمة موزعين على 157 أسرة[4]. يعيش حالياً في القرية حوالي 2000 نسمة. وتشكل حمولة الصوافطة غالبية السكان في القرية، بينما تشكل عائلة هميّل البدوية وعائلة ربايعة أقلية سكانية في القرية، فيبلغ عدد أفراد العائلة الأولى حوالي 50 نسمة بينما يبلغ عدد أفراد الثانية 70–80 نسمة. وتنعكس هذه النسب على توزيع مصادر القوة في

[4]. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2000. دليل التجمعات الفلسطينية – منطقة طوباس: المجلد الثاني. رام الله – فلسطين.

القرية، حيث تملك حمولة الصوافطة جميع الموارد الاقتصادية الأساسية داخل القرية، وهي الأرض والمياه، كما وتسيطر نفس هذه الحمولة على مصادر النفوذ والسلطة داخل القرية، لاسيما رئاسة المجلس القروي والمؤسسات الزراعية والاجتماعية في القرية. ولهذا السبب فإن أفراد عائلتيْ هميّل وربايعة لا يعملون في الزراعة النباتية وإنما في تربية الماشية وكعمال في البناء أو داخل الكيان الإسرائيلي.

تقسم حمولة الصوافطة إلى ثلاثة أفخاذ رئيسية في القرية، وهي: مدارسة، وخضيرات، ودبابرة. وحسب تقديرات أهالي القرية، كان فخذ الخضيرات هو الأكثر عدداً من السكان في بداية التواجد في بردلة، ولكن في الوقت الحاضر فإن توزيع سكان القرية بين أفخاذ حمولة الصوافطة، حسب تقديرات المبحوثين، هو كما يلي: 25% خضيرات، 25 % دبابرة، 50% مدارسة. وبالتالي فإن أي قرارات إدارية، وكذلك أي مصادر اقتصادية أو نفوذ داخل القرية، تأخذ تلك التقسيمات العائلية بعين الاعتبار.

حتى النصف الثاني من التسعينات كان نمط العائلة السائد في قرية بردلة هو العائلة الممتدة، حيث كان يسكن في نفس البيت، رغم صغر حجمه، الأب والأم وأبنائهما المتزوجين وغير المتزوجين، والسبب الرئيسي في ذلك هو الظروف الصعبة التي عاشتها القرية والتخوف المستمر من الاستثمار في بناء المنازل لعدم شعور أهل القرية بالاستقرار، فكان يسود أهل القرية الخوف من الترحيل مجدداً. وتعكس الفروق الإحصائية خلال عشر سنوات هذا التميز للعائلة في القرية:

جدول (1) عدد الأسر حسب الحجم والسنة

السنة	حجم الاسرة						المجموع
	4 – 1		7 – 5		8 +		
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	

1997	30	19.1	54	34.4	73	46.5	**157**
2007	87	33.6	102	39.4	70	27	**259**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008.

لقد طرأ بعض التغير على خصائص العائلة في القرية، فأصبحت إلى حد كبير عائلة نووية من حيث مبناها المادي. فمعظم الأسر في القرية يتكون كلٌ منها من الأب والأم وأولادهما، وأفراد هذه الأسرة يسكنون في بيوت منفصلة أو في شقق مستقلة في البيوت التي تحتوي على أكثر من طابق، وذلك بغض النظر عن عدد أفراد العائلة. وفي نفس الوقت فإن الدور الوظيفي للعائلة الممتدة لا يزال مسيطراً في القرية، فالتواصل بين أعضاء الأسرة الممتدة هو تواصل يومي بحكم التكافل والتعاون الاقتصادي، والحاجة إلى مناقشة أمور العائلة، وكذلك التقارب المكاني. يقيم أعضاء العائلة الممتدة بجوار بعضهم البعض، فالأبناء يسكنون بيوت مستقلة في محيط أو فوق بيت العائلة، ويتم التعبير عن ذلك بين أهالي القرية من خلال مصطلح "دار"، و"الدار" تضم عادة أفراد العائلة الممتدة الذين غالباً ما يقيمون بجوار بعضهم البعض. فعلى سبيل المثال، يقيم أربعة من أبناء كمال محمد في بيوت مستقلة في محيط بيت العائلة، بينما قام الابن الخامس والأصغر ببناء بيت فوق بيت العائلة، وعلى الرغم من استقلال الأبناء في المسكن ومصادر الدخل إلا أنهم في النهاية يشكلون بنية اجتماعية متماسكة في جميع جوانب حياتهم.

ارتبط تواصل سكان قرية بردلة مع أقاربهم الذين يسكنون خارج فلسطين بنوعين من العلاقة؛ العلاقة الأولى من أجل الزواج وما يتعلق بذلك من تقوية علاقات القرابة، والعلاقة الثانية اقتصادية مرتبطة بشكل أساسي في الحصول على مزيد من الأرض والمياه مقابل المال. ويبلغ عدد المتزوجين من أقارب لهم خارج فلسطين حوالي 20 حالة، وأغلب تلك الزيجات كانت من أقارب من الدرجة

الأولى. لكن الزواج من أقرباء من خارج فلسطين أصبح شبه معدوم بعد انتفاضة الأقصى، وذلك لأسباب تتعلق بعدم الحصول على تصريح من سلطات الاحتلال تمكن الزوجة من القدوم للسكن في القرية. أما التواصل من أجل الحصول على حق الانتفاع من الأرض والمياه، فإنه لا يزال مستمراً وبشكل كبير في القرية، حيث تتم إجراءات الاتفاق عبر الهاتف، وتُدفَع المبالغ المستحَقة من خلال حوالات بنكية أو عبر الزيارات المتبادلة.

رغم علاقات القرابة بين سكان قرية بردلة وبلدة طوباس، باعتبار الأخيرة الامتداد العائلي للأولى، إلا أن حركة التنقل بينهما ضعيفة وتقتصر إلى حد كبير على العلاقات الريفية–المدينية التقليدية، أي التواصل مع المؤسسات الرسمية والحصول على الاحتياجات الاستهلاكية. تبلغ عدد المركبات العامة التي يتنقل الناس بواسطتها بين قرية بردلة ومدينة طوباس خمسة مركبات عمومية، تتسع الواحدة منها لسبعة ركاب، وأحياناً قليلة يتم استخدام مركبة واحدة تتسع لعشرين راكباً. وتُستخدَم هذه المركبات جميعها لنقل الركاب من تجمعات سكانية في منطقة الأغوار الشمالية هي المالح وعين البيضا وكردلة، إضافة إلى بردلة. في الكثير من الأحيان يقوم سائقو هذه المركبات، وكذلك التجار الذي يُسَوّقون محاصيل القرية في مراكز أسواق الخضار في الجملة داخل الضفة الغربية، بتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للأسر بكل أشكالها، حيث يقوم هؤلاء السائقون بشراء الفواكه أو الحلويات أو اللحوم أو مسلتزمات البيوت من أدوات صحية وغيرها، وهذه الطريقة تقلل من حركة الناس بين قرية بردلة وبلدة طوباس.

جدول (2) التوزيع العمري حسب السنة والجنس

الجنس	التوزيع العمر								المجموع	
	14 – 0		29 – 15		64 – 30		65 +			
	1997	2007	1997	2007	1997	2007	1997	2007	1997	2007

ذكور	248	320	177	234	120	205	20	22	566	782
إناث	255	334	172	212	142	218	13	22	582	787
المجموع	503	654	349	446	262	423	33	44	1148	1569

المصدر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية 1999.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2007.

بالنظر إلى الجدول رقم (1) والجدول رقم (2)، نلاحظ أن معدل النمو الطبيعي لسكان قرية بردلة يتجه نحو الانخفاض، حيث نلاحظ من الجدول الأول أن الأسرة في قرية بردلة تتجه نحو الحجم الصغير، ففي خلال عشر سنوات ارتفعت نسبة الأسر التي يقل عدد أفرادها عن خمسة بحوالي 14%، كما انخفض عدد الأسرة التي يزيد عدد أفرادها عن 8 بحوالي 19.5%. ويعكس هذا التغير التحول من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية على مستوى السكن المستقل وليس على المستوى الثقافي.

أما الجدول الثاني فيوضح أن الفئة العمرية تحت الخمسة أعوام تتجه نحو الانخفاض، ولو بنسب ضئيلة جداً، فخلال 10 سنوات انخفضت هذه الفئة بالنسبة لحجم السكان في القرية بحوالي 2%، وهذه النسبة تتطابق مع الفئة العمرية 15–29، بينما نلاحظ أن نسبة الفئة العمرية 30–64 ارتفعت بالنسبة لحجم السكان خلال 10 سنوات بحوالي 4%، في حين أنه ليس هناك فرق في الفئة العمرية التي تزيد عن 65 عاماً.

النساء في القرية:

بحكم الثقافة الفلسطينية التي تفصل بين الجنسين وتحد من التواصل بين النساء والرجال، فإن التطرق لموضوع النساء في قرية بردلة بالغ الصعوبة، وذلك لكون الباحث ذكراً وآليات تواصله مع النساء في مجتمع القرية المحافظ كانت شبه معدومة. ولكنني سوف أصف هنا وضع النساء في القرية

من خلال ملاحظاتي أثناء تواجدي في القرية وحديثي مع الذكور عن النساء في القرية، وكذلك من خلال المعلومات التي اكتسبتها من لقائي مع ثلاث من رئيسات المؤسسات النسوية في القرية وحديثي معهن حول نساء القرية.

تعتبر النساء في القرية مكوناً أساسياً في عملية الإنتاج الزراعي، حيث ترافق المرأة أفراد الأسرة إلى المزارع لتشارك في الأعمال الزراعية في أغلب مكوناتها ومراحلها، ويظهر هذا جلياً خلال فترات النهار. في الصباح الباكر، يُلاحظ وجود النساء على التراكتورات والسيارات بجانب أزواجهن أو أبنائهن أو إخوتهن خلال ذهابهم إلى المزارع النباتية، كما يلاحظ مشاركة النساء في عمليات زراعة الخضروات وقطفها.

في الأسر التي تملك ثروة حيوانية، تقوم النساء بالاعتناء بالمواشي أثناء وجودها في الحظائر، فيقمن بتنظيف الحظائر وتجهيز العلف للمواشي، وكذلك حلب المواشي وتحضير صناعة الجبن واللبن وغيرها من مشتقات الحليب. كما تذهب النساء مع أسرهن أثناء "التعزيب" في الجبال والتلال المطلة على القرية لكي يقمن بالأعمال السابقة. وتستثنى النساء من رعي المواشي إلا لأوقات قليلة وبشرط أن تبقى المرأة قريبة من منازل القرية.

بالإضافة إلى الأعمال الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية التي تقوم بها النساء، تقوم المرأة في قرية بردلة بجميع الأعمال المنزلية، فهي تحضر الطعام في الصباح الباكر لأخذه إلى المزارع، وتنظف المنازل وتحضر الطعام بعد عودتها من المزارع.

يلاحظ في القرية أن أغلبية النساء اللواتي يشاركن في الأعمال الزراعية النباتية هن النساء اللواتي تجاوزن سن الخامسة والعشرين، وغالباً ما تُترك النساء ممن هنّ تحت هذا السن في المنازل ليقمن بالأعمال المنزلية، وكذلك بالاعتناء بالمواشي إنْ وُجدت. كما أن هناك بعض النساء اللواتي

لل

يعملن في مؤسسات التعليم، وهذا يجلعهن غير قادرات على المشاركة في العملية الزراعية، ولكن في أوقات اشتداد الإنتاج تقوم أغلبية هؤلاء النساء بالمشاركة في جمع أو حصاد المحاصيل. كما وأن هناك أعداد قليلة من المزارعين الذين لا تشاركهم النساء في العمل الزراعي، وخاصة في الفرع النباتي.

لا يوجد في القرية نساء يعملن بأجر في الإنتاج الزراعي داخل القرية، باستثناء حالة واحدة، وهي امرأة تعيش لوحدها وليس لها معيل. هذا إذا اعتبرنا أن نمط الزراعة الذي يسمى "مزارعة" أو "محاصصة" ليس عملاً بأجر، فالعمل في هذه الحالة يعتبر عملاً أسرياً وليس عملاً بأجر لدى الآخرين. إلا أن بعض الأسر في القرية تقوم بالذهاب إلى قرية طمرة (بالقرب من مدينة عكا في مناطق الـــ48) كل صيف لقطف الخيار الربيعي، فتذهب حوالي 25 أسرة سنوياً، ولكن الذكور هم الذين يقطفون ثمار هذا العمل، وحالة الأسرة التالية مثال على ذلك: قام ثلاثة من أفراد إحدى الأسر، أخوين وأختهم، بالذهاب إلى بلدة طمرة داخل الأراضي المحتلة عام 1948، واستغرق العمل في قطاف الخيار الربيعي 40 يوماً. حصلت هذه الأسرة على جزء من أجرة عملها نقداً والجزء الآخر على شكل شيكات، واستخدم أحد الأخوين اللذين ذهبا للعمل في طمرة جميع ما تقاضته الأسرة من أجر كي يتمكن من التحضير لزواجه، ولم يحصل الأخ الآخر والأخت على أية مستحقات من أجرهم.

إن الهدف الأساسي الذي تسعى فتيات القرية للوصول إليه هو الابتعاد عن العمل في الزراعة بشقيها النباتي والحيواني. ولأسباب تتعلق بعزلة القرية الناتجة عن السياسات الإسرائيلية، ترى فتيات القرية أن الوسيلة التي تمكنهن من تحقيق ذلك هي الحصول على التعليم العالي، وبالتالي الحصول على وظيفة في إحدى المؤسسات، أو الحصول على التعليم كي يتمكنّ من الزواج من خارج القرية من شباب لا يعملون في الزراعة. ولهذا نجد أن التعليم في القرية أنثوي، أي أن النساء هن اللواتي

يستطعن الحصول على الشهادة الثانوية والالتحاق بالجامعات، وخاصة فرع طوباس من جامعة القدس المفتوحة. تقول رئيسة جمعية تنمية المرأة الريفية بهذا الخصوص: "البنات بشِدِّن حالهن بعد الإعدادي عشان بوعين وبكنن بدهن يتخلصن من الشغل في المزارع."

جدول (3) السكان في بردلة (12 سنة فأكثر) حسب الجنس والحالة الزواجية

السنة	لم يتزوج أبداً		عقد قران لأول مرة		متزوج		مطلق		أرمل	
	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ
1997	181	168	11	9	168	177	2	4	3	23
2007	250	221	5	4	257	260	1	6	1	25

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007.

يشير الجدول أعلاه إلى الثقافة المجتمعية التقليدية المتعلقة بالمرأة في القرية، وما ينتج عن ذلك من نظرة وسلوكيات تجاهها. أولى هذه النظرات هي ضرورة تزويج البنت، حيث نلاحظ في الخانات الثلاث الأولى أن عدد الإناث المتزوجات يزيد عن عدد الذكور المتزوجين. وقد عبّر أحد سكان القرية عن هذا الموقف بقوله: "زوِّجها لأي حد يسترها، بس ما تخليها عندك". والنظرة الثانية تتجسد في حقيقة أن عدد النساء المطلقات واللواتي لم يسبق لهن الزواج أكبر من عدد الذكور المتصفين بنفس هذه الصفات، وتظهر الثقافة المجتمعية التقليدية الأخيرة تجاه المرأة في خانة "أرمل" في الجدول أعلاه، حيث تشير هذه الخانة إلى قضيتين أساسيتين تجاه المرأة في القرية؛ الأولى هي أن النساء اللواتي يتوفى أزواجهن يصعب عليهن الزواج مرة أخرى، ولذا نلاحظ أن الفرق في نسبة الأرامل بين الذكور والإناث كبير جدا، والقضية الثانية هي أن الذكور يتزوجون من الإناث اللواتي يصغرنهم عمراً، وهذا يفسر كون احتمال وفاة الأزواج قبل زوجاتهم أكبر من احتمال وفاة الزوجات

قبل أزواجهن. ويعبر أهل القرية عن هذه النزعة الثقافية عند حديثهم عن الزواج، فيقولون أن عمر الفتاة المناسبة للزواج يجب أن يكون أقل بما لا يقل عن خمسة أعوام من عمر الشاب، وهذا التفكير هو الأكثر شيوعاً في القرية.

نستنتج من هذا العرض، إذاً، أن الثقافة التقليدية النمطية التي تنظر إلى المرأة كإنسان من الدرجة الثانية بعد الرجل هو النمط الأكثر شيوعاً في القرية، ولا يزال التحول في هذه النظرة تجاه النساء في القرية يسير ببطء شديد كما يتضح من ملاحظة الفرق خلال عشرة أعوام (1997-2007)، حيث نلاحظ أن هذا الفرق لا يزال على ما هو عليه. ولكن كيف يمكن فهم هذا التغير الذي يسير ببطيء شديد فيما يتعلق بالنظرة تجاه المرأة؟

يتحدث شريف كناعنة عن سبعة عوامل تتحكم بالتغيرات التي تطرأ على وضع المرأة في المجتمع الفلسطيني، وسأتحدث عن هذه العوامل ببعض التفصيل لكونها في صلب الموضوع، وهذه العوامل هي: (1) تغيب الرجل عن البيت؛ فالتغيب عن البيت خلال فترات النهار، أو حتى لأيام، نتيجة مقاومة الاحتلال أو العمل في إسرائيل، على العكس من العمل الزراعي الذي يبقى الرجل على تواصل دائم ولحظي مع عائلته، جعل المرأة المسؤولة المباشرة عن إدارة البيت والأطفال وحتى العمل الزراعي، وهذه الظروف أكسبت المرأة شعوراً بالمسؤولية والثقة بالنفس، ورفعت مكانتها الاجتماعية بالنسبة للرجل، (2) الاستقلال الاقتصادي لبعض الشباب والشابات؛ وهذا الاستقلال يزيد من ثقة الفتيات بأنفسهن ويرفع مكانتهن بالنسبة لباقي أفراد الأسرة، وإذا توازى هذا الاستقلال مع تغيب الرجل فإن الإمكانية تكون أكبر لتمرد المرأة على القيم وطرق الحياة التقليدية، (3) العمل في إسرائيل والدخل النقدي وإهمال العمل الزراعي وقلة عدد العاملين في الزراعة؛ قلل هذا العامل من خروج المرأة من البيت بهدف العمل، وجعل الدخل النقدي في هذا الجانب أن تسعى النساء من الطبقات

المتوسطة والفقيرة إلى "التمدن" وأن تعيش بعيداً عن عملية الإنتاج داخل البيت في مجتمع يفصل بين الرجال والنساء، (4) مقاومة الاحتلال؛ أظهرت المشاركة الفعالة للمرأة في مقاومة الاحتلال بجانب الرجال بصورة أفضل من الصورة التقليدية للمرأة في المجتمع العربي، وهذا أدى إلى تحسين المكانة المنزلية الاجتماعية للمرأة الفلسطينية بشكل عام، (5) ظهور الحركات الدينية التي عَزَتْ هزيمة العرب أمام إسرائيل إلى الابتعاد عن الدين الاسلامي، ولهذا العامل تـــأثير على حرية المرأة وتقييد حركتها أو زيادة شعورها بالكرامة واحترام النفس والأهمية والمشاركة في العمل للحصول على أهداف سامية، (6) اختلال التناسق بين المركز الاقتصادي والمركز الاجتماعي نتيجة التغيرات الاقتصادية التي تلت الاحتلال، (7) زيادة عدد الفتيات في سن الزواج عن الشباب وخاصة في القرى. (كناعنة 2011: 78–80).

إذا نظرنا إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في القرية من خلال العناصر أعلاه، فإننا نجد أن القرية لا تزال تعتمد بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي ولكن بشكل جديد، وهو الانتاج الزراعي بهدف التبادل السلعي، وأن مفهوم العمل النقدي لا يتعارض مع العمل الزراعي الحالي في القرية، وأن المرأة تخرج من البيت لتشارك الرجل في عملية الانتاج ولكن الرجل موجود دائماً في محيط أسرته في البيت وفي العمل الزراعي، يضاف إلى ذلك أن غياب العمل السياسي المباشر للرجل (عدم وجود حالات اعتقال أو إبعاد أو استشهاد منذ اتفاقية أوسلو) لم يترك فراغاً يجعل المرأة تتحمل المسؤولية في إدارة المنزل، كالذي تحدث عنه كناعنة، وكذلك فإن خروج المرأة للعمل ينحصر في مشاركة العائلة في عملية الإنتاج الزراعي التي يسيطر الرجل على إدارتها، وهذا أفقد المرأة إمكانية الحصول على الاستقلال الاقتصادي عبر المشاركة في عملية الانتاج الزراعي. كل ذلك في الوقت

الذي يزداد فيه تأثير التيار الديني. كل هذه العوامل البنيوية ساهمت في أن تجعل التغير في النظرة تجاه المرأة بطيئ جداً.

هناك طريقتان تسعى المرأة من خلالهما إلى رفع مكانتها الاجتماعية وتغيير الصورة التقليدية تجاهها؛ الأولى هي التعليم والحصول على وظيفة تمكن المرأة من تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ولكن هذه المحاولة قلما تنجح بسبب الصعوبة الكبيرة في إمكانية الحصول على وظيفة، وفي حال الحصول على وظيفة تحقق للمرأة استقلالاً اقتصادياً فإن عملية الضبط والقمع الاجتماعي في ظل وجود البنية الاجتماعية الضيقة والمنعزلة في القرية يشكل عائقاً أمام المرأة. والطريقة الثانية هي نشاط المؤسسات النسوية في القرية لتحسين صورة المرأة ورفع مكانتها، وعمل الدورات والورشات التوعوية التي تساهم في تغيير الصورة النمطية التقليدية لها، وتقول رئيسة جمعية تنمية المرأة الريفية: "اليوم أحسن كثير من أيام قبل. زمان بقى وضع المرأة تعيس جداً، بقنّش يتعلمن ولا يرحن ولا ييجن".

المشهد المعماري في القرية

كان البناء الأول لقرية بردلة في خربة قاعون، حيث احتوت الخربة على عدد من البيوت الطينية التي كانت تعتبر مركزاً لحمولة الصوافطة في الأغوار، هذا بالإضافة إلى بيوت الشعر التي انتشرت في المناطق المحيطة بالخربة، والتي وصل انتشارها حتى مشارف مدينة بيسان. يصف عبد الرحمن (75 عاماً) ذلك بالقول:

> **ما هي كلها خرابيش سواء في بردلة أو في قاعون، بس خربوشة الصيف أبو مترين ثلاث في ثلاث، أو أربعة في أربعة، يعني سادة، المهم تتقي راسه ساعتين زمان لأنه عليهم شغل، وينتى يروحوا؟ آخر النهار بلقاله مطرح يأوي راسه فيه، تقيه من الشوب، يتقي أغراضه المضبوبات. يعرف في الصيف مش هالضغط، أما طبعا في الشتوية، كانت الناس تقعد؛ اللي معندوش خص،**

اللي معندوش خص يقعد عند صديقه، يقعدوا اثنين أو ثلاثة في خص واحد، في الشتوية يجبر يكون في منطقة آمنة منشان الدفا منشان البرد، أما الصيفية، المجال مفتوح. طيب أقلك، مضت عليّ أيام هي هاي قاعون، بديش أبالغلك، يمكن كان فيها 150 خربوش، وأكثرهم من وين؟ من القرى. الناس كانت تيجي توخذ أرض من أرض طوباس تزرعها على حصة، الزبابدة تيجي، من جبع ييجي، من عقابا ييجي، حتى بذكر ناس من دير شرف أجو زرعوا هون في قاعون، كانوا يزرعوا غلة، قمح وشعير، هاي كل زرعتهم.

بعد قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير خربة قاعون وتهجير سكانها، استقرت حمولة الصوافطة بشكل مؤقت في الكهوف وفي الخيام على التلال والمنحدرات الشرقية لسلسلة جبال وسط فلسطين حيث تقع قرية بردلة حالياً.

في الستينات بدأ السكان بتشييد البيوت الطينية التي تحتوي على غرفة أو غرفتين، وكان جميع أفراد العائلة يسكنون في هاتين الغرفتين أو حتى في الغرفة الواحدة، فكما يقول عريف بأنه عندما اندلعت حرب 1967 ودخل الإسرائيليون القرية كان عدد البيوت الطينية 50 – 60 "خشة". وفي بداية السبعينات استخدم السكان الإسمنت في بناء البيوت، وكانت البيوت التي بنيت من الإسمنت تتكون من غرفة أو غرفتين كحد أقصى، بعضها سُقف بأغصان نبتة القصّيب ثم وُضع الإسمنت فوقها، ولهذا فإن هذه البيوت لا تصلح للبناء فوقها. كما أن عدد البيوت التي بنيت من الإسمنت كان قليلاً جداً.

عام 1970 بني أول بيت من طابقين في قرية بردلة، وهو بيت حسن علي الخضيري. ويتكون هذا البيت من غرفتين وبرندة ومدخل درج، بالإضافة إلى المطبخ الذي يقع في أعلى الدرج والحمّام الذي يقع في مكان يطل على الغرفة الداخلية، كما أن شكل المبنى مستطيل، واستعمال الغرفة الداخلية يكون عبر المرور من الغرفة الخارجية. وحسب ما أفاد أحد أبناء صاحب هذا البيت، فقد سكن في الطابق الثاني منه حوالي ثمانية أفراد من العائلة، ولهذا كان الفصل بين الذكور والإناث

صعباً جداً، فعندما كان يأتي أحد الأقرباء لزيارتهم في أيام الشتاء كان جميع أفراد العائلة يضطرون للنوم مع الزائر في غرفة واحدة، إلا أن العديد من أفراد الأسرة وكذلك الزائرين من الذكور ينامون في ساحات المنزل أو على سطحه في أيام الصيف.

حتى العام 1995 امتزجت البيوت الطينية "الخشش" مع البيوت الإسمنتية من طابق واحد، ومع الخيم والبراكيات، لتشكل المشهد المعماري لقرية بردلة: بيوت وخشش مكونة من غرفة واحدة أو غرفتين، مضاف إليها المرافق الصحية لهذه الغرف في مكان يبعد قليلاً عن تلك الغرف. وقد تجد عدد الأفراد الذين يسكنون في بيت من غرفتين يصل إلى عشرة أفراد أو أكثر، وربما يشمل الأبناء المتزوجين. وحسب ما أفاد المبحوثون فإن عدد البيوت المبنية من الإسمنت بشكل كامل لم تتجاوز الثمانية قبل العام 1995.

بدأ بناء البيوت الإسمنتية التي تشكل المشهد المعماري الحالي للقرية بعد عام 1995، حين بدأ السكان في القرية بالاعتقاد بأن وقت الاستقرار قد جاء نتيجة قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية. ومنذ ذلك الحين يعتبر مسطح القرية منطقة (ب) حسب التقسيم الإداري الذي اتفق عليه في اتفاقية أوسلو، كما أن سكان القرية شرعوا باستثمار المدخرات المالية التي تمكنوا من توفيرها نتيجة العمل في إسرائيل في بناء البيوت وفي الزواج، ففي خلال أقل من خمسة أعوام شهدت القرية موجة معمارية كثيفة، حتى أن أهالي القرية يتحدثون عن أن المشهد المعماري الحالي للقرية تكوَّن خلال الفترة 1995 – 2000. وأقصى ارتفاع للبناء في القرية حالياً هو ثلاثة طوابق، ولكن ليس هناك في القرية سوى منزلين من هذه الفئة. كما ويوجد في القرية ثلاثة بيوت مبنية من الحجر كالتي نشاهدها في قرى ومدن جبال فلسطين.

جدول (4) المساكن المأهولة حسب نوع المسكن

السنة	فيلا	دار	عمارة	شقة	خيمة	براكية	منشأة	تحت التشيد
1997	1	153	1	غير مبين	18	6	8	11
2007	2	184	غير مبين	35	30	6	غير مبين	غير مبين

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008.

جدول (5) المباني المكتملة حسب الاستخدام الحالي للمبنى

السنة	للسكن	للسكن والعمل	للعمل	مغلق ومهجور
1997	158	4	8	17
2007	225	12	11	10

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008.

إن من يدخل منازل القرية يلاحظ أن مساحة كل منها تتراوح بين 100 و170 متراً، ومعظمها يتكون من غرفة نوم واحدة، أو اثنتين كحد أقصى، وتشكل غرفة النوم الخاصة بالزوجين الغرفة الرئيسية في البيت، أما الغرف الأخرى فهي تتوزع بين غرفة الضيوف، وغرفة الجلوس (التي يمضي بها أفراد العائلة معظم أوقاتهم وتحتوي على جهاز التلفاز، وتحتوي في الغالب على "قعدة عربية")، والمطبخ، وحمّامين واحد للضيوف غالباً ما يكون "عربي" وآخر لأهل البيت يكون أحياناً "فرنجي". وفي الصيف تكون هناك خيارات أكثر لمكان نوم أفراد العائلة، حيث يستطيع الذكور منهم النوم فوق أسطح المنازل أو في ساحات البيوت، أما الإناث فإنهن ينمن في غرفة الجلوس، وفي الشتاء ينام الذكور في غرفة الضيوف أو ينضمون إلى الإناث في غرفة الجلوس. كما وتحرص العائلات التي تسكن في المنازل الجديدة، وبعض المنازل القديمة، على توفير جهاز "الجرس الداخلي"، وهو يستخدم في حال تواجد الزائرين في غرفة الاستقبال حيث تقوم المرأة برن هذا الجرس من المطبخ

تتتت

بغرض المناداة على أحد الذكور الذين يجلسون مع الضيوف لغرض ما، وبالأساس لكي يُحضر الضيافة من الداخل.

جدول (6) المساكن المأهولة والأفراد في بردلة حسب عدد الغرف في المسكن 2007

	عدد الغرف							
	1	2	3	4	5	+6	غير مبين	المجموع
مساكن	42	42	50	72	39	12	2	259
أفراد	258	205	299	459	249	95	4	1569

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012.

جدول (7) المساكن في بردلة حسب توفر المرافق الأساسية

	توفر مطبخ				توفر حمام				توفر مرحاض			
	مطبخ متصل بالمياه	مطبخ غير متصل بالمياه	لا يوجد	غير مبين	حمام متصل بالمياه	حمام غير متصل بالمياه	لا يوجد	غير مبين	مرحاض متصل بالمياه	مرحاض غير متصل بالمياه	لا يوجد	غير مبين
مساكن	184	58	16	1	188	54	15	2	183	60	14	2
أفراد	1111	357	99	2	1141	315	107	6	1111	358	94	6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009.

إن النظر بطريقة مجردة إلى الجدول (7) قد يؤدي إلى وجود فجوة في قراءته، ولهذا فيجب أن يُقرأ هذا الجدول بالعلاقة مع الجدول رقم (4)، وبالربط بينهما وبين الثقافة الشعبية داخل القرية ونمط الانتاج فيها. وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (4) فإننا نرى أن بعض الأسر تسكن في الخيم

والبراكيات، ويصل عدد هذه المساكن إلى 36 مسكناً. والأسر التي تسكن في هذه المساكن هي عادة من الأسرة التي تفد إلى القرية بغرض العمل الزراعي (العمل بالمحاصصة)، وهيكلية هذه البيوت عادة تفصل بين غرف النوم والجلوس ومرافق المسكن الأخرى، كالمطبخ والحمام والمرحاض.

لا تزال الثقافة التقليدية في بعض الأسر التي يرأسها رجال تجاوزوا الستين من العمر، تحتم موقفاً مفاده أن مرافق البيت يجب أن تبقى بعيداً عن مكان النوم والجلوس، وخاصة المرحاض لارتباطه بمفهوم النجاسة في الثقافة الإسلامية. كما وتفضل بعض الأسر بناء مرحاض في محيط البيت لاستخدامه أثناء العمل أو العودة من رعي المواشي في محيط المنزل، وكذلك لبعض الضيوف كي لا يضطرون للدخول إلى المنزل. إضافة إلى أن أغلبية المساكن في القرية تحرص على بناء المرحاض "العربي".

قلنا سابقاً أن المشهد العام للقرية قبل عام 1995 امتزجت فيه البيوت الإسمنتية مع الغرف الطينية أو ما يسميه أهل القرية "الخشش"، والتي تتكون من غرفة أو غرفتين. ويضاف إلى ذلك المشهد حظائر الأغنام والأبقار التي تحيط بالمنازل، وكانت هذه الحظائر بأحجامها الكبيرة التي تتسع كل منها لما يزيد عن 100 رأس من الأغنام أو 30 رأس من الأبقار، سمة مميزة في المشهد العام للقرية ما قبل التسعينات، وهي تُبنى بجوار غرف سكن الأسرة. وكذلك انعكست العلاقة العكسية بين وجود المواشي ووجود النباتات والأشجار على المشهد العام للقرية، فقبل العام 1993 كانت بيوت القرية خالية من نباتات الزينة والأشجار بسبب الأعداد الكبيرة من المواشي المحيطة بالمنازل، ويتحدث أهل القرية عن أربعة أشجار مطاط كانت في القرية قبل العام 1993. أما في الوقت الحاضر فهناك القليل فقط من حظائر الماشية بجوار منازل القرية، حيث لا يتجاوز مُجمل أعداد الأغنام في القرية 7000 رأس غنم. كما أن المشهد العام للقرية يتميز حالياً بوجود الكثير من نباتات وأشجار

الزينة المحيطة بالمنازل، بالإضافة إلى الأشجار المثمرة مثل الزيتون والعنب والتين والنخيل والحمضيات. كما أن المنازل تُفصَل عن شبكة الشوارع الداخلية في القرية، وتُفصَل عن البيوت الأخرى أيضاً، من خلال زراعة الأشجار الحرجية ونصب الأسيجة الحديدية، والقليل جداً من الأُسَر تستخدم الأسوار الإسمنتية. كما ونلاحظ في ساحات المنازل وجود العديد من الآليات الزراعية وأدواتها، حيث يكاد لا يخلو بيت من بيوت المزارعين منها، وهي سمة مميزة لعمل أصحاب هذه البيوت في الإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني.

من السمات الأخرى للبنية الإنتاجية لأصحاب هذه المنازل، هو غياب مشاهد وسائل الإنتاج غير الزراعية، فالقرية لا تحتوي إلا على ورشتين لتصليح إطارات السيارات والتراكتورات، ومحل حلاقة واحد يكون مغلقاً في فترات النهار، وصالة بلياردو مبنية من "الزينكو" في مدخل القرية، وستة محلات لبيع المواد التموينية.

تم تعبيد شوارع القرية في العام 1991، وهي عبارة عن شارعين يخترقان وسط القرية. وقد أجريت أعمال صيانة لشوارع القرية في العام 2009، وتم تعبيد بعض الشوارع الإضافية التي لم تعبّد عام 1991.

شبكة الكهرباء في القرية:

وصلت الكهرباء القطرية إلى القرية من خلال الشبكة القطرية الإسرائيلية في العام 1993، ونتيجة للرخاء الاقتصادي الناتج عن عملية تصدير المنتجات الزراعية إلى الأردن بعد حرب لبنان عام 1982، قامت الكثير من الأسر المتجاورة بشراء "ماطور كهربا" (مولد كهربائي) مشترك يستخدمونه حوالي خمس ساعات يومياً في فترة المساء، واستمر استخدام "الماطورات" المشتركة من

عام 1983 حتى عام 1993، وقبل ذلك استخدم السكان "القنديل" الذي يعمل على الكاز للإضاءة، ومن ثم استخدم "اللـــكس" الذي يعمل على الغاز.

لهذا نلاحظ أن عملية الاستقرار في القرية، والتي تزامنت مع عملية البناء الكثيفة التي شهدها النصف الثاني من التسعينات، ودخول الكهرباء إلى القرية، أثرت كثيراً على نمط الحياة وظروف العيش في القرية. وحسب الإحصاء الفلسطيني لعام 1997 فإن عدد المساكن التي ارتبطت بالكهرباء كان 130 منزلاً، أي بنسبة 84.4%، بينما كان حوالي 23 منزلاً غير مرتبط بالكهرباء، أي بنسبة 14.9% من المساكن[5]. ولكن حسب الإحصاء الفلسطيني للعام 2007 فإن 228 من مساكن القرية كانت متصلة بشبكة الكهرباء، وهي تشكل 88% من مجموع مساكن القرية، فيما كانت 1.9 % من المساكن تعتمد على مولدات خاصة، أما المساكن الباقية، ونسبتها 9.7%، فكانت غير موصولة بالكهرباء[6]. أما الآن (أي نهاية عام 2012)، وبالاعتماد على أحاديثي مع أهل القرية حول هذا الموضوع وكذلك تواجدي في القرية خلال فترة البحث، فإنني أستطيع أن أجزم أن جميع منازل القرية موصولة بشبكة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، حتى البراكيات والخيم. ويقدم الجدول أدناه معلومات عن بعض المقتنيات لدى الأسر في قرية بردلة، والتي توضح التحول المعيشي في القرية في الأعوام 1997 و2007:

جدول (8) توفر السلع المعمرة في القرية

السنة	توفر السلع المعمرة للاسر %											
	سيارة خصوصية	ثلاجة كهربائية	سخان شمسي	مكنسة كهربائية	طباخ غاز	ميكروويف	غسالة ملابس	مكتبة منزلية	راديو	تلفزيون	فيديو	صحن لاقط

[5]. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1999.

[6]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008.

خخخ

1997	5.7	64.3	12.2	غير مبين	89.8	غير مبين	56.1	6.4	غير مبين	77.7	4.5	غير مبين
2007	**6.9**	**83.8**	**29**	**4.6**	**98.5**	**6.9**	**82.2**	**3.5**	**61.4**	**92.3**	**10.4**	**68**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009.

يظهر الجدول أعلاه نمط الحياة الجديد داخل القرية، فقد أصبحت هذه المقتنيات بمثابة أساسيات في تأثيث المنازل في الثقافة الفلسطينية الحالية. ونحن نجد أن هذه الزيادة الملفتة للنظر في نسبة امتلاك هذه المقتنيات داخل قرية بردلة تعود إلى جملة من العوامل المرتبطة بالقرية (إضافة إلى العوامل المرتبطة بالثقافة الفلسطينية ككل)، ألا وهي: بناء المنازل الإسمنتية، ووصول الكهرباء والماء عبر شبكات مركزية، ومن ثم ازدياد الشعور بالاستقرار، ورغبة الشباب من كلا الجنسين بامتلاك مثل هذه الأجهزة، إضافة إلى كون هذه الأجهزة توفر الكثير من الوقت والجهد، خصوصاً ما يتعلق منها بأعمال التدبير المنزلي لربات البيوت، كالطباخ والسخان والغسالة، مما يترك وقتاً أكثر للعمل الزراعي.

لم تقم الأسر في القرية بدفع تكاليف الكهرباء للمجلس المحلي الذي بدوره يقوم بتسديد هذه الأموال لحساب وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، وبذلك تراكمت على الأسر في القرية الكثير من الديون الناتجة عن استهلاك الكهرباء. ولكي تتدارك وزارة الحكم المحلي هذه المشكلة قامت بتحويل نظام العدادات الكهربائية للعمل على نظام الدفع المسبق (بطاقات الشحن)، اعتقاداً منها بأنها الوسيلة الأنجع لإجبار السكان على تسديد ثمن الكهرباء المستحقة لفترة الاستهلاك القادمة وتفادي تراكم مزيد من الديون. إلا أن سكان القرية تحايلوا على هذا الإجراء من خلال التلاعب تقنياً بعدادات الكهرباء بحيث تبقى الكهرباء تعمل حتى في حال انتهاء رصيد الشحن، وبهذا كانت الكثير من العائلات تشحن بطاقة الكهرباء ثلاث أو أربع مرات سنوياً فقط، بمبالغ قليلة لا تتجاوز الأربعمائة أو الخمسمائة شيكل.

وقد ذكر أحد المبحوثين أنه في إحدى السنوات قام بشحن بطاقة الكهرباء مرة واحدة فقط، بمبلغ خمسين شيكل. كما وأفاد مبحوث آخر يعمل في المجلس القروي أن معدل تكلفة استهلاك القرية من الكهرباء شهرياً يصل إلى حوالي 85 ألف شيكل، يَجمع الجابي منها ما لا يزيد عن 2000 شيكل فقط، ونتيجة لذلك تراكمت ديون الكهرباء على القرية ووصلت حتى الآن إلى حوالي 2,800,000 شيكل. في شهر أيار 2012 دعا المجلس القروي في بردلة إلى العودة لاستخدام عدادات الكهرباء العادية، وذلك لمعرفة استهلاك كل مشترك من الكهرباء، ولكن أغلبية المشتركين استمروا بعدم دفع ثمن استهلاكهم للكهرباء حتى الآن. في شهر كانون الثاني 2012 تم تركيب إنارة لشوارع القرية، إلا أن المجلس لا يقوم بإنارتها عندما يكون الضغط شديداً على شبكة الكهرباء، وخاصة في أيام البرد الشديد، فمحول الكهرباء الذي تزود القرية من خلاله بالكهرباء تبلغ سعته 400 أمبير.

للكهرباء أبعاد أخرى عدا الاستخدام العملي لها، سواء في الحياة اليومية داخل المنزل أو للأغراض التجارية. فالضوء في الحالة الفلسطينية له أبعاد ودلالات تتعلق بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهذه الدلالات تتعلق بالوجود والسيطرة والحياة. يتحدث نبيه بشير عن سيطرة الأضواء في مستوطنات الجليل على المكان برمته، وحتى على القرى العربية المنتشرة في المنطقة، فيقول:

ومن الوجوه الأخرى لفرض السيطرة الصهيونية على المكان: إضاءته، وذلك في احتلال الضوء فضاء المكان، بالإضافة طبعاً إلى الأسلاك الشائكة (المكهربة أو غير المكهربة) والحدود المعدنية، والبوابات على مداخل المستوطنات. فكل من يمر في منطقة الجليل ليلاً، أو يحلق فوقها، يستطيع بسهولة بالغة التمييز بين التجمعات السكانية العربية وبين المستوطنات، وذلك من خلال ملاحظة كثافة الضوء وسطوعه، ولونه الأصفر الأدكن المنظم بحيث يغطي فضاء المستوطنة وما حولها؛ وفي المقابل نلاحظ خفوت الضوء وغياب النظام في توزيعه في فضاء القرية العربية أو المدينة العربية. حلقت في مطلع عام 1980 طائرة عمودية كانت تقل وزير الزراعة الإسرائيلي آنذاك،

أريئيل شارون، وجلس إلى جانبه الحاكم العسكري لقطاع غزة. شارك الحاكم العسكري جليسه شارون بأمر كان يقلقه، على ما يبدو: 'من المفروض عليّ أن أدافع عن معسكر إبادة (مستوطنة نتسريم في القطاع) يقبع داخل معسكر إبادة آخر (مخيم اللاجئين نصيرات).' وأضاف،'إنها لمهمة غير ممكنة تقريباً. ما جدوى ذلك؟' تساءل الحاكم العسكري، وأجابه شارون، بكل ثقة ومن دون تردد: 'أريد أن يرى العرب في كل ليلة من لياليهم أن على بعد خمسمئة متر فقط منهم تشع أنوار يهودي' (مقتبس لدى سيفان 2003). وعلى صعد التحليل الثقافي يمكننا ربط هذا 'النور' بنوع آخر يعود إلى التراث الديني اليهودي الذي يرى الشعب اليهودي نفسه 'نورا للأغيار' (أور لغوييم)، بمعنى أنه يشار إلى اليهود بأنهم نور للأغيار لمساعدتهم أو لهدايتهم" (بشير 2004: 61).

ويتحدث الكاتب الفلسطيني حسين البرغوثي عن قوة الضوء وسيطرته من المستوطنة التي تقع على الجبل قبالة قريته كوبر:

... غرباً في قمة جبل مغطى بغابات صنوبر وسرو وبلوط، تشع أضواء من مستعمرة إسرائيلية تدعى 'حلميش' عندهم، و'مستعمرة النبي صالح عندنا'، أضواء باردة، كاشفة، ومحاطة بأسلاك شائكة. وبدت المستعمرة معلقة في الفضاء، ربما بسبب الضوء أيضاً، ولم تلمس الأرض، ولا التاريخ، عد. ماذا يرى مستعمر جاء من روسيا أو استونيا، ربما، قبل سنة فقط، حيث يفتح الآن شباكه، ويحدق في نفس هذه الجبال التي أنا فيها؟ ... لن يلمس التاريخ، ولو كان عرّافاً، ليس تاريخي أنا، على الأقل، ولو كان إلهاً. وأنا واقف فوق الخرائب تلك، شعرت بفرق شاسع بين نوعين من 'الضوء': القمر والنيون في المستعمرة. كان الأخير مرتباً، ومهيمناً، حادّ البياض، منتشراً حتى وراء الأسلاك الشائكة التي تعزل كل مستوطنة عن محيطها، أشبه ما يكون بـــ'رؤيا مسلحة'، باحتلال بصري، ومعمار ضوئي لدولة تهذي حتى في منامها برؤى مسلحة ومضاءة بالنيون. وبدت المستعمرة كلها كتاباً في النفس أيضاً: في العلاقة بين 'القوة' و'الضوء'! لم يدرس أحد، بعد، العلاقة بين القوة والضوء! (البرغوثي 2001: 46-47).

الضوء بالطريقة التي تم الحديث عنها أعلاه يحيل إلى قضيتين متلازمتين، تتعلق الأولى بالوجود الفلسطيني، وهي تكمل الفلسفة الإسرائيلية من وراء بناء المستوطنات والطرق الإلتفافية، ألا وهي ثنائية الغياب والوجود، فالظلام الدامس الذي تغرق فيه القرى الفلسطينية في منطقة الأغوار يجعل المتنقل بين الطرق الالتفافية التي توصل بين المستوطنات الإسرائيلية لا يلاحظ أي أثر للوجود الفلسطيني في المنطقة، وكأن منطقة الأغوار خالية من السكان الفلسطينيين، على العكس من الضوء في المستوطنات الإسرائيلية التي تعكس الوجود الإسرائيلي في المنطقة، مما يعزز المقولة الصهيونية "أرض بلا شعب".

القضية الأخرى التي تعكسها الأضواء المنبعثة من المستوطنات، مقابل الظلام الدامس في القرى الفلسطينية، هي مفاهيم الحياة والعمارة والبناء، وتأثير ذلك على الشخصيتين الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء. إن هذا الفرق بين المستوطنات الإسرائيلية والقرى العربية يعزز ثقافة السيطرة والقوة لصالح الاحتلال الإسرائيلي، كما يعزز ثقافة القوة والعمار والتقدم والتمدن والنهضة الإسرائيلية.

مؤسسات القرية:

يوجد في القرية حالياً تسع مؤسسات، من ضمنها المجلس القروي وأربع مؤسسات نسوية، جاء إنشاء أغلبيتها في وقت متأخر عن بداية التدخلات التنموية التي تسارعت مع وصول السلطة الوطنية الفلسطينية، فأغلبية هذه المؤسسات أنشئت بعد العام 2005.

أنشئت العديد من المؤسسات في القرية نتيجة حاجة الجهات الداعمة، المحلية والدولية، إلى جسم مؤسساتي يمثل الفئة المستهدفة، ولهذا تنوعت مؤسسات القرية لتغطي جميع الفئات التي يمكن أن

تخلق فئة متجانسة من حيث نشاطها وخصائصها واهتماماتها، وهكذا فإن جميع سكان القرية يتلقون خدمات ومساعدات من جميع هذه المؤسسات، ذلك لأن كل أسرة ممثلة في أغلبية مؤسسات القرية بحكم احتوائها على الفئات المستهدفة من قبل تلك المؤسسات (أطفال، نساء، مربي ثروة حيوانية أو زراعية). ويشهد مدخل القرية إزدحاماً للافتات التمويل وموضوعات التدخل، كما وتجد مثل هذه اللافتات في مدخل كل مؤسسة في القرية، وهناك حالياً مجمع للمؤسسات يعتبر مقراً للجمعيات التي كانت تتواجد في القرية في الفترة التي بدأ فيه العمل على بنائه.

1. مجلس قروي بردلة

يعتبر نظام المخترة الجسم الرسمي الذي يمثل أهالي القرية منذ فترة الانتداب البريطاني، حيث كان المختار إبراهيم العلي يمثل أهالي القرية في قاعون، واستمر بذلك بعد تهجيرهم من خربة قاعون واستقرارهم في بردلة حالياً، وبعد نكسة حزيران 1967 حاول الاحتلال الاسرائيلي احتواء المختار، وذلك من أجل تسهيل السيطرة على مصادر المياه في القرية، وعندما رفض المختار إبراهيم العلي ذلك قامت سلطات الاحتلال بتنحيته وتسليم منصب المختار لسالم عبد الرحمن الذي كان يتعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي حتى وفاته كما يدعي أهل القرية. أثناء تولي سالم عبد الرحمن المخترة في القرية كان الأهالي يتعبرون إبراهيم العلي ممثلهم وكبيرهم في الكثير من القضايا العائلية، باستثناء ما يتعلق بالقضايا الرسمية تجاه السلطات الإسرائيلية، وبعد وفاة سالم عبد الرحمن رجعت المخترة بشكل رسمي لإبراهيم العلي. يصف معتصم ذلك بالقول:

> **إحنا كان عنا مختار، اللي هو إبراهيم العلي. سالم (عبد الرحمن) مع اليهود بقى، كان مختار مع اليهود مش مختار عن البلد. يعني بدنا نقول عنه عميل، بقى معاه مسدس وبقى معاه كل إشي، المعاملة اللي بدو إياها يساويها. إبراهيم العلي من البلد ضد اليهود، أهل البلد كانوا مجبورين يمشوا أو يتعاملوا مع سالم لأنه هو اللي كان يمشيلهم المعاملة عند اليهود. كانوا يوخذوه معاهم**

على أريحا يفَطروه ويغدوه ويحطوا في جيبته 5 ليرات. إبراهيم العلي ما كان يساوي هيك، بدنا نقول، ما كان يتساعد مع اليهود، وبالتالي مش متساعدين (اليهود) معه. هذا المختار كانت العيلة أو البلد فارزته مختار على البلد، يعني يمثلهم، هو كبيرهم، لكن ما إله في الختم والمسدس.

بعد وفاة إبراهيم العلي في عام 1993، تكون في القرية "اتحاد المزارعين"، وقام هذا الاتحاد بالعمل كمجلس قروي يسعى لبناء البنية التحتية في القرية، ولهذا فإن أول مشروع قام به هذا الاتحاد هو توصيل خدمة الكهرباء إلى القرية عام 1993.

تأسس مجلس قروي بردلة عام 1996، وحصل على الاعتماد من وزارة الحكم المحلي المنشأة حديثاً في تاريخ 16.1.1996. وسعى لتأسيس المجلس القروي فتحي خضيرات، وهو الذي تولى رئاسته حتى العام 2003. يقول فتحي عن فكرة تأسيس المجلس القروي: "أنا كنت عايش أتعلم برا، وعشت في بغداد وسوريا، وشايف العالم برا، وشايف إنّ هاي البلد فيها إمكانيات وبدنا نطور فيها.... وإن الحكم المحلي كان موجود، ووزارة الحكم المحلي كانت منشأة حديثاً، وكان همنا الكهربا، بدنا نضوي كهربا."

كان أول مشاريع المجلس في القرية هو السعي لتحديث شبكة الكهرباء وتوسيعها، ولهذا قام المجلس القروي بالتواصل مع السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل مساعدتهم في الحصول على تلك الخدمة، أي تمديد خطوط الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية، وبعد فشلهم في الحصول على ذلك قام رئيس المجلس بالتواصل مباشرة مع الشركة القطرية الإسرائيلية في مدينة العفولة، وحصلوا على خدمة الكهرباء بعد حوالي أسبوعين من ذلك.

تكوّن المجلس القروي من سبعة أعضاء، وجميعهم من حمولة الصوافطة، وقد تم اختيار الأعضاء بالتوافق بين أفخاذ الحمولة، وبالتالي تم اختيار القائمة الحالية بالتزكية وتمثيل العائلات. يصف أول رئيس للمجلس إجراءات تكوين المجلس القروي الأول بالقول: "المجلس بقى اختياري، كل

عيلة تختار. إحنا قلنا 3،3،3 من كل عيلة، المفروض نكون 9، بس إحنا كنا 7، أول شي في عنا عيلة قرايب قالوا "إحنا اكثر منكم"، فقلنالهم "إحنا يا عمي بنعطيكم 3 انتو، واحنا العيلتين الباقي 2،2". إحنا اتفقنا بين بعض احنا العيلتين، كان واحد منهم بده الرئاسة، ولما مفزوش في الانتخابات هذاك دشر واحنا أخذنا اعتماد المجلس وظلينا 6. أول شغل اشتغلناه موضوع الكهربا."

يعتبر مبنى المجلس القروي في بردلة أول مجلس يتم بناءه في المنطقة عام 1997، وهذا المبنى جاء بهدف خدمة القرى الثلاث (بردلة وكردلة وعين البيضا)، وذلك بمساحة تصل إلى حوالي 200م، مقسما على 5 غرف وصالة كبيرة إضافة إلى المرافق الصحية. وحالياً يخدم المبنى قرية بردلة فقط. ارتفع عدد الأعضاء في التشكيل الثاني للمجلس، الذي تم عام 2009، إلى 9 أعضاء، موزعين على أفخاذ الحمولة، إضافة إلى ممثل واحد عن البدو، وبذلك توزعت التشكيلة الجديدة كالتالي: 4 مدارسة، و2 خضيرات، و2 دبابرة، و1 ربايعة. واستثنيت الإناث من التمثيل في التشكيل القروي في القرية.

يقوم المجلس بشكل أساسي بالإشراف والمتابعة على موضوعين رئيسيين في القرية؛ المياه والكهرباء. ونتيجة لعدم التزام أهالي القرية بتسديد مستحقات المياه والكهرباء، قام رئيس المجلس بإجبار السكان على تسديد تلك المستحقات، فتهرب الكثير من الأهالي من ذلك، وبالتالي نتج الكثير من السخط من الأهالي على المجلس ورئيسه، وانتهى هذا السخط بجريمة قتل حصلت عام 2009 وحُبس رئيس المجلس على إثرها. بعد ذلك تولى نائب الرئيس رئاسة المجلس وعقدت بعض الاجتماعات خلال حوالي سنة، ثم تم بعد ذلك حل المجلس القروي وتعيين مجلس من خارج البلد يرأسه موظف في وزارة الحكم المحلي يسكن في مخيم جنين، وأعضاء آخرين يعملون في وزارات مختلفة. يزور

الرئيس الحالي المجلس حوالي مرتين شهرياً، ويعمل في المجلس موظفين، أحدهما بدوام جزئي وهو المحاسب.

2. جمعية الأغوار الشمالية التعاونية الزراعية

تأسست جمعية الثروة النباتية بتاريخ 6.6.2006، وجاءت فكرة تأسيسها لتخدم القرى الثلاث: بردلة وكردلة وعين البيضا، ولكنها اقتصرت خدماتها بعد حوالي عامين من تأسيسها على أهالي قرية بردلة، حيث قام أهالي قريتي كردلة وعين البيضا بإحياء وإنشاء جمعياتهم الزراعية الخاصة بهم.

يتكون أعضاء الهيئة العامة للجمعية من 85 عضواً، ويدفع كل عضو اشتراكاً سنوياً للجمعية يبلغ 10 دنانير أردنية، ويقتصر أعضاؤها على أهالي قرية بردلة الذكور.

تقدم الجمعية خدمات طارئة وخدمات تنموية للمزارعين في القرية، ومن الخدمات الطارئة التي قدمتها الجمعية لمزارعي القرية "الريشت" (الشبكة) والبلاستيك، التي تأتي بدعم من الاتحاد الأوروبي. أما الخدمات التنموية التي قُدمت للمزارعين من خلال الجمعية فهي المشتل وسيارة للجمعية والبرك، وتوفير البذور بأسعار أدنى من الأسعار السائدة في السوق، فمثلاً تقوم الجمعية بشراء علبة بذور الخيار بمبلغ 580 شيكلا وتزودها للمزراعين بنفس هذا السعر في حين أن سعرها في السوق العادي هو 650 شيكلا. وتقدم الجمعية خدماتها هذه لكافة المزارعين في القرية وذلك بغض النظر عن عضويتهم في الجمعية.

يعتبر المشتل أحد نشاطات الجمعية، ولكنه الأهم والأبرز، وهو مشروع مشترك بين ثلاث جمعيات موجودة في المنطقة (بردلة وكردلة وعين البيضا) تأسس عام 2009 وبلغت تكلفة إنشائه

حوالي 120 ألف دولار، وزعت كالتالي: دفعت كل جمعية 10 آلاف دولار، ودفعت مؤسسة كير الدولية 90 ألف دولارا. وتبلغ مساحة المشتل حوالي 4 دونمات، والأرض التي يقع عليها المشتل ملك لأحد سكان القرية، ولهذا يدفع المشتل بدل استئجار لمالك الأرض. ويعمل في المشتل أربعة موظفين: عاملان ومهندس زراعي وموظف إداري، وتدفع أجورهم مؤسسات محلية أو دولية. وقد بلغت أرباح المشتل في سنته الأولى حوالي 120 ألف شيكل، واستخدمت بعض هذه الأرباح لتوسيع المشتل وتحسين بنيته التحتية.

حصلت الجمعية في الفترة الأخيرة على 57 حزمة "ريشت" كمساعدة طارئة، ويقتصر توفيرها على المزارعين الذين يملكون بيوتا بلاستيكية، واقتصر توزيع هذه المساعدة على مزارعي القرية الذين زرعوا بذورهم في المشتل (شتل في المشتل)، حيث حصل كل مالك لعشرة آلاف نبتة على حزمة "ريشت"، وكل من يملك عشرين ألف نبتة حصل على حزمتين، وهكذا.

3. جمعية بردلة التعاونية لإنماء الثروة الحيوانية

تأسست الجمعية عام 2008، وكان تأسيسها ناتجا عن الحاجة لمؤسسة تجمع مربي المواشي في جسم واحد لكي يتمكنوا من خلاله من مخاطبة المؤسسات الداعمة للحصول على مساعدات لمربي الثروة الحيوانية في القرية. يتحدث رئيس الجمعية عن ذلك بالقول:

> **بلشنا يا سيدي في 2008، حصلنا على الترخيص، بقينا أوليش (في البداية) 24 عضو، بلشنا كمربين للثروة الحيوانية 24 عضو، بعدين يا سيدي حصلنا على الترخيص في 20.8.2008. كان همنا إنّ نجمع تاعين الثروة الحيوانية في جسم واحد. كل المؤسسات الدولية كانت تطلب جمعيات، وعلى هذا الأساس، بشكل مباشر، "كير" طلبت منا رسمي وقالت لنا لازم يكون إلكم جسم عشان نقدر نتعامل معاه، وهيك حطيناهم في جمعية. بلشنا في 24 عضو، ولما صارت المشاريع**

تيجي للجمعية زاد الأعضاء انتساب، وحاليا يوجد 60 عضو في الجمعية. يوجد كمان حوالي 30 أو 35 من أصحاب الثروة الحيوانية غير منتسبين للجمعية، يعني معظمهم عنده 5 أو 10 أو 20 راس. بس الأغلبية اللي عندهم ثروة حيوانية كلهم داخلين، يعني اللي عنده 100 أو 170 راس وفوق كلهم داخلين في الجمعية. إجراءات العضوية إنه يدفع رسوم عضوية 200 دينار لمرة واحدة، واحنا رفعنا السقف من 30 راس وفوق، يبقى عنده.

تتكون الهئية الإدارية للجمعية من سبعة أعضاء، يتم انتخابهم سنويا من بين أعضاء الجمعية البالغ عددهم أربعة وثلاثون عضواً. تسعى الجمعية، كما ورد في نظامها الداخلي، إلى "تلبية احتياجات الأعضاء الإنتاجية للثروة الحيوانية، وذلك لتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتوفير مستلزمات الإنتاج الحيواني التي يحتاجها الأعضاء من النوعيات الجيدة بأسعار معقولة بصفة مستمرة، وتأمين الخدمات الإرشادية والفنية والبيطرية التي يحتاجها الأعضاء، والعمل على توفير مصدر إقراض يناسب أعضاء الجمعية من مؤسسات التمويل المتخصصة أو برامج التوفير من الأعضاء."

تقدم الجمعية خدماتها لجميع مربي المواشي في القرية، وذلك بغض النظر عن انتسابهم للجمعية، ولكن يكون حق الأولوية من المساعدات لأعضاء الجمعية بشكل أساسي. يقول رئيس الجمعية عن ذلك:

رغم إنّ كل المشاريع تيجي للجمعية، بس كنا نقسم شو بيجينا على الأعضاء وغير الأعضاء. يعني اللي مش أعضاء في الجمعية بقينا نعطيهم حصص، بس مش زي العضو، وفي نفس الوقت نرضيه يعني. من المشاريع اللي أجت مشروع أعلاف، المؤسسة بتحدد قديش كل راس إله، بتحدد إله 3 كيلو، بنعطي ثلاثة كيلو، بظل إنّ هذا يتنازل شوي وهذا يتنازل شوي عشان نعطي بقية الأعضاء اللي مش منتسبين في الجمعية. يعني بدك تعرف إن الجمعية اشتغلت على مستوى بلد

مش بس على مستوى أعضائها، لكن العضو إله أحقية لأنه دافع رسوم، بدفع انتساب، بدفع مساهمات، لكل مشروع بيجي.

تواجه الجمعية العديد من المشكلات التي تعيق عملها، أهمها "ارتفاع أسعار الأعلاف والأدوية البيطرية، وكذلك مضايقة سلطات الاحتلال الاسرائيلي لمربي المواشي في المنطقة بطردهم من المراعي الموجودة في المنطقة وعدم توفر مرشدين بيطريين في المنطقة، وكذلك هناك نفوق مواليد الأغنام بسبب موجات البرد القارص التي أثرت على المنطقة في موسم الشتاء السابق (2007). ولهذا فإن الجمعية تسعى جاهدة لتلبية احتاجات أعضائها من توفير مواد الأعلاف بأسعار معقولة لدعم المزارع الفلسطيني وتوفير مستلزمات من العلاجات البيطرية وتوفير نوعية أكباش محسنة لإنتاج نوعية من الأغنام المميزة في المنطقة، وتوفير بركسات لإيواء الأغنام تكون جيدة التهوية في الصيف ودافئة في الشتاء."

تمكنت الجمعية من توفير بعض المساعدات لأعضائها من خلال العديد من المؤسسات الممولة، وهي حتى الآن استطاعت توفير:

مشروع الأعلاف 2009، 330 طن شعير. في ناس أخذت 20 طن، في ناس 5 طن، حسب قديش عنده. أجانا أدوية مرتين، كل كرتونة فيها أدوية بـــ 1000 شيكل لكل منتسب. أجانا مسلتزمات بركسات وقواطع، طوايل ومشارب، كله هذا اتوزع. ألحقونا بمشروع رئاسة الوزراء للمضارب البدوية، هذا تنكات، والعُرَش هذول، إحنا أخذنا ستة أول دفعة وست عرش. لسا المشروع مستمر، وكل أعضاء الجمعية راح يستفيدو منه بس بدو وقت، نتيجة الأزمة المالية بظلوا يتحججوا إنه ما في مصاري.... لما يأتي مشروع يقوم الأعضاء باحتساب أغنام الأخوة ضمن أغنامهم كي يحصلوا على نصيب من الدعم.

ويأتي الدعم من خلال مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية الرسمية أو مباشرة من المؤسسات التنموية المحلية والدولية.

4. نادي الأغوار الشمالية

تأسس نادي الأغوار الشمالية بتاريخ 9.9.2012، وهو نادي يجمع ثلاث قرى في منطقة الأغوار الشمالية (بردلة وكردلة وعين البيضا)، وفكرة النادي، كما ورد في نظامه الداخلي: "إطار شبابي جامع يُعنى بهموم وتطلعات الشباب في المنطقة ويوفر احتياجاتهم البدنية والفكرية والاجتماعية والثقافية." يعبر رئيس النادي عن ذلك بالقول: "بلد كاملة أكثر من نصها شباب، الشباب بدهم، والحق يقال، مؤسسة أو نادي، إشي ترفيهي يفرّغ هالطاقة الموجودة عندهم. بعد حوالي سنتين من ما أجت السلطة قلنا لشبين 'قدموا على ترخيص لنادي'، حملوا هالأوراق وتقول مشو في نص هالموضوع ودشروه [تركوه]، ما غدروش [لم يستطيعوا] يرخصوه."

جاءت فكرة إنشاء وتنفيذ النادي من مركز العمل التنموي "معاً"، وهو يشرف عليه أيضاً، وقامت بتمويله وكالة التنمية الفرنسية، وتتم إدارته من خلال مركز تطوير المؤسسات الأهلية بالتعاون مع نادي طوباس الرياضي.

تكمن رؤية النادي، كما هو موضح في نظامه، في "تمكين شباب الأغوار رياضياً وثقافياً واجتماعياً، وتعزيز صمودهم وبقائهم فوق أرضهم". أما رسالته فهي "رفع جاهزية الشباب بالأغوار ليتمكنوا من نشر مفاهيم الوعي والمساواة والشراكة وتنمية وتفعيل الطاقات الكامنة في سبيل صون الهوية الوطنية والحضارية والتراثية للشعب الفلسطيني الساعي للحرية والبناء والرفعة والرخاء

ومواجهة التحديات من خلال نادي متطور وفاعل يهتم بمختلف النواحي الرياضية والثقافية والاجتماعية".

من الأنشطة التي يسعى النادي إلى تقديمها للشباب في هذه المنطقة: مختبرات حاسوب، وتشكيل فرقة تراثية للدبكة الشعبية من مختلف المناطق المستفيدة من المشروع، وإنشاء وتشكيل فريق رياضي لكرة القدم، وتطوير مهارات التفكير الإبداعي والناقد ومهارات التخطيط والقيادة وتعزيز الذات، وبرنامج العمل المجتمعي، وتعزيز وتمكين المرأة، ومكافحة آفة المخدرات، وبرنامج تطوير المهن، ودروس توعوية لبناء قدرات الشباب، وتطوير وتحسين النظم الإدارية والمالية للنادي، وتوفير خطط استراتيجية، وتطوير قاعدة بيانات للنادي ودورات للهيئات الإدارية، وكتابة المشاريع والتقارير والرقابة والقيم، وحشد التأييد والمناصرة والتخطيط الإسراتيجية وجمع الأموال، والقيادة وبناء الفريق.

ما تم إنجازه حالياً في النادي هو: خمسة أجهزة حاسوب لكل قرية، وأثاث مكتبي لكل قرية، ومكتبة لنادي بردلة موجودة في المجلس – وهو المكان المؤقت للنادي – وتخص المواقع الثلاثة، وفرقة دبكة مشتركة للأندية الثلاثة، وتدريب للهيئات الإدارية للأندية، وتدريب الشباب من كلا الجنسين في الأندية الثلاثة، وأثاث مكتبي وجهاز حاسوب لنادي طوباس.

تعرض إنشاء النادي للعديد من العقبات التي كانت مرتبطة بشكل أساسي بالصراعات الكامنة بين القرى الثلاث المشتركة في النادي، ويعبر رئيس النادي عن تلك الصراعات بقوله:

هسة إذا بدك ترخص نادي، أول إشي يكون عدد السكان يتجاوز الـ 5000. أجت مؤسسة اسمها مركز "معاً"؛ أجو اقترحوا وقالوا: إحنا بدنا نشتغل في الغور وبدنا نسوي وبدنا نقيم وبدنا نستهدف بس قطاع الشباب. قالولنا: في عندكم نادي؟ قلنالهم: نادي والله ما في. قالوا: إحنا كل إمكانيات النادي بدنا نشتغلكم اياها، بس انتو لحالكم مش راح يعطوكم ترخيص، لازم تتفقوا انتو وكردلة

وعين البيضا مع بعض. يا جماعة مع عين البيضا بنقدرش نعيش، ومع كردلة بنقدرش نعـيش، قالوا: فش مجال، هذا القانون هيك. والله يا سيدي، في الآخر اضطرينا، والله يعني هيك، اجتمعنـا أكم شب من هون وأكم شب من كردلة وأكم شب من عين البيضا، ومشت الأمور واتفقنا تقريبـا، يعني هذا الموضوع استغرق حوالي أكثر من شهرين.

أجتنا عقبة؛ قديه تمثيل كل بلد. هاي اختلفنا عليها بداية. الحق يقال، إنـت بتعـرف إنـه بردلـة تتجاوز الـ 2000 أو 2200 نسمة، والبيضا لا تتجاوز 1300، وهـم بـدهم الـنص بـالنص. قلنالهم: هذا الحكي مبنقبلش فيه. وعنتوا، وآخر شي المشروع بقى بدو يطير. قلنالهم: طيب يـا عمي النص بالنص. لا، لا. أخذنا عضو في الهيئة العامة أكثر من عين البيضا، هم وكردلة أخـذو 12 واحنا اخذنا 13، يعني 25 عضو، هذولا الهيئة العامة، الهيئة التأسيسية للنادي: 3 كردلة، 9 عين البيضا، 13 بردلة. والرئاسة لبردلة. والهيئة الادارية 11 عضو، 5 بردلة، 5 عين البيضا، 1 كردلة. يعني ضمن ضغوط، خذ بالك، عشان المشروع يظل، لأنه المؤسسة فعلا قالـت: آخـر فرصة 24 ساعة، مجبتوش نتيجة يعني المشروع طاير.

رصدوا لهذا المشروع 80 ألف دولار، لمدة سنتين. خلال السنتين لازم نكون مشكلين فريق كـرة قدم كامل، وشكلولنا فرقة دبكة من الثلاث قرى، جابولنا يا سيدي 15 حاسوب، كل بلد أخـذت 5. أخذنا مكتبة وألة تصوير، وشاشة أل سي دي. يعني كل بلد أخذت نفس الاشي، بس احنـا بنزيـد عنهم، أخذنا المكتبة بس ضايل (باقي) 300 أو 400 كتاب بعدهم مجبوهنش، والبـاقي، طوايـل (طاولات) وكراسي وكل هاي الأشياء جابوها. وعملولنا دورات ما تسألش قديش، عملولنا للثلاث قرى من جميعه، استهدف النساء والشباب، مثل كيف تقود الهيئة الإدارية، عن الـزواج المبكـر للبنات، مكافحة المخدرات، عن الاتصال والتواصل، يعني مليون إسم، كل هذولا المـدربين علـى حساب المؤسسة من ضمن المشروع، واعتبرت المجالس بالاتفاق معها مقرات للنادي في الـثلاث قرى لحتى يتم بناء مقر للنادي. مشت الأمور كل إشي تمام.

العام [السنة الماضية] اتصلوا علينا وقالولنا: أجاكم تقريبا مليون شيكل لبناء مقر، بـــدكم تتفقـــوا خلال يومين وين يبقى. وهون وقعت. يا جماعة شو بده يخلينا نتفق، ما هو إحنا على 5 أعضاء ما اتفقناش، نتفق على مليون شيكل؟ هذا الموجود، وللثلاث قرى. والله يا سيدي، سوي من هين وحط من هين، وأدخلوا كل العالم لنتفق، ما اتفقناش. طار المشروع. وين ودوه؟ في بلد إســمها "كفر دان"، وهسة يا سيدي بقولوا لك: المشروع جاهز بس اتفقوا. فـــي عنـــا مكـــان إلـــه بـــين المدرستين، وأجا عنا مدير الرياضة والشباب، أجا مرتين هين وقعد معنا وحط شروط وقـــال: يـــا جماعة بنعرف الخلاف موجود وكل إشي موجود، بدي أقل إشي ثلاث دونمات. قال لنّا: قديش عدد السكان هين؟ سمينا له: هين 2000 أو 2200. قال: في البيضا؟ قلنا له: 1400. قـــال كردلـــة؟ قلنا له: 300. قال: هذولا الثنتين مش قد بردلة، قال عدد السكان إله تأثير، الأرض إلهـــا تـــاثير، قلنالهم: خلينا نجيب حكم من برة، بدناش نحكم إحنا ولا إنتو، خلي وزارة الشباب والرياضة هـــي تبت في الموضوع واحنا راضيين. إلا بدهم اياه، شايف يا سيدي ما اتفقناش، ولهسة الأمور على حطة ايدك.

الدبكة، زي ما بدك تقول، اللي بده بنزل، بس هو جابوا لنا مدرب ونقى أحســـن 11 شـــب مـــن الثلاث قرى، وفريق كرة القدم نفس الشي، نزلوا كثير بس نقـــى أحســـن 11 وبقـــى عنـــده 11 احتياط، منسق النادي من طوباس. يعني كيف هذا مع المؤسسة اللي داعمة؟ يعني بتطلب شغلات بسوي لها، يعني بنسق لدورة، بتصل معنا بنجهزله الأمور وكذا، برفع تقـــارير للمؤسســـة شـــو الشغل اللي صار، بوخذ 900 دولار، وهو من حمولة الدراغمة. قدموا شباب من هين وقدموا من البيضا، ولأجل التنافس ما قدروش يحطوا لا من هين ولا من هين، خوف ليميل هـــين أو هـــين. اقترحوا إنه يكون من خارج المنطقتين، قلنا لهم فش مشكلة، يعني في الآخر يبقى حيادي بتمشي الأمور.

5. الجمعية الخيرية لقرى خط الجدار

تأسست الجمعية عام 2007، وهي جمعية نسائية لا تقتصر عضويتها على النساء، حيث تولى رآستها في دورتين انتخابيتين رجلان، ولكن بالنظر إلى أهدافها فإن الجمعية تعنى بتنمية وتطوير المستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وذلك من خلال توفير فرص العمل للنساء في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتفعيل مشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية، وتوفير المنح والقروض للنساء من أجل إقامة المشاريع الصغيرة حسب الإمكانيات، كما تعمل الجمعية على تطوير المجال الزراعي وتوفير الاحتياجات للمزارعين لحماية أراضيهم من المصادرة وتمكينهم من الثبات على أراضيهم. وتتكون الهئية الإدارية من سبعة أعضاء، وتتكون الهيئة العامة للجمعية من 62 عضواً يدفعون اشتراكاً سنوياً مقداره خمسون شيقلاً.

من المشاريع التي نفذتها الجمعية حتى الآن مشروع الطلائع الخاص بتنمية القدرات التعلمية والثقافية والحياتية للأطفال واليافعين، والعديد من الدورات الثقافية والإرشادية للنساء والأطفال أقيمت من خلال جمعية الشبان المسحية والهلال الأحمر الفلسطيني. وللجمعية روضة، وهي الروضة الوحيدة في القرية، كما وفرت الجمعية العديد من الطرود الغذائية المدعومة من لجنة الزكاة.

6. جمعية تنمية المرأة الريفية

تأسست الجمعية عام 2004، وهي أول جمعية خيرية تأسست في قرية بردلة. وجاء تأسيس الجمعية من خلال دعم وتشجيع الإغاثة الزراعة الفلسطينية التي وفرت الأثاث للجمعية، ودعم أول مشروع للجمعية من الإغاثة الزراعية وهو مشروع للنخيل في العام 2004. يبلغ عدد أعضاء الجمعية 70 عضوة، وبلغ رسوم العضوية للجمعية في بداية تأسيسها 50 شيكل، لكن لتذمر الكثير من العضوات

لالل

على هذا الرسوم انخفض إلى 30 شيكل. أما أعضاء الهيئة الإدارية فيبلغ سبعة أعضاء، وواحدة منهن فقط تحمل الشهادة الجامعية.

تهتم الجمعية بالنساء والأطفال، وتهدف الجمعية إلى رفع مكانة المرأة وتعزيز قدراتها، كما تهدف إلى تقديم المساعدات لأهالي القرية، وتستهدف الجمعية في خدماتها جميع أهالي القرية باسم المرأة، أي أن المرأة هي المستهدفة بشكل أساسي من الدعم والمساعدات التي تأتي عبر الجمعية.

يمكن تقسيم الخدمات التي نفذت عبر الجمعية إلى قسمين، الأول عيني/مادي، والثاني ثقافي/معنوي، ويشمل الدعم العيني الخدمات التالية:

1. تقديم ثلاثة أشجار نخيل للمرأة مقابل مبلغ سبعون شيكل كثمن للشجرة، وبلغ عدد المستفيدات حوالي 50 إمرأة.
2. العمل مقابل الغذاء المدعوم من مؤسسة CHF، نفذ المشروع على مدار سنتين واستفادت منه 90 إمرأة.
3. تم توزيع رأسين من الأغنام على 60 عائلة في القرية.
4. توزيع مواد تموينية ولحوم على العائلات، وخاصة في شهر رمضان.
5. مساعدات من الشؤون الاجتماعية للأسر المحتاجة في القرية، حيث يقدم راتب شهري ومواد تموينية لهذه الأسر، ويبلغ عدد المستفيدين حوالي 50 حالة.

أما بالنسبة للمساعدات الثقافية فهي تشمل التالي:

1. دورات تثقيفية للنساء.
2. رحلات ترفيهية للنساء.
3. كيفية عمل السيرة الذاتية للخريجات وآليات الاستعداد لمقابلات العمل.

4. توظيف 6 خريجات من القرية.
5. دورات حاسوب.
6. دروس محو الأمية.
7. دورات تثقيفية في الصحة العامة والصحة النفسية.
8. كيفية التعامل في العائلة وتنشئة الأطفال، والتوعية حول الزواج المبكر، والخلافات الزوجية والطلاق.

تعاني الجمعية حالياً من قلة الدعم المالي، حيث يتم تنفيذ البرامج التثقيفية والتموينية والمادية من الداعم إلى المستفيد مباشرة، ويقتصر دور الجمعية على توفير القضايا اللوجستية لذلك، ولهذا تراكم على الجمعية مبالغ مالية لعدم تسديدهم أجرة مقر الجمعية، حيث بلغت ديون أجرة المقر حوالي 1350 شيكل عن سنة 2012، والسنة الحالية لم يتم دفع أجرة مقر الجمعية، تقوم رئيسة الجمعية ببيع بعض مقتنيات الجمعية كي تقوم بدفع تلك التكاليف، فقد قامت ببيع جهاز حاسوب تبرع به محافظ طوباس للجمعية وكذلك بيع بعض الأدوات المنزلية التي حصلت عليها من الإغاثة الزراعية.

يتم حاليا الترتيب لعمل مشروع في القرية بدعم من مؤسسة مفتاح بقيمة 22 ألف شيكل، حيث يقدم كقرض لخمسة مستفيدات في القرية، يتم شراء أغنام بهذا المبلغ، ويكون السنة الأولى جميع طعام الأغنام بدعم من مؤسسة مفتاح، وبعد ذلك يتم تسديد التكاليف لمؤسسة مفتاح كدفعات.

يوجد فرع لجمعية المرأة الريفية وهي جمعية التوفير والتسليف، حيث تقوم هذه الجمعية بتوفير القروض بدون فوائد للنساء من أجل عمل مشاريع اقتصادية، تأسست هذه الجمعية في القرية عام 2007، بحيث تكون جمعية المرأة الريفية حاضنة لها، ولكن حالياً هذه الجمعية لديها استقلالية ومنفصلة عن جمعية المرأة الريفية. يبلغ عدد المستفيدين منها حوالي 50 مستفيداً، حيث يدفع بداية

عشرة دنانير غير مستردة، ومن المشاريع التي أقيمت من خلال هذا الدعم، بعض مزارع الأغنام والدجاج، وهناك بعض المستفيدين الذين بنوا بيوتاً من خلال هذه القروض. ويبلغ أعلى قيمة للقروض التي قدمت للمستفيدين في القرية حوالي 2000 دينار أردني أما أدناها فيبلغ حوالي 500 دينار أردني.

7. العيادة

تأسست أول عيادة في القرية عام 1992 وكانت في إحدى البيوت داخل القرية، أما العيادة الحالية فقد بنيت بمساهمة أهالي القرية عام 1996 بمسطح يبلغ حوالي 120 مترمربع، وأضيفت لها بعض المرافق مثل برندة من الكرميد بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تحتوي العيادة على مختبر وعيادة أسنان وتمريض وعاملة صحية وطبيبة نسائية وطبيب عام. يداوم طبيب المختبر يومين في الأسبوع (أحد وخميس)، والطبيب العام ثلاثة أيام في الأسبوع (الأحد والثلاثاء والخميس)، والنسائية يوم في الأسبوع (الخميس)، أما دوام باقي الأقسام (الأسنان والتمريض والعامة الصحية) فهي خمسة أيام في الأسبوع (الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس)، وساعات عمل جميع الأقسام من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثالثة ظهراً.

تعتبر العيادة في الدرجات الصحية درجة ثالثة (متوسطة)، تقدم العيادة خدماتها لجميع أهالي القرية، ولا يتقاضى المركز الصحي ثمن الكشوفات الصحية لحاملي التأمين الحكومي، لكنه يتقاضى منهم بدل أدوية ثلاثة شواكل لكل نوع دواء للذين تزيد أعمارهم عن سنة واحدة، وشيكل واحد للذين تقل أعمارهم عن سنة. أما قيمة الكشفية للذين لا يحملون بطاقة التأمين الحكومي فتبلغ عشرة شواكل، ولكن لا يتم تزويدهم بالأدوية من المركز، وبالتالي يضطرون إلى الحصول عليها من الصيدليات

الموجودة في طوباس. وأية حالات صحية طارئة بعد الساعة الثالثة ظهراً فإنها تضطر للذهاب إلى المستشفى أو عيادات طوباس أو نابلس أو جنين.

تقوم العاملة الصحية بعمل دورات وورشات في الثقافة الصحية لأهالي القرية وكذلك للطلاب في المدارس، كما تقوم بعمل التقارير الشهرية عن الوضع الصحي للمرافق الصحية الموجودة في مدارس القرية.

يبلغ عدد المراجعين للعيادة شهرياً حوالي 600 مراجع، أما الحالات يوجد في القرية حالتي إعاقة، واحدة منهما بصرية، كما يوجد 12 حالة لديهم مرض سكري، و18 حالة ضغط، وحالة وواحدة سلطان، وحالتين قلب.

التعليم في القرية:

يُعتبر الأستاذ نبيل الصوافطة من أوائل الذي حصلوا على الشهادة الجامعية في القرية، حيث حصل على درجة البكالوريوس من جامعة بيروت العربية بنظام الانتساب في العام 1980. وتلقّى الأستاذ نبيل المراحل الأولى من دراسته في مدارس طوباس.

يتحدث الأستاذ نبيل عن أول مدرسة في منطقة الأغوار الشمالية (بردلة، عين البيضاء، كردلة)، والتي تأسست عام 1956 في قرية عين البيضاء، وكانت تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ومقتصرة على المرحلة الابتدائية، من الصف الأول حتى الصف السادس. واقتصر الملتحقون بهذه المدرسة على الطلاب اللاجئين الذين هُجِروا من منطقة غور بيسان والسامرية، وفي ذلك الوقت كانت العديد من الأسر من عائلة الصوافطة وكذلك العائلات البدوية، وخاصة الصقور، موزعة في تلك المنطقة في بيوت من الشعر. والتحق بهذه المدرسة كافة الأطفال

في منطقة الأغوار الشمالية، وتجاوز عدد الطلاب الملتحقين بهذه المدرسة من هذه المنطقة الثلاثمائة، كما ذكر الأستاذ نبيل، وكان الطلاب الذين يرغبون بإكمال دراستهم الإعدادية والثانوية يذهبون إلى مخيم الفارعة أو مدارس قرية طوباس، ولكن لم يُتح المجال للأستاذ نبيل للالتحاق بهذه المدرسة لعدم امتلاكه بطاقة اللاجئين.

يدعي السكان في قرية بردلة أنه لم تكن في منطقة الأغوار الشمالية مدرستان كما يذكر مصطفى الدباغ في كتابه حيث يقول: "لوكالة الغوث في بردله مدرستان، واحدة للبنين تضم صفوفا ابتدائية وإعدادية بها 362 طالبا، والثانية ابتدائية للبنات بها 137 طالبة" (الدباغ 2002: 454). هذا، وفي نفس المكان يتحدث الدباغ عن عدد سكان بردلة في 1961/11/18، بأنهم يبلغون (367) نسمة، بينهم 188 من الذكور و176 من الإناث". أما أهل بردلة فيتحدثون عن مدرسة واحدة فقط، وهذه المدرسة أقيمت على أرض بردلة الملاصقة لمنازل قرية عين البيضا، وهذا ما يجعل أهل قرية بردلة يتحدثون عن أن المدرسة كانت في عين البيضاء وليس في بردلة.

تحولت هذه المدرسة، كما يذكر الأستاذ نبيل، إلى مدرسة حكومية في عام 1967، وبقيت هذه المدرسة مبنية من اللَبِن، وأصبحت مدرسة مختلطة ومجمّعة تتيح الفرصة لجميع سكان المنطقة (الأغوار الشمالية) بالالتحاق بها، ومن ضمنهم سكان بردلة، بغض النظر عن امتلاكهم بطاقة اللاجئين. وأضيفت إلى الصفوف الستة الأساسية الصفوف الإعدادية الثلاثة، أي أصبحت المدرسة تتضمن المراحل التعليمية من الصف الأول حتى الثالث اعدادي، حسب التصنيف التعليمي لذلك الوقت، وبالتالي عند الانتهاء من إكمال هذه "الصفوف" يلتحق الراغبون في إكمال دراستهم بمدارس قرية طوباس.

يتحدث خيري عن تلك المرحلة، أثناء دراسته في مدرسة عين البيضا بالقول: "نظام التجميع هاذ، اشتغلنا فيه بجوز 3 سنين. أنا قريت سنتين أو ثلاث. قرينا السابع والثامن في صف، والثامن والتاسع في صف، وبجوز السادس والسابع. يعني المهم قريت على نظام التجميع. كانت الحصة 45 دقيقة، يعني ثلث ساعة أو 22 دقيقة لصف ويكمل المعلم لصف ثاني". وأكمل خيري المرحلة الثانوية في طوباس، حيث كان يسكن في بيت جده. وحالة خيري تتشابه مع كل الذين أكملوا دراستهم الثانوية في طوباس، فيقول: "بقى كل واحد عند عَمُّه، أو كلهم. بردلة هي طوباس، فش حدا في بردلة مالوش دار في طوباس. سِتـــُّه هناك، عمّه هناك... وكل يوم خميس نيجي، ويوم السبت الصبح نطلع."

تأسست أول مدرسة في قرية بردلة – وكانت تتضمن الصفوف المدرسية من الأول حتى الرابع –في السنة الدراسية 1976 –1977، وأضيف الصفان الخامس والسادس عام 1980، ويكمل الطلاب من قرية بردلة المرحلة الإعدادية في مدرسة عين البيضا السابق ذكرها، والمرحلة الثانوية في طوباس. كانت المدرسة الجديدة في قرية بردلة تضم في البداية صفوفاً مختلطة ومجمعة، ثم أخذ عدد الصفوف يزداد تدريجياً، وفي حوالي العام 1994 فُصِلت الصفوف المجمعة مع بقاء المدرسة مختلطة، وأضيفت المرحلة الثانوية إلى المدرسة. وحسب التعداد العام للسكان من عام 1997، توجد في قرية بردلة مدرسة مختلطة مكونة من 12 شعبة، يبلغ عدد الملتحقين فيها 176 طالباً و158 طالبة، وفيها 10 معلمين و3 معلمات. وحسب نفس التعداد بلغت نسبة الطلاب الملتحقين في مدرسة القرية حوالي 34.3%، ونسبة حملة درجة البكالوريوس فأعلى لا تزيد عن 0.8%[7].

إن الحالة التعليمية في منطقة الأغوار الشمالية تتوافق مع الواقع التعليمي العام في الأراضي الفلسطينية، حيث كان للدور الذي يلعبه الاحتلال الإسرائيلي الأثر الكبير في السياسات التعليمية

[7]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000.

والوضع التعليمي بشكل عام. ويبدو أن سياسة الاحتلال الإسرائيلي حرصت على تنظيم عملية تجهيل ممنهجة في أوساط الشعب الفلسطيني، فدراسة هلين فريش تشير إلى أن السياسة الإسرائيلية تجاه المؤسسات التعليمية تهدف إلى الإبقاء عليها كأداة لعملية التهجير، "وربما كان هذا السبب الوحيد في إبقائها قائمة حتى الآن، كما أن محاولات التضييق عليها ومحاولة خنقها وحرمان رفدها بالكادر والكفاءات تفرغها من مضمونها الأكاديمي من جهة، وتجعلها عاجزة عن تلبية متطلبات تطور المجتمع الفلسطيني من جهة ثانية." (كما ورد في: صالح 1985: 75).

يتحدث عبد الجواد صالح عن أن المعلمين يشكون من "ظاهرة ازدحام الصفوف بالطلاب، خاصة المرحلة الابتدائية حيث يجلس في المقعد الواحد من 3–4 طلاب مما يخلق المتاعب للمعلمين وخاصة لمن يدرسون المواد التي بحاجة إلى مراقبة كتابة الطلاب، أحد مدرسي اللغة الإنجليزية يقول: 'لا أستطيع التجول بين الطلاب لمراقبة كتابتهم في غرفة لا تتجاوز 6x4 حشر فيها 45 طالبا." (صالح 1985: 215). هذا عدا عن المدارس المعرضة في كل الأوقات للسقوط فوق الطلاب نتيجة التشققات والرطوبة، وعدا عن الطلاب الذين يدرسون في العراء نتيجة عدم وجود غرف دراسية، حسب نفس المصدر. ويعتبر نظام الصفوف المجمَّعة إحدى نتائج سياسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه النظام التعليمي في الأراضي الفلسطينية، نتيجة شح الموارد المالية اللازمة لبناء المدارس، وكذلك شح الموارد البشرية التي سعى الاحتلال إلى تقنينها من خلال التهجير والإبعاد وفرض الإقامة الجبرية، وسياسة التجهيل بشكل عام. وحسب ما يذكر صالح فإنه "يوجد في الضفة الغربية (705) غرفة تدريس تشغلها صفوف مجمعة من الصف الأول الابتدائي إلى الصف السادس وأحياناً تمتد إلى الصفوف الإعدادية." (صالح 1985: 34) وفيما يلي إحصائية بالصفوف المجمعة كما يوردها صالح في نفس المصدر:

الصفوف المجمَّعة	عدد المدارس
6 صفوف	7
5 صفوف	6
4 صفوف	38
3 صفوف	119
صفان	535

في إحصائية أخرى، في العام الدراسي 1979/1978، يذكر عبد القادر يوسف أن الصفوف التي تضم 50 طالباً وما فوق تبلغ نسبتها 60%، بالإضافة إلى 48 مدرسة فيها أكثر من ثلاثة صفوف مجمعة و153 مدرسة فيها ثلاثة صفوف مجمعة في المرحلة الإبتدائية و126 مدرسة فيها صفان مجمعان (يوسف 1989: 143).

تعتبر محافظة طوباس من أسوأ المحافظات الفلسطينية من حيث مستوى الحالة التعليمية، فكما هو واضح من الجدول رقم (9) فإن محافظة طوباس (تشمل بلدة طوباس) لا تختلف عن الريف الفلسطيني من حيث نسبة الأمية ونسبة الملمين بالقراءة والكتابة، كما أنها لا تختلف كثيراً عن الريف الفلسطيني من حيث نسبة الالتحاق بالتعليم المدرسي، حيث أن هذا الفرق لا يتجاوز 2%، ولكن الفرق يبدو أكثر وضوحاً عند المقارنة في الحالة التعليمية ما بعد المدرسية، فالاختلاف يصل إلى حوالي 6%. ولكن كيف يمكن تفسير هذه النسب المجردة؟

الجدول (9) الحالة التعليمية بالنسبة للملتحقين وغير الملتحقين حالياً في التعليم (10 سنوات فأكثر) 2007 (%)

المنطقة	قبل ابتدائي	مرحلة المدرسة	الدبلوم المتوسط فأعلى

تتتتت

	محافظة طوباس	الريف الفلسطيني	محافظة طوباس	الريف الفلسطيني	محافظة طوباس	الريف الفلسطيني
كلا الجنسين	22	22	67	69	11	17
ذكور	17	17	70	72	13	18
إناث	26	26	64	66	9	15

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008.

في دراستهما حول التمايزات الحياتية بين ثلاث مدن فلسطينية (رام الله ونابلس والخليل)، توصلت جقمان وتراكي إلى أن التمايزات بين هذه المدن تختلف من حيث التوجهات العامة للسكان فيها، وبالنسبة للتعليم فإن رام الله تعتبر المركز الأول من حيث نسبة الملتحقين بالتعليم العالي، حيث يعتبر الالتحاق بالدراسات العليا استثماراً اقتصادياً ورمزياً لدى سكان مدينة رام الله، ويقل هذا التوجه لدى سكان مدينة نابلس، وبدرجة أقل بكثير لدى سكان مدينة الخليل. وغالبية المنشئات في مدينة رام الله تتطلب مهارات ودرجات أكاديمية عالية على عكس المناطق الأخرى (تراكي وجقمان 2008).

من هذا المنطلق يمكن تفسير المستوى المتدني في نسبة حاملي الشهادات العليا والمتوسطة في محافظة طوباس، فالحصول على شهادات عليا لا يعد استثماراً اقتصادياً ورأسمالاً رمزياً لدى سكان محافظة طوباس، كما تعد محافظة طوباس محافظة طاردة للحاصلين على التعليم العالي، ففي هذه المحافظة لم تشكل طبقة وسطى واضحة المعالم كما هو الحال في محافظات أخرى، وبالأخص مدينة رام الله، وبالتالي فإن الرأسمال الرمزي الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد كي ينضم إلى هذه الطبقة – والحصول على التعليم العالي أحد شروط هذا الانضمام– ليس موجوداً في منطقة طوباس.

إن ثقافة محافظة طوباس هي ثقافة زراعية في معظمها، والمنشئات المنتشرة فيها هي منشئات لا تتطلب العمالة الماهرة، فالعمالة غير الماهرة هي إحدى سمات العمالة في محافظة طوباس، فالعمل الزراعي الذي يشكل أساساً لاقتصاد المحافظة، وكذلك العمل في المستوطنات الزراعية الإسرائيلية،

ثثثث

يؤديان إلى عدم الاستثمار في التعليم. وقد بلغت نسبة البطالة في المحافظة 11%، فيما بلغت في مُجمل الأراضي الفلسطينية 23%.

إذا كانت منطقة طوباس بهذه الدرجة من السوء من حيث الحصول على التعليم العالي، فما هو الوضع العام للتعليم في قرية بردلة؟

جدول (10) المستوى التعليمي في قرية بردلة والريف الفلسطيني 2007 (%)

المنطقة	قبل ابتدائي		مرحلة المدرسة		الدبلوم المتوسط فأعلى	
	بردلة	الريف الفلسطيني	بردلة	الريف الفلسطيني	بردلة	الريف الفلسطيني
كلا الجنسين	26	22	70	69	4	17
ذكور	22	17	74	72	6	18
إناث	32	26	65	66	3	15

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008.

الوضع العام بالنسبة للتعليم في بردلة لا يختلف عن محافظة طوباس من حيث التوجه، أما من حيث الحصول على التعليم العالي فهو أكثر سوءاً. فنسبة الأمية وغير الملمين بالقراءة والكتابة ترتفع بحوالي 4% عمَّا هي في الريف الفلسطيني، كما أن نسبة المتخرجين من المدارس من الملتحقين بها تتشابه بين بردلة والريف الفلسطيني. ولكن الاختلاف الكبير في نسبة المتخرجين من الملتحقين بمؤسسات التعليم المتوسط والعالي هو لصالح الريف الفلسطيني، حيث بلغ الفرق بين الريف الفلسطيني وقرية بردلة حوالي 13%.

نسبة المتخرجين من الملتحقين بالتعليم المدرسي تعتبر نسبة ضبابية من حيث فهمها، فالكثير ممن يلتحقون بالتعليم المدرسي لا يعتبرونه تأسيساً للتعليم العالي، حيث لا يحالف حظ النجاح الكثير من الطلاب في المرحلة الثانوية، وهو شرط للالتحاق بالتعليم العالي، هذا عدا عن ارتفاع نسبة

جججج

المتسربين من المدارس كلما ارتفعت سنوات التعليم، فلا يتجاوز عدد الطلاب الذين يتقدمون لامتحان الثانوية العامة من الذكور تسعة طلاب من أصل 25 طالباً دخلوا الصف الأول، ولا يتجاوز عدد الناجحين في امتحان الثانوية العامة من الذكور طالبين من الطلاب التسعة، وبمعدلات متدنية، هذا عدا عن السنوات التي لا ينجح فيها أي من الطلاب. كما أنه لا يوجد طلاب ذكور في الفرع العلمي. فكيف يمكننا تفسير هذا التدني في مستوى كفاءة الملتحقين بالتعليم المدرسي، وكذلك التدني الكبير في نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية؟

تعتمد قرية بردلة بشكل أساسي على الزراعة، والعلاقة بين الزراعة والتعليم هي في واقع الأمر علاقة عكسية، فالعمل في الزراعة يعتمد بشكل أساسي على الموارد البشرية غير الماهرة، وفي حالة قرية بردلة يعتبر الأبناء المصدر الأساسي، إن لم يكن الوحيد، للموارد البشرية العاملة في الزراعة. ولذا فإن الكثير من الأبناء الذين يلتحقون بالمدارس يعملون قبل الدوام المدرسي وبعده في المزارع، حيث يذهب الأبناء الملتحقون بالمدارس في أيام الحر من فصلي الخريف والربيع إلى المزارع قبل ذهابهم إلى المدرسة صباحاً، وكذلك يقومون بمساعدة الوالدين في العناية بالماشية قبل ذهابهم إلى المدرسة. يقول لي أحد المزارعين ممن يعتمدون على أبنائهم في الزراعة: "هذا الولد غير مُجدٍ في أي شيء غير الزراعة"، ويقصد بذلك أن طفله الذي لم يتجاوز السبعة أعوام لا يستطيع الإنتاج الاقتصادي سوى في الزراعة، حيث يتمكن من مساعدة عائلته في الرعي، وفي تلك اللحظة ترك الرجل ابنه وحده لرعي الماشية وذهبنا لنكمل المقابلة في البيت.

وعليه فإن أحد أهم العوامل التي تفسر هذا التدني في التعليم المدرسي هو اعتبار الأبناء أهم الموارد البشرية العاملة في الزراعة. حدثني المدير السابق لمدرسة ذكور بردلة الثانوية أن الأهالي كثيراً ما يتوجهون إليه طالبين منه أن يقوم بفصل أبنائهم من المدرسة لمدة أسبوع أو عشرة أيام،

جججج

وعندما استفسرت منه عن أسباب هذا السلوك قال لي أنه في فترة غزارة الحصاد يكون الأهالي غير قادرين على جني المحاصيل وحدهم، وبالتالي إما يطلبون من أبنائهم التغيب عن المدرسة وإما يأتون إليه ويطلبون فصل أبنائهم عدداً من الأيام لكي يساعدونهم في جني المحاصيل في المزارع.

يقول سليم تماري أن طبيعة الإنتاج الزراعي بعد إدخال تقنية الري بالتنقيط في قرية الزبيدات انعكس على طبيعة تقسيم العمل داخل الأسرة، حيث ازداد الاعتماد في جني المحصول على الأيدي العاملة التقليدية من النساء والأطفال، فيما يعتمد تجهيز الأرض على الآلات الحديثة، مما أدى إلى ارتفاع سن الزواج لدى النساء، والزواج من الأقارب، ويفسر ذلك بالحاجة إلى عمل المرأة في مزرعة الأب أو الأخ، كما تشكل مشاركة الأطفال في الأيدي العاملة أحد معيقات التعليم، الذي يؤدي بدوره إلى انتشار الأمية. (Tamari 1997: 48)

يشكل العمل في "إسرائيل"، أحد أهم الأسباب التي تفسر تدني نسبة الحاصلين على التعليم العالي، فقد شكلت فترة التسعينات أهم فترات الانتعاش الاقتصادي الناتج عن العمل داخل "إسرائيل"، وبدرجة أقل فترة ما قبل اتفاقيات أوسلو. وحسب ما تقوله فرسخ فإن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1967– 1993 شهد "عملية تغيير بنيوي جعلته تابعا لإسرائيل" (فرسخ 2010: 71). وتضيف فرسخ أن هذه السياسة تهدف إلى معالجة التحدي السكاني الفلسطيني بسماحها بتحسين الرفاه الاقتصادي الفردي (فرسخ ز2010: 71). إن ما تتحدث عنه فرسخ عن مرحلة 1967 – 1993 ينسجم مع ظاهرة العمالة في إسرائيل في فترة التسعينات، فسكان القرية يتحدثون عن الرخاء الاقتصادي الذي أحدثه العمل في إسرائيل في تلك الفترة، حيث كان أي عامل قادراً على الحصول على أجور مرتفعة. يتحدث طلال عن ذهابه للعمل في البيارات الإسرائيلية القريبة من بيسان بعد العودة من المدرسة: "كنا نروح نرمي الشنطة في الدار، وييجي (...) يوخذنا نشتغل في البيارات،

ويعطونا 25 شيكل بعد الظهر." أما زايد فيقول: "الواحد كان يشتغل في إسرائيل، وآخر الشهر يجيب ست سبع آلاف شيكل". ويصف محمد العبد الصراع الذي كان يدور في داخله بين الحاجة إلى العمل في إسرائيل والرغبة في إكمال دراسته العليا:

رسبت أول سنة في التوجيهي، دشرت (تركت) الدراسة ورحت اشتغلت في إسرائيل. بعدين رجعت أقدم امتحانات التوجيهي، رحت على نابلس، جبت معدلي في الفصل الأول 78. بطّل إلي نفس أكمل. في الفصل الثاني رحت اشتغلت في إسرائيل وقدمت الامتحانات بس، جبت معدلي 68. درست في كلية النجاح مساحة، وجبت الأول على الدفعة، بعدها ماشتغلتش في تخصصي، رحت اشتغلت في إسرائيل.

كما ويتحدث العديد من شباب القرية عن عملهم في إسرائيل، وبالأخص في الزراعة والعمل في المتنزهات على ضفاف بحيرة طبريا، وبالتالي يتحدثون عن درجة الرخاء الاقتصادي الذي كانوا يتمتعون به، فالكثير من الشباب استثمر هذا التراكم المادي في الزواج وبناء البيوت، ولهذا تعتبر سنوات 1995–2000 سنوات التطور العمراني في القرية، والذي تمثل بالأساس في بناء بيوت الإسمنت في القرية. وقد اقتصر العمل في إسرائيل على فئة الشباب الذكور، بينما انحصر دور الإناث الاقتصادي في العمل في المزارع والاعتناء بالماشية المملوكة من قبل العائلة، أي أن توزيع الأدوار في تلك الفترة كان كالتالي: الشباب يعملون في إسرائيل، والأطفال والنساء وكبار السن يعملون في الزراعة أو الرعي.

أدى منع العمل في إسرائيل ومحاصرة تسويق الإنتاج الزراعي نتيجة حصار المدن الفلسطينية وقطع شبكة المواصلات وتحويل الأراضي الفلسطينية إلى "بانتوستانات"، والتي تزامنت مع انتفاضة الأقصى، إلى زيادة نسبة حملة الشهادات العليا في القرية، ومنذ عام 2005 بلغت نسبة الملتحقين أو

الحاصلين على التعليم المتوسط والعالي حوالي 85%، توزعت حسب الجنس إلى 23% من الذكور و7% من الإناث.

جدول (11) التعليم في القرية في خلال عشر سنوات (%)

المنطقة	قبل ابتدائي		مرحلة المدرسة		الدبلوم المتوسط فأعلى	
	1997	2007	1997	2007	1997	2007
كلا الجنسين	43	26	54	70	2	4
ذكور	36	22	60	74	3	6
إناث	51	32	48	65	0.7	3

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008.

إذا اعتبرنا أن الفترة 2001–2005 هي فترة انتفاضة الأقصى، فإن الطلاب الذين حصلوا على درجة البكالوريوس في الفترة بين 2005 –2009 كانت دراستهم في فترة انتفاضة الأقصى، على اعتبار معدل أربع سنوات دراسية للبكالوريوس، وفي هذه الحالة نجد أن نسبة الطلبة الذكور الذين أنهوا دراستهم الجامعية خارج فلسطين بلغت 62% من نسبة خريجي هذه الفترة من أبناء القرية، وعلل سكان القرية ذلك بالقول أن التواصل مع الأردن كان أسهل بكثير من التواصل مع مدن الضفة الغربية، وكذلك وجود أقارب في الأردن.

يعتبر التعليم العالي والمتوسط حالياً "أنثوياً"، فمن 63 طالباً وطالبة يلتحقون حالياً في الكليات المتوسطة والجامعات للحصول على درجة الدبلوم والبكالوريوس، بلغت نسبة الإناث 73% مقابل 27% للذكور. ويرجع سكان القرية هذا الإقبال الأنثوي على التعليم إلى أسباب تتعلق برغبة الفتيات في الحصول على فرص مستقبلية، وظيفية أو زواجية، تبعدهن عن العمل الزراعي، وكذلك إلى فتح فرع لجامعة القدس المفتوحة في طوباس عام 2004، فحوالي 83% من الملتحقات بالتعليم العالي أو

المتوسط أو المتخرجات منه هن من المنتسبات إلى جامعة القدس المفتوحة، وأغلبية التخصصات هي تخصصات تربوية (لغة عربية، لغة انجليزية، تربية، اجتماعيات، حاسوب، فنون، تاريخ، جغرافيا، شريعة، رياضيات)، والإقبال على هذه التخصصات يفسر الهدف العام من توجه الإناث نحو تعليم، كما يوضح درجة المحافظة لدى سكان القرية.

أما بخصوص تدني نسبة الذكور في التوجه للحصول على التعليم المتوسط والعالي، فبالإضافة إلى الأسباب السابق ذكرها هناك المستقبل غير الواعد الذي ينتظر حملة الشهادة الجامعية والدبلوم، فقد بلغت نسبة الذين يعملون في تخصصات ملائمة لشهادتهم الجامعية 68%، سواء كانوا يسكنون في بردلة أم خارجها، في حين بلغت نسبة الذين يعملون في المزارع ممن يحملون درجة الدبلوم أو التعليم العالي 58%، ولذا فإن أغلبية الطلاب في القرية يتوقعون أن ينتهي بهم الأمر في العمل الزراعي بعد حصولهم على التعليم العالي.

الأرض:

تعتبر أرض قرية بردلة من أراضي محافظة طوباس، وهي ملك لحمولة الصوافطة التي تشكل بالإضافة لحمولتي الفقها ودراغمة العائلات التي ينتمي إليها سكان طوباس الأصليين، كما أن الأغلبية الساحقة من سكان قرية بردلة ينتمون إلى حمولة الصوافطة. فأرض القرية، بالإضافة إلى أراضي خربة قاعون، كانت ملك مشاع لحمولة الصوافطة، وتمتد أملاك هذه الحمولة إلى أكثر من

ذلك؛ يقول أبو جميل: "أرض الصوافطة في واد، من السامرية وجاي أقل من كيلو، من نفس البلد السامرية وجاي، أول واد، زي ما تقول بدك تفوت على السامرية وتطلع، في لا بد ملامح للواد ظايله (باقية) لآخر واد منها وقبلة (إلى الجنوب). إنت بتلاحظه مثلا، هذا الحد بين... بسموها قبانية الخراب، بمعنى للخرب الغرابى، فقوعة فيها، وجلبون ولرابا فيها." وحسب تقديرات أشرف إبراهيم العلي، ابن مختار القرية قبل عام 1977، فإن مساحة سهل قاعون الغربي والشرقي (الذي ضُمَّ لأراضي 1948) بلغت حوالي 2770 دونماً، وهذه الدونمات ملـّكتها السلطات الإسرائيلية للكيبوتسات كملك خاص في العام 2012، أما في منطقة القبانية فبلغت مساحتها 40 ألف دونم، وبلغت منطقة تل الردغة 23 ألف دونم، ومنطقة شمال مكحوز 1500 دونم، وجميع هذه الأراضي مصادرة من حمولة الصوافطة.

أراضي خربة قاعون، وكذلك أراضي بردلة، ظلت حتى العام 1953 أراضي مشاع لحمولة الصوافطة، ولهذا يقول أهل القرية أن "قاعون وبردلة هي أرض وحدة". وقد سكن سكان القرية الحاليين بعد النكبة في خربة بردلة واستخدموا سهل قاعون للزراعة، ولهذا أهملت أرض بردلة قبل عام 1948، أي قبل عملية تهجير السكان إليها من خربة قاعون.

كانت عملية الزراعة تتم سابقاً من خلال قيام بعض وجهاء الحمولة بتقسيم الأراضي بين سكان القرية، وكان موقع حصة المزارع من الأرض يختلف سنوياً. يقول أبو جميل: "الأرض كانت مشاع، السنة كانت حصتنا تيجي هون، والسنة الجاي تيجي هناك. يعني العِيَل كانت تقسم بين بعضهم، ثلث دبابرة في المطرح الفلاني، وثلث خضيرات في المطرح الفلاني، وثلث مدارسة في المطرح الفلاني. طبعاً كل واحد وين الثلث تبعه يلحقه، شي متفق عليه، يزرع غلاته ويضبهن، الأفضل يعيش

عندهن عشان قرب الشغل فيهن." أدخل نظام الطابو للأراضي الزراعية في القرية في العام 1953، وجميع الأراضي المزروعة في القرية حالياً هي أملاك خاصة بنظام الطابو لحمولة الصوافطة.

قُسمت أراضي الصوافطة على أفخاذ الحمولة الثلاث، خضيرات ومدارسة ودبابرة، وحصل كل فخذ على ثلث الأرض المشاع. جميع الأفراد من كلا الجنسين في كل فخذ، حتى الذي ولدوا حديثاً، حصلوا على حصتهم من أراضي المشاع، حيث يتشابه التقسيم داخل كل فخذ مع تقسيم نظام الإرث الإسلامي، أي أن كل أسرة تحصل على مساحة من الأرض حسب عدد أفرادها من الجنسين. كما وتم تقسيم الأرض القريبة من الينابيع، والتي تصلها المياه بسهولة، بين أفخاذ الحمولة الثلاث، وكما هو معلوم فإن الأرض تزداد قيمتها بمدى قربها من مصدر المياه، وبالتالي فإن الدونم الواحد القريب من مصدر المياه قد يساوي قيمة 10 دونمات في مناطق أبعد. ونظراً لأهمية المياه في تلك المنطقة الحارة، قسمت الأرض القريبة من مصادر المياه إلى مساحات صغيرة لتوزيعها على أكبر عدد ممكن من أفراد الحمولة، ولهذا فإن للكثير من العائلات مساحة دونم تقريباً بالقرب من مصدر المياه وفي نفس الوقت تمتلك حوالي ثلاثين دونماً أو أكثر في المناطق البعيدة، وتزداد المساحة المملوكة للشخص الواحد كلما كانت الأرض أبعد عن مصدر المياه.

بعد إدخال نظام الطابو إلى القرية عام 1953 أصبح من الممكن الحديث عن نوعين من الأراضي في القرية؛ الأراضي الزراعية، وهي مسجلة حسب نظام الطابو في الدوائر الرسمية، والأراضي المشاع التي لم تدخل حتى الآن في نظام الطابو وغير مسجلة في الدوائر الرسمية.

الأراضي الزراعية: هي الأراضي التي تستغل للأغراض الزراعية بغض النظر عن نوع الزراعة التي تستخدم من أجلها، سواء كانت خضراوات أو أشجار أو زراعة بعلية كالقمح والشعير وغير ذلك. وتبلغ قيمة دونم الأرض المروي في القرية، أي الذي تصله أنابيب المياه الزراعية، حوالي

1500–2000 دينار أردني، بينما يبلغ ثمن الدونم الذي يُزرع شتوياً في التلال الزراعية المطلة على القرية حوالي 300 دينار أردني فقط، وتزداد قيمة الأرض البعلية والمروية كلما كانت قريبة من القرية، علماً بأن مساحة جميع هذه الأراضي الزراعية تبلغ حوالي 6000 دونم.

الأرض المشاع: هي الأراضي التي تقع داخل مُسطح القرية، المبنية منها أو غير المبنية، وهي أرض مشاع لحمولة الصوافطة حيث أنها مسجلة بأسماء أربعة من أفراد الحمولة، ولكن مع مرور الزمن وزيادة أعداد السكان في القرية لم تبقَ هناك مساحات داخل مسطح القرية لا تملكها "عرفياً" إحدى الأسر على الرغم من أنها غير مسجلة في الدوائر الرسمية، فجميع البيوت في القرية بنيت على أراضي مشاعية لحمولة الصوافطة ثم أصبحت فيما بعد أملاكاً خاصة "عرفياً"، أي بالعُرف والاتفاق ودون وجود وثائق رسمية مسجلة في الدوائر الحكومية. ويبلغ سعر الدونم الواحد من الأرض داخل مسطح القرية حالياً حوالي 3000 –5000 دينار أردني، وذلك دون نقل الملكية من البائع إلى الشاري في نظام الطابو. بالإضافة إلى ذلك هناك الأراضي المشاع التي تقع خارج مسطح القرية وتستخدم كمراعي.

تفتتت الملكية الخاصة للأرض في القرية نتيجة لنظام الإرث، حيث لا يزيد حالياً حجم الملكية الخاصة في القرية عن 20 دونماً من الأرض للمالك الواحد، ولا يزيد حجم الملكية الخاصة لبعض العائلات عن 2–5 دونمات، وتقل مساحة الملكية الخاصة من الأرض كلما اقتربنا من ينابيع القرية سابقاً. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن هناك العديد من السكان في القرية لا يملكون أرضاً. وكنتيجة لهذا التفتت للملكية الخاصة للأرض، فإنه ليس هناك في القرية حالياً من يقوم بالاعتماد على الأراضي التي يملكها للزراعة، والتي تعتبر المصدر الأساسي للدخل في القرية، فجميع المزارعين في القرية يستأجرون بعض الدونمات كل عام لزراعتها بالإضافة إلى أراضيهم.

علاقة أهل قرية بردلة مع الأرض ليست تلك العلاقة الرومانسية التي تربط سكان جبال فلسطين مع الأرض، فسكان جبال فلسطين تربطهم علاقة رومانسية مع الأرض التي اختلط ترابها بدماء أبنائهم، واعتبرت "الأرض كالعرض" في الثقافة الشعبية الفلسطينية. أما بالنسبة لسكان قرية بردلة فقد ارتبط موضوع الأرض بما تمثله الأرض اقتصادياً، فثقافة استغلال الأرض كما هو حالياً في القرية قائم على استغلالها إلى الحد الأقصى، بغض النظر عن الضرر الذي يلحق بالأرض من جراء الاستخدام المفرط، والمتمثل بالاستخدام الكثيف للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والأدوية. وقد عبر أحد أهالي القرية عن ذلك بقوله: "بدي استغلها لأبعد درجة." هذا التفاوت بين ثقافة أهل القرية وثقافة أهل الجبل الفلسطينيين تجاه الأرض، ربما يعود إلى أن العلاقة مع الأرض باعتبارها تمثل كافة جوانب حياة السكان هي أمر جديد في حياة أهل الغور، لأن حياتهم ارتبطت عبر التاريخ بنمط حياة الرعي والتنقل، وما انتفاعهم من الأرض كما هو حالياً إلا نمط حياة جديد ظهر مع بداية انتشار ثقافة الاستغلال السلعي.

المياه:

يمكننا تقسيم المياه في القرية إلى نوعين؛ المياه المستخدمة للأغراض المنزلية، والمياه المستخدمة للأغراض الزراعية. ولكن قبل الحديث عن هذين النوعين من المياه، لا بد لنا من الحديث عن قضية المياه في القرية تاريخياً.

قبل عام 1966 اعتمد السكان بشكل أساسي على الينابيع والعيون المائية الطبيعية الموجودة في محيط القرية، فكانوا يسقون مواشيهم وبهائمهم من تلك العيون والينابيع. ولأن الزراعة اقتصرت في تلك الفترة على زراعة القمح والشعير والذرة وما شابه، فإن عملية ري الخضروات، والتي هدفت إلى الاكتفاء الذاتي، كانت تتم من خلال حفر قنوات تجري من خلالها المياه التي تفيض من تلك العيون والينابيع، وهذا ينطبق على زراعة الأشجار كذلك. ولهذا نلاحظ أن بساتين الأشجار المثمرة وحقول الخضروات كانت تزرع بالقرب من تلك الينابيع الطبيعية، وبكميات قليلة جداً لا تتجاوز الدونمين أو الثلاثة دونمات للعائلة الواحدة.

تطلبت عملية التحول التدريجي إلى زراعة الخضروات عملية ضخ للمياه بشكل أكبر مما كان يتدفق تلقائياً من الينابيع والعيون الطبيعية، وهذا ما استدعى من أهالي القرية اتخاذ قرار بحفر بئر ارتوازي تُضخ المياه منه بواسطة موتور، وهذا البئر يعرف حالياً بـــ"بير الحمولة".

بدأ سكان القرية بالتحضيرات لحفر البئر في عام 1966، وخلال هذا العام حصلوا على رخصة الحفر من سلطة المياه الأردنية بمساعدة مقاول من طوباس يدعى هشام دراغمة، وكانت لهذا المقاول تجربة في حفر الآبار، فقد أشرف على حفر وتجهيز 24 بئراً في منطقة الأغوار. وفي نفس الوقت تم توفير أدوات الحفر والمعدات الخاصة لعملية الضخ من الأردن، والمعدات هي 100 متر مواسير، وموتور للضخ. ووصل عمق البئر إلى 65 متراً. وتم تجريب الضخ من البئر للمرة الأولى

في حرب 1967، وبلغت كمية المياه المستخرجة في ذلك الوقت حوالي 240 كوباً في الساعة. وُزعت كمية المياه المستخرجة على أفخاذ حمولة الصوافطة في القرية بنسب متساوية، ولكنها وزعت بنسب متفاوتة داخل كل فخذ، وذلك حسب عدد أفراد كل فخذ كما ورد في تقسيم الأراضي المشاع في العام 1953، بمعنى أن الاختلاف في عدد "المعاديد" (جمع معدود، وهو حصة الأسرة من مياه القرية) بين أفخاذ الحمولة الثلاث كان ناتجاً عن اختلاف عدد أفراد الفخذ في العام 1953، وكذلك بسبب قيام بعض الأسر ببيع أراضيها لأفراد من خارج حمولة الصوافطة في الفترة الممتدة بين 1953 و1966، وقد تم الاتفاق أثناء حفر البئر على أن ملكية المياه هي لحمولة الصوافطة فقط ولا يجوز لأي فرد من خارج الحمولة امتلاك معاديد من المياه أو الاستفادة منها للأغراض الزراعية، ولهذا حُرِم مشترو الأراضي من خارج حمولة الصوافطة من حق الانتفاع من المياه الزراعية، وهذا يفسر قيام بعض مالكي الأراضي الكبار (مثل التميمي ومحمد عبد الرحمن) بحفر آبار على نفقتهم الخاصة. وبالنتيجة، كان توزيع المياه بين أفخاذ الحمولة الثلاث على النحو التالي: خضيرات 452 معدوداً، دبابرة 410 معدوداً، مدارسة 312 معدوداً، كما وأن حجم المعدود داخل كل فخذ يختلف عنه في الفخذ الآخر، فمثلاً، حجم المعدود في فخذ المدارسة أكبر منه في فخذ الدبابرة والخضيرات. وقد بلغ ثمن المعدود في ذلك الوقت 9 ليرات أردنية. كما وتم حفر القنوات لإيصال المياه المستخرجة من البئر إلى الحقول المزروعة بالخضروات.

استمر البئر في العمل حتى عام 1977، حيث تم إغلاقه في ذلك العام بفعل الضغوطات الإسرائيلية، وكانت إسرائيل قد قامت عام 1972 بحفر بئر في الأرض المشاع خارج مسطح القرية، وهذا البئر حفر بعمق حوالي 159 متراً وكان يضخ ما يربو على 1000 كوب في الساعة. ولقد أثر البئر الذي حفره الإسرائيليون سلباً على كميات المياه التي كان يضخها سكان القرية من "بير الحمولة"،

وكذلك على الآبار الأربعة الخاصة الموجودة في القرية وهي بئران للتميمي وبئر لمحمد عبد الرحمن وبئر للكويعيني، وجفت الكثير من الينابيع الموجودة في القرية ومحيطها نتيجة لكميات المياه التي كانت تُضخ من البئر الإسرائيلي. وبعد حوالي خمس سنوات من ذلك التاريخ حفر الإسرائيليون بئراً جديداً ملاصقاً لبير الحمولة فلا يبعد عنه سوى 30 متراً تقريباً.

في ورقة بعنوان "السياسة المائية في الضفة الغربية"، قدمت في الندوة التي نظمها الملتقى الفكري العربي في رابطة الجامعيين في الخليل بتاريخ 6.11.1981، تم تلخيص القضية المائية في قرية بردلة على النحو التالي:

تعتبر منطقة بردلة/عين البيضا من مناطق إنتاج الخضار الرئيسية في الضفة الغربية، حيث يزرع حوالي 5500 دونم تحت الري. ويتم الحصول على المياه من الآباء الارتوازية (8 آبار) والينابيع (11 ينبوعاً). بدأت ملامح التغيير في بردلة سنة 1968 عندما أسست إسرائيل مستوطنة محولا، وحفرت لها بئراً بقطر 24 إنش وقادر على ضخ 1600 متر مكعب بالساعة، مقابل 220 متر مكعب للبئر العربي الرئيسي في القرية. وبالطبع فقد أسفر ذلك عن انخفاض مستمر وسريع في منسوب المياه الجوفية وانخفاض في تصرف الينابيع إلى أن جفت ستة آبار وأحد عشر ينبوعاً، وقد أدى ذلك الى جفاف بيارات الحمضيات في عين البيضا وبردلة تماماً وإلى تقليص كبير في إنتاج الخضار عند المزارعين العرب. ولقد كانت معالجة السلطات لذيول الموقف نموذجاً حياً لما تقصده إسرائيل عندما تتحدث عن رغبتها في السيطرة على مصادر المياه في المناطق المحتلة. فبعد مفاوضات ومماطلات مطولة وافقت السلطة على تزويد أصحاب الحقول المتضررين بالمياه من شركة مكوروت الإسرائيلية بسعر كلفة إنتاجها محلياً، وعلى أن يُستثنى من ذلك جميع العاملين في أراضي الغائبين. وبعد مرور أقل من سنتين على ذلك قامت السلطات بحفر بئر جديدة على بعد عدة أمتار من بئر القرية، وقد بدأت البئر الجديدة بالإنتاج في أيار 1979 بمعدل 700 متر مكعب بالساعة، وستقوم شركة مكوروت بتزويد المزارعين العرب بحوالي 950 ألف متر

مكعب سنوياً، أي حوالي ربع إنتاجه السنوي. أما الباقي فيستخدمه المستوطنون الإسرائيليون في زيادة الإنتاج وتوسيع رقعة المستوطنات. (الملتقى الفكري العربي 1981: 33-34).

تقول الروايات الشفوية في القرية أن الإسرائيليين توجهوا إلى مختار القرية في ذلك الوقت، ويدعى إبراهيم العلي، وطلبوا منه السماح لهم بحفر بئر داخل مسطح القرية، فكان موقف المختار هو الرفض القاطع رغم الضغوطات التي تعرض لها والحوافز التي عرضت عليه. وبعد يأس الإسرائيليين من إجبار المختار إبراهيم العلي على توقيع الاتفاقية بخصوص حفر البئر، قاموا بتنحيته عن المخترة وعينوا مكانه سالم عبد الرحمن الذي وافق للإسرائيليين على حفر البئر داخل مُسطح القرية.

في نفس العام، تم توقيع اتفاقية بين أهالي القرية وبين الإسرائيليين حول آبار المياه في القرية، وتنص هذه الاتفاقية على قيام أهالي القرية بإغلاق بير الحمولة (البئر الذي حفره أهالي القرية على نفقتهم الخاصة)، ومقابل ذلك تقوم شركة مكوروت الإسرائيلية بتزويد القرية بنفس كميات المياه التي يضخها بير الحمولة (240 كوباً في الساعة) بسعر التكلفة، والتكلفة المقصودة هي تكلفة ضخ 240 كوباً في الساعة من البئر الإسرائيلي. استحسن أهل القرية العرض الإسرائيلي، وكان من ضمن شروط الاتفاقية أن يقوم الإسرائيليون بحفر بئر بالقرب من بئر الحمولة كي يتمكنوا من تزويد القرية بكمية المياه التي كان يضخها بئر الحمولة، فوقعوا على تلك الاتفاقية في ظل وجود سالم عبد الرحمن مختاراً للقرية. كما تم التعامل مع جميع الآبار الأخرى في القرية بنفس تلك السياسة. وبعد ذلك أصبحت الأموال تجمع من أهل القرية وتدفع إلى شركة المياه الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل الواقعة على أراضي مدينة البيرة في وسط الضفة الغربية. يقول أبو جميل:

البير انحفر يمكن في 66، وعلى حساب البلد، وكل واحد معروف قديش إله. كل معدود طلع عليه تسع ليرات، الله يعلم. ومقدروش ينزلوا، يمكن نزلوا 85 متر على راي اللي اشتغلوا فيه. لحد

الآن موجود، اسمه ماطور الحمولة. أجوا اليهود بحشوا (حفروا) منا وفوق، في الغصب، والأرض ما هي مفهومة للفقها. يعني ما قدمنا اعتراضنا، مش مقبول. الفقها مش قلقانين، ماجوش اعترضوا. لو اعترضوا، اليهود بترد علينا! لما بحشوا البير الفوقاني لقيوا بحر... قاموا اكتشفوا منطقة فيها مي، بجنب بيرنا، أجوا بدهم يبحشوا، بقى عنا مختار، مرضيش يوقعلهم؛ قال: أنا مختار وأنا مسؤول عن الأرض. اسم المختار إبراهيم العلي. واحد من قرايبنا بالذات كان ملوّن شوي، قالوا له: بدنا نزيح المختار هذا ونمخترك (نجعلك مختار)، وتوقع لنا على الورقة هاي. وقعلهم، بس الاتفاقية إنهم ينطونا (يعطونا) مقابل مياتنا (مياهنا) اللي كان يطلعهن بيرنا مقابل التكلفة، بس ممنوع نسحب. بدوا (بدءوا) في الـــ73 في البير الفوقاني، والبير هذا بعرفش بس هي قبل الـــ80. بس صارت الاتفاقية إنهم ينطونا مي مقابل ما بطلّع ماطورنا بسعر التكلفة. وشوي شوي، بلشوا (أخذوا) ينقصوا منهن. البير اللي بحشوه (حفروه) بطلع 1200 كوب في الساعة، إحنا بجوز 200 أو 180، أو بالزبط ما بعرف. حسبوهن، قديش بطلع الماطور، وفرضوهن، ينطونا اياهن. قعدنا كذا سنة وبعدين بطلوا يعطونا اياهن. كل سنة ينقصوا شوي، في جفاف. يعني هسه (الآن) تحت رحمتهم أكثر من قبل، يعني الضغط علينا هسه اكثر.

لقد بلغت كمية المياه المستخرجة من الآبار العربية الثمانية في منطقة بردلة حتى السنة 1977–1978، 18548 متر مكعب ما يساوي 4.9%، بينما بلغت كمية المياه المستخرجة من البئر الإسرائيلي الأول 3910، والثاني 262 (الملتقى الفكري العربي 1981: 13).

حالياً توجد ثلاثة أنابيب تزود القرية بالمياه من الآبار الإسرائيلية، واحد منها يزود القرية بالمياه للأغراض المنزلية، واثنان يزودان القرية بالمياه للأغراض الزراعية.

بعد هذا العرض التاريخي لقضية المياه في القرية، نرجع إلى تقسيم المياه تبعاً للأغراض المستخدمة لها، وهي المياه المستخدمة للأغراض المنزلية والمياه المستخدمة للأغراض الزراعية:

المياه المستخدمة للأغراض المنزلية:

غغغغ

المقصود بهذا النوع من المياه هو تلك المياه المتوجهة إلى منازل القرية وتستخدم للأعمال الداخلية في المنزل مثل التنظيف والشرب وغيرها، وكذلك لري المزروعات المحيطة بالمنزل والتي تشمل نباتات الزينة، والأشجار الحرجية كالمطاط، والأشجار المثمرة كالزيتون والكرمة والتفاح والبرقوق واللوز والنخيل وغيرها، وقد تصل المساحة المزروعة بتلك الأشجار والنباتات إلى دونمين أو أكثر. كما تستخدم هذه المياه لسقاية قطعان الماشية من الأغنام والأبقار، وكذلك الدجاج اللاحم وغيره، والتي تصل أعداده إلى الآلاف. كما يتم استغلال هذه المياه لملء الآبار التي تُحفر بالقرب من المنازل وتستخدم لنفس الأغراض المنزلية بمفهومها الواسع كما ورد سابقاً.

للمياه في منطقة الأغوار استخدامات ذات طبيعة خاصة، حيث يُنظف المنزل بالماء يومياً في الصيف من أجل تزويده بالرطوبة، وتروى جميع النباتات يومياً في فترة الصيف، كما وتروى الأشجار كل ثلاثة أيام كحد أقصى، ففي الآونة الأخيرة تم زراعة العديد من الأشجار حوالي المنازل للزينة وكذلك الأشجار المثمرة للاستعمال المنزلي، وهذه النباتات والأشجار لا تتحمل طبيعة الطقس الحار في منطقة الأغوار فتعوَّض عن ذلك بعملية ريّها المستمر.

يخصص للقرية حوالي 30 كوباً في الساعة. تصل أنابيب المياه من البئر الإسرائيلي إلى خزان يتسع لحوالي 100 كوب، يقع في أعلى نقطة في القرية، ومنه تصل المياه إلى منازل القرية. وبسبب قلة كمية المياه المخصصة للقرية، ولحل إشكالية ضعف تدفقها، قسمت القرية إلى أربع حارات، وكل حارة لها أنبوب مياه خاص بها، حيث يتفرع أربعة أنابيب من الأنبوب الرئيسي القادم من خزان المياه في القرية. وحصة كل حارة من المياه هي 12 ساعة، أي تستمر المياه بالتدفق للحارة الواحدة مدة 12 ساعة متواصلة بينما تقطَع عن الحارات الثلاث الأخرى، ولهذا فإن كل حارة تزود بالمياه كل 36 ساعة. ويشرف على عملية التوزيع هذه شخص من القرية يقوم يومياً بتحويل المياه إلى الحارة التي

يقع الدور عليها في الدورة المائية، وذلك مقابل 50 شيكل تدفعها الأسر لهذا الشخص سنوياً، حيث يبلغ عدد الأسر المشتركة 250 أسرة. حسب تعداد العام 1997، يتصل 81.8% من مساكن القرية بالشبكة العامة للمياه، بينما لا تصل أنابيب المياه إلى 17.5% من المساكن[8]. أما في التعداد لعام 2007 فإن شبكة المياه العامة تصل إلى 97% من السكان في القرية[9].

المياه المستخدمة في الأغراض الزراعية:

يقصد بهذا النوع من المياه تلك التي تستخدم بشكل أساسي في الزراعة، تلك الزراعة التي تشكل المصدر الأساسي لاقتصاد القرية. هذه المياه تصل إلى الأراضي الزراعية مباشرة عبرة شبكة أنابيب خاصة، وهذه الأنابيب موزعة من خلال أنبوبين رئيسيين آتيين من البئر الذي حفره الإسرائيليون داخل مسطح القرية، وهما كما يسميهما أهل القرية: الفتحة الفوقا والفتحة التحتا.

عملية ري المزروعات قبل استخدام تقنية الري بالتنقيط، كانت تتم من خلال قنوات رئيسية تصل إلى الأراضي الزراعية، ثم تتفرع منها قنوات ثانوية أصغر حجماً تستخدم لري المزروعات. ويطلق أهالي القرية على عملية ري النباتات تلك "الدواليب"، وذلك لأن عملية حفر القناة الصغيرة لري النباتات كانت تتم بطريقة أفقية، أي تُحرَث الأرض عامودياً وأفقياً بحيث تأخذ أشكالاً مستطيلة، ويزرع الخط الأفقي بالخضروات، وتزود النباتات من

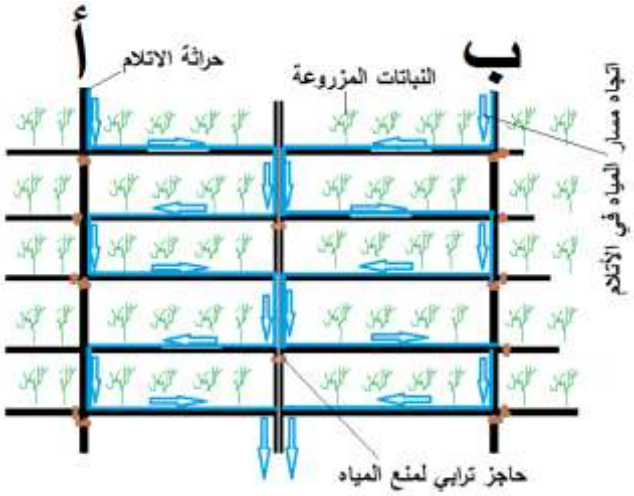

[8]. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999.

[9]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008.

خلال أتلام عامودية منفصلة، وهكذا تشكل الأتلام الأفقية الواقعة بين تلمين عاموديين تلماً زراعياً، وذلك بهدف إرواء النبتة بشكل أفضل.

كما كانت الأرض الزراعية تقسم إلى عدة قطع زراعية يطلق عليها أهل القرية اسم "صفاير" (جمع "صفيرة")، فكان المزارعون كلما انتهوا من ري قطعة ينتقلون إلى قطعة أخرى، وذلك بهدف الحفاظ على كمية أكبر من المياه وسرعة تدفق أكبر. وحسب روايات أهل القرية كان موتور الحمولة يضخ المياه إلى قمة تلة مرتفعة ثم تتدفق المياه من تلك التلة بثلاث قنوات إلى الأراضي الزراعية، واحدة منها كانت تصل إلى مشارف قرية عين البيضا.

يذكر كبار السن من أهل القرية العمل المضني الذي كانت تتطلبه هذه العملية في الري، حيث كانت تتطلب تواجدهم في المزارع لساعات طويلة في الليل والنهار من أجل تحويل المياه بين الصفاير المزروعة بالخضروات، وكذلك تحويل المياه بين المزارعين، وصيانة القنوات، والحفاظ على المياه من التسربات الجانبية وغير ذلك.

تم إدخال تقنية الري بالتنقيط إلى القرية في سنتين زراعيتين متتاليتين هما سنة 1982/1981 و1983/1982، وذلك من خلال برنامج التنمية الريفية في لجنة مينونايت المركزية في كندا MCC، وكان يرأس هذه الجمعية في ذلك الوقت إبراهيم مطر. استخدم حوالي 10 مزارعين تلك التقنية في السنة الأولى، وفي السنة الثانية استخدمها أغلبية المزارعين في القرية بمساحات قليلة لكل مزارع، حيث استخدم المزارعون آلية الري بالتنقيط بالتزامن مع آلية الري بالقنوات في نفس الوقت. ويطلق أهالي القرية على عملية الري بالتنقيط مصطلح "التفتاف" (وهي تحريف للكلمة العبرية "تِفتوف").

تعمل MCC على تطوير المصادر المائية في الضفة الغربية، وتتحدث اللجنة عن التفاعل والارتباط بين تنمية المناطق الريفية والبيئة السياسية، فتقول أن المزارعين يناضلون ضد محدودية

المياه الناتجة عن عدم منح التراخيص لحفر الآبار من قبل السلطات الإسرائيلية، كما أن المزارعين الفلسطينيين يستخدمون طريقة الري بالأخاديد (الأتلام)، وهذه الطريقة للري قديمة وعقيمة، حيث أن 60% من المياه تُفقَد قبل وصولها إلى الوجهة المقصودة. وبالمقابل، قام المستوطنون الإسرائيليون بابتداع تقنية الري بالتنقيط المتطورة وفائقة الفعالية (weaver 1999: 56).

بدأت MCC عملها في شمال الغور بعمل "موديل" لنمط التنقيط، واستهدفت بهذا المشروع قرى الزبيدات وبردلة ومرج نعجة، لأن طرق الري التي كانوا يستخدمونها عفى عليها الزمن، وكانت أراضيهم مهددة بالمصادرة من قبل المستوطنة المجاورة. في البداية كان المزارعون حذرين من العمل مع MCC، معتقدين أن أي مؤسسة أمريكية تعمل بالضرورة لمصلحة الإسرائيليين. وسعت MCC لمساعدة هذه القرى ليس لأنها كانت تعاني من عدم توفر المياه للزراعة، وإنما لأن أراضيهم كانت مهددة بالمصادرة. فمستوطنة (محولا) الإسرائيلية على سبيل المثال، تمددت على أراضي بردلة. وبمساعدة MCC تمكن أهل بردلة من محاصرة المستوطنة بحقول مزودة بنظام التنقيط فأحبطوا بذلك عملية المصادرة (weaver 1999: 56-57).

إن تكاليف استخدام تقنية الري الحديثة عالية جداً، فقد قدر الخبراء في دائرة الزراعة "أن معدل كلفة التمديدات للدونم الواحد لسنة 1978 كان 63 ديناراً أردنياً للرشاشات و121 ديناراً أردنياً لأنابيب التنقيط." (الملتقى الفكري العربي 1981: 22) ليس هذا فحسب، فأليكس بولوك يصرح أن تقنية الري بالتنقيط ليست نظاماً للمحافظة على المياه فقط، وإنما هي "حزمة تكنولوجية مكلفة نسبياً تجمع بين استخدام الأصناف عالية الغلة المطورة من قبل الإسرائيليين وشركات البذور متعددة الجنسيات، وأسلوب الري بالتنقيط والمعدات والأسمدة غير العضوية المنتجة تجارياً والمبيدات الحشرية." (Pollock 1987: 3) ويضيف بولوك أن تكلفة تمديد تقنية الري بالتنقيط، بما تتضمنه من

لللل

تكاليف الهيكلية اللازمة لذلك، تصل إلى 500 دولار لكل دونم في عام 1978 (Pollock 1987: 4). أما في الوقت الحالي فإن تكلفة تجهيز الدونم الواحد بتقنية الري بالتنقيط، حسب تقديرات مزارعي القرية، تبلغ حوالي 800 شيكل، وتشمل هذه التكلفة ثمن الأنابيب فقط.

دعمت مؤسسة MCC المزارعين في منطقة الأغوار لاستخدام تقنية الري بالتنقيط، على أساس معيار تقسيم التكلفة لتأسيس نظام التنقيط بالري كما تقدمه هذه المؤسسة. على سبيل المثال، تساهم MCC بثلث ما يقدمه الأهالي، حتى لو كان كل ما يقدمه الأهالي عبارة عن قروض، فتضمن MCC أن تكون هذه القروض قصيرة المدى، ويتم التسديد بالكامل في المواسم الأساسية. (weaver 1999: 58) تمكنت MCC من شراء أنابيب الري بالتنقيط من كيبوتس (مغال) من خلال إسرائيل بدون دفع 15% قيمة الضريبة المضافة، كما تمكنت من توزيع المواد للمزارعين بسعر منافس. وأجرت MCC تدريبات للمزارعين على تثبيت وتصليح نظام التنقيط، ووزعت الأدوات المهمة حتى يصبح المزارعون مكتفين ذاتياً ويتمكنوا من تركيب الأنابيب وتصليحها (weaver 1999: 57). يقول أهالي القرية أن الاتفاق كان كالتالي: تقوم الشركة بتمديد الأنابيب المعدنية الضخمة والأنابيب البلاستيكية للأراضي الزراعية، كما تقوم الجمعية بتجهيز 4 دونمات لكل مزارع بتقنية الري بالتنقيط، وبالمقابل يتحمل المزارع ثلثي التكلفة. وبلغ طول الأنابيب العامة التي تم استخدامها في هذه العملية حوالي ثلاث كيلومترات، وتحملت مؤسسة MCC جميع تكاليفها.

تبلغ حصة القرية من المياه حالياً حوالي 160 كوباً، وهذه الكمية موزعة على فتحتين في القرية بالتساوي، هما الفتحة التحتا وتقع في مدخل القرية، والفتحة الفوقا وتقع في آخر القرية. كما أن الـ160 كوباً موزعة بالتساوي على أفخاذ حمولة الصوافطة الذين امتلكوا معاديد أثناء حفر بئر الحمولة، أي لكل فخذ 48 كوباً، ولكن يختلف توزيع المياه داخل كل فخذ وذلك للأسباب التي ذكرت

سابقاً. فداخل فخذ المدارسة توزع الـــ48 كوباً على 312 المعدود، وداخل فخذ كل من الخضيرات والدبابرة توزع الـــ48 كوباً على 360 معدود، وبالتالي فإن كل معدود يساوي 6.5 كوب ماء للمدارسة و7.5 كوب ماء للدبابره والخضيرات.

المتفق عليه عرفياً بين أهالي القرية هو أن مياه البلد هي لحمولة الصوافطة ولا يجوز التصرف بها بشكل فردي، أي لا يحق لأي شخص في حمولة الصوافطة بيع معاديد المياه التي يملكها لأشخاص من خارج الحمولة، وفي حال حدوث ذلك يتم منع تزويد المشتري من خارج حمولة الصوافطة بالمياه الزراعية. في العام 2009 اشترى مستثمر من خارج حمولة الصوافطة حوالي 23 دونماً زراعياً من أراضي القرية، واشترى أيضاً سبع معاديد ماء، لكن أهل القرية رفضوا تزويده بتلك المعاديد رغم امتلاكه رسمياً لها. وفي أواخر عام 2012 اشترى مزارع من قرية الزبيدات حوالي 12 دونماً بدون معاديد المياه المخصصة لها، فقام بزراعة تلك الدونمات بأشجار الزيتون، والتفكير جارٍ حالياً بالامتناع عن تزويد هذا المزارع بكميات المياه اللازمة لري أشجار الزيتون.

تقوم السلطات الإسرائيلية بتقليل كميات المياه التي تحصل عليها القرية سنوياً، ففي عام 1977 حصل أهل القرية على 240 كوباً في الساعة، أي ما مجموعه حوالي 2,073,600 كوباً في السنة. وفي العام 2007 حصلت القرية على 166.6 كوباً في الساعة، أي ما يساوي 720,000 كوب سنوياً. ويحصل هذا الانخفاض التدريجي في كميات المياه التي تحصل عليها القرية في ظل الزيادة السكانية للقرية وما يرافقها من زيادة استهلاك المياه للأغراض المنزلية، وزيادة المساحات الزراعية.

تشكل معاديد المياه جزءاً أساسياً في عملية الزراعة، فجميع الأصناف الزراعية في القرية، باستثناء الزراعة الشتوية من البقوليات، تحتاج إلى مياه لكي تبقى وتنتج. وثمن المعدود يبلغ حوالي

500 دينار أردني، أما سعر الإيجار (الضمان) السنوي فيبلغ حوالي 45 ديناراً. يقوم المستأجر بدفع الإيجار لمالك المعاديد، كما يقوم في نفس الوقت بدفع تكلفة ثمن المياه لسلطة المياه الفلسطينية التي تبلغ حوالي أغورة ونصف ثمن الكوب الواحد. وهذه المعاديد يتوارثها الأبناء عن آبائهم، ونتيجة لذلك يتم تفتيتها من خلال نظام الإرث، تماماً كما يحدث للأرض.

في عام 2009، لم يجد المزارع زايد العوسق من يستأجر منه المعاديد الكافية لمزرعته التي بلغت حوالي 150 دونماً، وبذلك اضطر لرفع سعر الإيجار إلى 100 دينار للمعدود، فارتفع سعر الإيجار للمعاديد التي لم يتم تأجيرها حتى ذلك الوقت، وهذا شكل أزمة اقتصادية على المزارعين. وبعد ذلك تم خفض سعر المعدود، كما هو موضح أعلاه، إلى حوالي 45 ديناراً.

مشكلة عدم دفع أهالي القرية ثمن استهلاكهم للكهرباء تتشابه مع مشكلة المياه في القرية، فمنذ عام 1998 لم يقم أهل القرية بتسديد ثمن استهلاكهم للمياه، وهذا أدى إلى تراكم الديون عليهم، والتي وصلت إلى حوالي 12 مليون شيكل في الفترة 1998–2009، وذلك بسعر 4.4 أغورة للكوب الواحد منذ عام 2006.

لا يوجد في القرية حالياً مزارعون لديهم اكتفاء ذاتي من المعاديد التي يمتلكونها، ويقوم جميع المزارعين في القرية حالياً باستئجار عدد من المعاديد حسب عدد الدونمات التي يرغبون بزراعتها سنوياً. وأغلب أصحاب المعاديد الذين يتم الاستئجار منهم يقيمون خارج بردلة، جزء كبير من هؤلاء يقيمون في الأردن، وذلك بعد هجرتهم نتيجة أحداث النكبة والنكسة.

يتم توزيع المياه على المزارعين حسب عدد المعاديد التي يمتلكونها ويستأجرونها، ويشرف على عملية التوزيع موظفان موزعين على فتحتي المياه، أي موظف على الفتحة التحتا وموظف على الفتحة الفوقا، وأجرة الموظف الواحد هي 1000 شيكل شهرياً، وتقتصر وظيفتهم على متابعة عملية

التوزيع، وغالباً ما يتم ذلك عبر الهاتف، فالموظفان يعرفان حصة كل مزارع من المياه، وبالتالي يقومان بتسجيل عداد المياه (ساعة المياه) لكل مزارع من بدء حصته حتى انتهائها، حتى يكونا على معرفة مستمرة بحصص المزارعين من المياه.

أما المزارعين فيقومون بعملية تحويل المياه إلى مزارعهم عندما يأتي دورهم، وقد يأتي دور المزارعين ليلا أو نهاراً، ولهذا يضطر بعض المزارعين إلى التواجد في مزارعهم ساعات مختلفة من الليل، وذلك حسب عدد المعاديد التي يملكونها ويستأجرونها. وتشكل هذه العملية عبئاً كبيراً على المزارعين، حيث يُحرَم بعض المزارعين من النوم ليلاً نتيجة اضطرارهم إلى البقاء في المزارع لتوزيع المياه على أراضيهم وذهابهم في الصباح الباكر إلى مزارعهم لجني المحاصيل.

هناك قضية أخرى تشكل عبئاً كبيراً على المزارعين، وهي ارتباط ضخ المياه للقرية مع الحاجة الإسرائيلية للمياه، فتتوقف موتورات الآبار عن الضخ عندما لا يكون هناك استهلاك للمياه في المستوطنات الزراعية المجاورة، أي المزروعات التي يتم ريها من خلال البئرين اللذين تم حفرهما في القرية، ويطلق أهالي القرية على عملية توقف ضخ المياه تلك بـــ "التربيط"، وعندما يقال في القرية أن "الماطور مربَّط"، يُقصد بذلك أن عملية ضخ المياه متوقفة، وأكثر الفترات التي يتوقف فيها الماطور عن الضخ هي الفترة الشتوية، وبذلك يضطر العديد من المزارعين إلى التواجد ساعات مضاعفة في انتظار دورهم في المياه، ويتعرضون خلال عملية الانتظار إلى البرد والمطر، وخاصة في الليل.

نتيجة للضغط على طلب المياه للأراضي الزراعية في القرية، قام بعض المزارعين في شهر أيلول من عام 2010 بتمديد أنابيب ماء من الأنبوب الإسرائيلي المتوجه نحو المستوطنات، ويصف أحد المزارعين ضخامة الأنبوب الإسرائيلي بالقول: "بدخل فيه جيب". ويمر هذا الأنبوب في باطن

الأرض بعمق حوالي مترين، من تحت المزارع الفلسطينية في قرية بردلة. ويحصل جميع مزارعي القرية على مزيد من المياه لسد الاحتياجات المائية اللازمة للزراعة من الأنبوب الإسرائيلي بطريقة خفية من خلال فتحتين تزودان القرية بحوالي 300 كوب ماء في الساعة، أي أكثر من الكمية التي تزودهم بها السلطات الإسرائيلية. وهذا ما يعيه الإسرائيليون من خلال حساب الفرق بين العداد الأول والعداد الثاني الموصول بالأنبوب الضخم الذي يزود المستوطنات الإسرائيلية بالماء. وهذا الأسلوب يستخدمه أيضا أهالي قريتي كردلة وعين البيضا، حيث يتم تزويدهم بالمياه من نفس الخطوط القادمة من قرية بردلة.

يقول ضرار الموظف في المجلس البلدي والمشرف على توزيع المياه على المزارعين في الفتحة التحتا:

عنا إحنا للبلد 180 ساعة مقسومات على فتحتين، الفتحة الأولى اللي هي اسمها الفتحة الفوقا، إلها 90 ساعة، والفتحة الثانية اسمها الفتحة التحتا بتوخذ كمان 90 ساعة، متساويات تقريبا، هونا يزيد ساعتين وهونا ينقص ساعتين، لكن إحنا بنقول تقريبا 180 ساعة على الفتحتين. الآن المزارع، كل مزارع بوخذ معاديده اللي ضمنانهن من الناس؛ هذا ضمنان 10 معاديد، وهذا ضمنان 20 معدود وهذا ضمنان 30 معدود وهذا ضمنان 50 معدود، كل معدود إله 9 دقائق. الساعة بترد 60 كوب، يعني كل ساعة بدها 6.5 معدود، كل ساعة مي بدها 6.5 معدود. ساعة المَيّ 60 كوب. اللي عنده ساعة بوخذ 60، واللي عنده ساعتين بوخذ 120، واللي عنده 7 ساعات بوخذ 420 كوب. يعني هاي بتعمل على الفتحة 100 ساعة، يعني كل اربع ايام تترد ميته. المزارع بضمن المعدود من الملاك صاحب المعدود بـــ45 دينار. قبل سنتين كان 120، 130 دينار. صار ضغط على المي، والناس بتضارب على بعض، قلنا بلاش نضارب وكل واحد معاديده معه، بيوخذ من البلد، هنّ قديش ساعة (كم ساعة) موجودات للبلد؟ حوالي 150 ساعة.

إحنا بنبيع مي للمواطن من القناة عشان ما يضاربش على اللي معاه المعاديد، عشان تظل المعادلة مقبولة.

الـــ240 كوب جينا قسمناهن لفتحتين، 100 و100، وأربعين للبلد. إذا بتعمل معدل شهري، أنا عملت حساب مع الموظف الإسرائيلي على العداد، قراءة العداد كانت 25 آذار، في 25 نيسان طلعت أنا واياه، مطلعين في الساعة على 24 ساعة 33 كوب. في الفتحة الوحدة تقريبا 65 كوب بدل 200 كوب، أربعين بنعطيهن للبلد، وكمان ما بتوخد 40 كوب. الآن بتوخذش 20، نقص مي وجفاف ومش عارف ايش. رغم إنهم بحشوا (حفروا) بير عنا هون جنب ببرنا، الآن بطلعوا في الساعة حوالي 2000 كوب، بنوخذ منهن إحنا 100، 120 كوب والباقي بروح للمستوطنات. الساعة مش دايما بتطلع ستين كوب اذا تم حسابها سنويا، قيم تربيط وقيم... إحنا مواطيرنا مشبوكة أتومات مع الإسرائيليين، مش ما دامنا بدنا مي بتظل شغالة عنا؛ وينتى بنتلي حاووز المستوطنات وبدهمش (لا يحتاجون) مي، المي عنا بتوقف، اعتازوا مي الإسرائيليين بتشتغل عنا؛ على طول مثل خزان المي، مش العوامة بتوقف المي لما ينتلي الخزان. نفس الإشي بتوقف المي عن الضخ لما ينتلي الخزان الإسرائيلي، أكثر شي بنعاني منها في الشتوية، الإسرائيلي بسحبش مي على طول، الماطور بوقف. شغل سعدنة.

هاي المعادلة من عند الاسرائيليين مش من عنا، والسلطة دايرة علينا، قال إحنا بنقدرش نزدلكم مي، لإنه مش دافعينها. إحنا دافعينها كسلطة، ادفعولنا حق المي بنزدلكم المي. يا عمي من وين ندفعلكم؟ هذا هو الدعم اللي بتقدموه للمزارعين في الأغوار؟ كنا في جلسة مع المحافظ من شهر تقريبا. كمجالس، طلب منا ندفع المي الجديدة ونجدد القديمة، علينا قديم على مستوى الغور الشمالي كلياته (كله) 19 مليون على 14 سنة، بنخرف على (نتكلم عن) 1998، في 1998 وقفنا الدفع بشكل نهائي، لحد اليوم علينا دين 19 مليون. قلت له: يا دكتور، 19 مليون السلطة مش قادرة تتحملهم على أهالي الغور، ما هنّ طَشّة وزير (زيارة من قبل الوزير) على روسيا. قال لي: السلطة كيف بدها تتحمل الكُم 12 مليون؟ أما أنا محطم كمزارع وتيجي إنت تحط عليّ حمل؟!

ما في، كله خراريف في الهوا، الغور والغور والغور، بغنوا في الغور! كان عنا قبل يومين، قال: شدوا على حالكم وادفعوا الكهربا، قال عشان نعزز الصمود! طيّب عززني إنت يا آخي؛ عززني إنت! اتطلع (أنظر) المستوطنات حوالينا كيف!

الزراعة في القرية:

قبل عام 1948 وبعده بقليل، كان سكان منطقة الأغوار يعتمدون على الزراعة البعلية، وخاصة زراعة القطاني، أي القمح والشعير والذرة، في حين كانت زراعة الخضروات تقتصر على الزراعة الكفافية بهدف الاستهلاك المنزلي ولا تتجاوز مساحة الأرض المزروعة بها الدونم أو الدونمين للعائلة الواحدة، أما أصناف الخضروات التي كان أهل قرية بردلة يمارسون زراعتها فهي البندورة والكوسا والباذنجان وبعض الخضروات الأخرى المعروفة. فاقتصاد السكان الرئيسي في تلك المنطقة كان يعتمد في الأساس على تربية المواشي. يقول أبو عبد الرحمن: "كانوا يزرعوا شتوي، قمح وشعير، وفي بعض السنين لما متيجيش خير كانت (الأرض) تنترك بور. هذا غور، بدّه سقي. كانت تظل بور، مثلا السنة مفلحة الأرض، والسنة الجاي متشتيش منيح، تترك بور." وكان الباحث سليم تماري قد ذكر أن الكثير من المساحات في الأغوار كانت تُترك بدون زراعة حتى منتصف الخمسينات بسبب نقص المياه، ومن مظاهر الزراعة في الغور أن تترك الأرض حوالي أربع سنوات بدون زراعة (Tamari 1983: 76).

يقسم مصطفى الدباغ اعتماد سكان منطقة طوباس في معيشتهم في عام 1943 على خمسة مصادر وهي: (1) الزراعة، فهم يزرعون الحبوب والقطاني وقليلاً من الخضار، (2) الماشية: يعتمدون عليها في قسم من معيشتهم فيعنون بتربية الأغنام والأبقار، (3) التجارة: يوجد بعض التجار الذين يزاولون بيع الأقمشة والبن والسكر وغيرها في حوانيتهم لسكان القرى المجاورة، (4) الأشجار:

وهي قليلة وأكثرها الزيتون المغروس في نحو 2700 دونم، وبها أيضاً 1086 دونماً مغروسة باللوز والعنب والتين وغيرها، (5) الفحم: ويصنعون قليلاً منه من أخشاب الأحراش المجاورة. هذا ويصنع بعضهم الأكياس والحبال التي يحتاج إليها من شعر الماعز وصوف الغنم (الدباغ 2002: 444-445).

استمر الحال على ما كان عليه حتى نهاية الخمسينات وبداية الستينات، حيث نزل الغور مجموعة من اللاجئين الذين كانت لديهم خبرة ومهارة عالية في الزراعة بفعل ممارستهم لها في سهل مرج ابن عامر، وبهذا أخذت مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات تزداد تدريجياً، وتم إدخال أصناف جديدة من الخضروات إلى الزراعة في القرية. يقول تماري أن قدوم الفلاحين اللاجئين غيّر الطبيعة الزراعية تماماً لمنطقة الأغوار، وبشكل عام استُغلت جميع المساحات القابلة للزراعة، والآبار الارتوازية التي تم حفرها أدت إلى الارتقاء بالزراعة وتحويلها إلى زراعة مكثفة، فكانت تُزرع الأرض أكثر من مرة في السنة (Tamari 1983: 278). ويضيف تماري أن ذلك أدى إلى نهوض الزراعة القابلة للتصدير وانحسار الزراعة الكفافية، وفي عام 1954 تبين أن القمح لم يعد المحصول المهيمن في الزراعة البعلية على ضفتي نهر الأردن، وحلت محله الأحواض الزراعية المروية التي كان للاجئين الباع الطويل فيها، مثل الخضروات والبطيخ، وهذه المحاصيل كانت تحتاج إلى مهارة معينة لم يكن يملكها سكان الغور (Tamari 1983: 278). وهكذا بدأت الزراعة تأخذ دوراً متزايداً في حياة السكان في القرية، ويزداد الاعتماد عليها كمصدر لاقتصاد العائلة. يقول أبو صالح:

قاعون وبردلة منطقة وحدة. قاعون وبردلة كلهن صوافطة... يعني قبل 51 بقت قرى مشتركة، لما صار تقسيم الأراضي، صاروا يوخذوا هون وهون، إشي دار هون وإشي دار هون، بس يعني قديش، مضرب واحد، يعني كلهن صوافطة. أنا مواليد 41. كنا نزرع قمح وشعير وعدس. كان عنا بقر، على الخيل والبقر، ما كنش تراكتورات، وظلينا ماشيين عليها لحد 67 لما صارت

تتتتتت

الحرب. بعدها بسنتين صرنا نجيب تراكتورات، من عند اليهود نشتري، زراعة يعني، تراكتورات زراعية، ومن هناك بلشنا، الخضرة؛ كنا نزرع خيار وبندورة، وكنا نزرع باذنجان، قبل الحرب، يعني اشي نوكِل، للأكل، يعني كنا نزرع دونم، دونمين ثلاثة بصل، على هوا المَيّات. بعد ما جينا، بعد 67، كان عنا ماطور هون، بعده موجود، صار المزارع يتوسع، يزرع خمس دونمات عشر دونمات عشرين دونم.

زراعة البندورة والباذنجان زراعة قديمة، في عندك صنف جديد. كان البطيخ، كان الشمام، هذولا مزرعناهمش. بعد ما هاجروا الـــ48 وأجوا عنا اللاجئين، وطبعا إحنا كلنا لاجئين، صاروا يعلمونا، حتى الجزر ما كناش نعرف نزرعه، صاروا يعلمونا همِّ. حتى الملوخية بقينا منعرفهاش، أجوا علينا هون وصاروا يعلمونا كيف نزرعها، في صنفين. الجزر كنا منعرفوش، والبطيخ كنا منعرفوش، يعني مانذكرش فيه، ماينذكرش، يعني إشي ما نتاجرش فيه. بعد الـــ48 والـــ51 صرنا نزرع مقاثي بطيخ واسعة، شمام واسع، فاهم يعني؟ دونمات. حتى إيش؟ الملوخية، بقينا منعرفهاش.

بذكر الأيام والسنين. كان في واحد لاجئ، جابه فؤاد مرعي. هذا فؤاد مرعي كان محامي في الاردن، يعني هو طوباسي، جاب لاجئ عشان يعلمنا كيف الملوخية وكيف الجزر وكيف الشغلة. أجا، كان يعمل احواض، قال هذا بدنا نزرعه ملوخية، كيف الملوخية هذا؟ ملوخية حب اسود هيك. رُش، إسقى، طلعت الملوخية. طيب شو بدنا نساوي فيها هالساعيات الملوخية؟ قلع عود، وورقة وورقة صار يلقط فيها، وبعدين معجه (قطّعه)، وقال تعال نجربها على طبخة لحتى نشوف. صار يفرم قدامهم، ولا نسوانهم ما بعرفوهاش، في كان إله مرة (زوجة)، قامت طبخت وصارت تعلم النسوان كيف يطبخنها.

البندور والباذنجان والبامية بنعرفه قبل، والبصل بنعرفه قبل، بس إحنا، بس اجدادنا، ما عدا الحلال وزراعة القمح والشعير والعدس والسمسم، يعني جدادنا كانوا هم اللي مستعملين الشغلة كلياتها.

ثثثثث

قبل السنة الزراعية 1982/1981 كان السكان يعتمدون في ري المزروعات على تقنية الري بالقنوات، حتى بعد حفر بئر الحمولة، ولهذا اتسمت قطع الأرض الزراعية بالمساحة الصغيرة، لأن وصول المياه إلى أماكن بعيدة عن مصدرها وهو الينابيع الطبيعية، وفيما بعد بئر الحمولة، يهدر منها كميات كبيرة، كما لا يمكنها الوصول إلى الأراضي التي ترتفع عن مجرى القنوات. ولهذا، ورغم ازدياد المساحات المزروعة بالخضروات عن الفترة التي سبقت دخول اللاجئين إلى الأغوار وتعليم السكان زراعة الخضروات بالكميات وبالأصناف الجديدة، فإن اعتماد زراعة الخضروات بشكل أساسي على المياه أعاق استخدام كافة أراضي قرية بردلة، وهذه المشكلة المرافقة للعملية الزراعة استمرت حتى السنة الزراعية 1982/1981، سنة إدخال تقنية الري بالتنقيط.

أُدخلت تقنية الري بالتنقيط، أو ما يطلق عليها السكان "التفتاف"، من خلال جمعية "مولونايت" التي كان يرأسها آنذاك إبراهيم مطر. هذه التقنية أدت إلى ترشيد استهلاك المياه، ومن خلال استخدامها تم التغلب على مشكلة كميات المياه الكبيرة التي كانت تُهدَر عبر استخدام تقنية الري بالقنوات، كما أن استخدام هذه التقنية ساعد على وصول المياه إلى مناطق زراعية جديدة وبعيدة عن مصدر المياه، حتى الأماكن التي تعلو عن مصدر المياه، ونتيجة لذلك زادت المساحات المزروعة بالخضروات وكذلك بالأشجار.

لقد أدى الاتصال المستمر والمباشر بين المزراعين الفلسطينيين والمحتل الإسرائيلي إلى نقل العديد من التقنيات الحديثة المستخدمة في مزارع المستوطنات الإسرائيلية إلى الأراضي الزراعية في القرية. فقبل إدخال تقنية الري بالتنقيط بقليل، كان العديد من مزارعي القرية قد بدأ باستخدام بلاستيك الأقواس من أجل حماية النباتات، وكان هذا الاستخدام بمثابة تجربة لمعرفة جدوى استخدامه. وقد ساهم استخدام بلاستيك الأقواس في تقدم كبير في زراعة الخضروات في الأراضي الزراعية

ججججج

الفلسطينية، كما ساهم استخدام هذه التقنية في حماية النباتات من الأمراض التي تفتك بها نتيجة تعرضها لأنواع عديدة من الحشرات، مما قلل كميات المبيدات الحشرية التي يتم استخدامها، كما حافظ على النبتة من عوامل الطبيعة كالرياح والصقيع، وفي نفس الوقت زاد الدفء الذي يحدثه البلاستيك من سرعة نمو النباتات وقوتها. تلك العوامل التي أنتجها استخدام بلاستيك الاقواس، أدت إلى إنتاجية أعلى مما كانت عليه في السابق.

بعد إدخال تقنية الري بالتنقيط، استخدم المزارعون في قرية بردلة البلاستيك الأرضي، والنتيجة التي حصل عليها المزارعون عبر إدخال هذه التقنية هو حفظ رطوبة النبتة وحمايتها من الأعشاب الضارة، وبالتالي توفير الجهد ورفع الإنتاجية، يضاف إلى ذلك تقنية بلاستيك الأقواس الذي تم ادخاله إلى القرية قبل استخدام الري بالتنقيط بفترة قليلة. ومع نهاية الثمانينات وصل التقدم في الزراعة الفلسطينية إلى مستوى كبير، بما تم توفيره من تحسينات مستمرة على العملية الزراعية: استخدام تقنية الري بالتنقيط، والبلاستيك بأنواعه، والآلات الحديثة مثل التراكتور، وكذلك المبيدات الحشرية والبذور المحسنة.

قبل عام 1988 كانت تربط الضفة الغربية والأردن علاقات تجارية جيدة، وهذه العلاقات يسرت تصدير الخضروات إلى الأردن ومن ثم تصديرها إلى دول عديدة. ومع تقدم العملية الزراعة الفلسطينية في القرية نتيجة مساعدة اللاجئين الذين استقروا في الأغوار، وزراعة أصناف جديدة من الخضروات والفواكه كالبندورة والشمام والبطيخ والملوخية والكوسا والباذنجان وما إلى ذلك، تطورت العملية التجارية وخاصة الموجهة نحو التصدير إلى الأردن. ويتحدث أهل القرية عن كميات البطيخ التي كانت تُنقل من بردلة إلى الأردن، وكذلك كميات البندورة التي كان المزارعون يُصَدرونها إلى الأردن، كما ويتحدث السكان عن الأسعار العالية "لشرحات" البندورة، فيذكرون أن سعر "الشرحة"

ججججج

(صندوق خشبي يتسع لأربع كيلوغرامات) وصل إلى أكثر من أربعة دنانير. وكانت الشاحنات المحملة بالخضراوات تذهب يومياً إلى الأردن.

أدى هذا النوع من التجارة إلى بروز بعض الأسر التي تمتلك مساحات كبيرة من الأرض، فقامت باستئجار مزارعين وعمال للعمل في أراضيها، وهذه الأسر احتكرت الكثير من الأراضي، ولهذا لم يكن كل الفلاحين في القرية قادرين على الزراعة ذات المردود الربحي الكبير كما كانت تمارسه تلك الأسر، مما جعل الكثير من السكان يقومون بالعمل لدى هذه الفئة. ولكن ما لبث أن تراجع دور هذه الأسر وقدرتها على الاستمرار بعد الانفصال التام بين الضفة الغربية والضفة الشرقية لنهر الأردن في عام 1988، وبعد هذا التاريخ أخذت التجارة الزراعية تتجه نحو الأسواق المحلية والسوق الإسرائيلي.

أدت الأرباح الزراعية العالية في الفترة 1982–1988 إلى زراعة جميع أراضي القرية التي يمكن زراعتها بالخضروات، وأصبح العمل في المزارع يشكل صلب حياة القرية. ولكن بعد فك الارتباط مع الأردن في العام 1988 وتحول التسويق إلى الداخل الفلسطيني وإلى إسرائيل، قل الطلب على المنتجات الزراعية وانخفظت الأسعار بشكل كبير، مما زاد من تراكم الديون على المزارعين، وهذا أدى إلى قيام الكثير من الأسر التي تراكمت عليها الديون نتيجة الخسائر المتكررة خلال أكثر من سنتين بترك القرية وهَجرِ العمل الزراعي، وأدى كذلك إلى عزوف بعض المزارعين في القرية عن العمل الزراعي والتوجه إلى العمل داخل الخط الأخضر.

في حوالي العام 1993 حاولت ثلاث أسر في القرية استخدام البيوت البلاستيكية في الزراعة، ومن الطريف أن بعض هؤلاء المزارعين قام بزراعة بعض الأشجار على الجهة الغربية من تلك البيوت البلاستيكية بهدف حماية هذه البيوت من التلف بسبب الرياح. وعند استخدام هذه الطريقة في

خخخخخ

الزراعة لم يكن لدى المزارعين أية خبرة حول كيفية استخدامها، ولذا فعندما تعرضت البيوت البلاستيكية للتلف بفعل الرياح لم يقم أصحابها بإصلاحها وبقي الحال على ما هو عليه حتى نهاية التسعينات، فانتشر استخدام هذه الطريقة في الزراعة بين سكان القرية لجدواها الاقتصادية، وحسب تقديرات أهالي القرية يوجد حالياً حوالي 330 دونماً مزروعة باستخدام هذه البيوت وحوالي 70 دونماً بما يسمى "منهروت".

بعد اتفاقيات أوسلو في العام 1993، هَجَرَ معظم الشباب في القرية العمل الزراعي وتوجهوا للعمل لدى المحتل الإسرائيلي، واقتصر العمل الزراعي داخل القرية على النساء والأطفال وكبار السن، ولهذا السبب توفرت العديد من الأراضي الزراعية غير المستغلة، في حين شكل العمل لدى المحتل الإسرائيلي نمواً اقتصادياً غير مسبوق داخل القرية. يقدر أحد المبحوثين أن نسبة الأسر التي كانت تعمل في المزارع داخل إسرائيل وصلت في ذلك الوقت إلى حوالي 70%، تعمل في البيارات وقطف الزيتون وقطف الخيار في طمرة (قرية عربية في منطقة الـ48، بالقرب من عكا). وبالإضافة إلى العمل في القطاع الزراعي، اشتغل عمال القرية لدى المحتل الإسرائيلي في المنتزهات والمطاعم في طبريا وبيسان. واستثمر القسط الأكبر من هذه الأموال في بناء المنازل.

شكلت انتفاضة الأقصى انعطافة حادة في مصير العمل الزراعي في القرية، فنتيجة للانتفاضة التي اندلعت في أيلول عام 2000، مُنِعَ شباب القرية من العمل داخل إسرائيل، وبلغت هذه الانعطافة أوجها عام 2004 عندما أنهي العمل في بناء جدار الفصل العنصري الذي يلتهم أراضي القرية الواقعة على حدودها الشمالية، فقد تم مصادرة سهل قاعون الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لاقتصاد القرية من الزراعة والرعي.

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، ازداد الطلب على الأراضي الزراعية وعلى المياه في القرية، مما أدى إلى تراجع زراعة الأراضي بالمحاصيل البعلية مثل القمح والشعير وأصناف البقوليات الأخرى في المناطق التي تصلها المياه، واقتصار زراعة هذه الأصناف على المناطق شبه السهلية في التلال (الجلايم) الشمالية المطلة على القرية.

في قرية بردلة كما في جميع الأراضي في الأغوار، تعتبر الأرض والماء كلاً واحداً بحيث لا يمكن الفصل بينهما في العملية الزراعية، فالزراعة المروية تشكل عصب الحياة الاقتصادية في منطقة الأغوار، وبذلك فإن المساحات الزراعية تزداد أو تقل حسب كميات المياه المتوفرة لزراعتها، وذلك بغض النظر عن وقت الدورة الزراعية، سواء كانت صيفاً أو شتاء.

عند المرور في سهل بردلة، أي في الأراضي المزروعة بالخصراوات، يلاحظ العابر وجود مساحات قليلة جداً من الأراضي المزروعة زراعة بعلية (قطاني) بين الأراضي المزروعة بالخضروات، وتكون زراعة القطاني البعلية تلك راجعة لأسباب تتعلق بعدم وجود كميات المياه اللازمة لزراعتها بالخضروات، فالأولوية لزراعة الأراضي تكون للخضروات المروية، وفي حال عدم توفر كميات المياه اللازمة يتجه المزراع إلى زراعة الأجزاء الأخرى من الأرض بالمحاصيل البعلية.

قبل الحديث عن الأصناف الزراعية الحالية التي يمارسها أهل القرية، لا بد لنا من التطرق إلى أصناف الخضروات التي كانت تُزرَع سابقاً في القرية ولم تعد تزرع حالياً لأسباب مختلفة.

كما ذكرنا أعلاه، كانت زراعة البندورة والبطيخ منتشرة بشكل كبير في أراضي القرية، وكانت البندورة بالذات تشكل أهم الأصناف التي يتم زراعتها، وذلك نتيجة المردود المالي الذي كانت تحققه للمزارعين. أما في الوقت الحاضر فتعتبر البندورة من الأصناف الزراعية غير المحبذة في

القرية، وفي الدورة الزراعية الحالية (2012/2011) قام مزارع واحد في القرية بزراعتها، ويقول هذا المزارع أنه لم يستفد شيئاً من الدونمات التي زرعها بالبندورة، فالبندورة تعد حالياً من الأصناف غير الصالحة للزراعة في القرية، فهي – كما يقول هذا المزارع – تتعرض لمرض نتيجة حشرة تهاجم نبتة البندورة من الأرض، وتظهر أعراضها عندما تبدأ البندورة بالنضوج. هذا الموقف من زراعة البندورة في القرية شبيه بالموقف من زراعة بعض الأصناف الأخرى من الخضروات كالخيار الربيعي والجزر وغير ذلك. ويبدو من خلال اللقاءات مع المزارعين أن هناك سنوات تسيطر عليها أصناف معينة من الخضروات على حساب أصناف أخرى.

في الوقت الحالي، يسيطر صنفان من الخضروات على باقي الأصناف، ولهذا تعتبر الأصناف الأخرى أصنافاً ثانوية وليست رئيسية. والأصناف الرئيسية في الدورات الزراعية الحالية في القرية هي: الكوسا للزراعة المكشوفة، وهي أيضا أكثر الأصناف الزراعية انتشاراً في القرية حيث تصل المساحات المزروعة بها حوالي 1800 دونم، ويقوم بزراعتها جميع المزارعين في القرية، وكذلك الخيار، والذي يشكل أكثر الأصناف الزراعية انتشاراً في الزراعة المحمية. أما بخصوص الأصناف الزراعية الثانوية فيشكل الباذنجان ثاني الأصناف في الزراعة المكشوفة، وهو يُزرع عادة في بداية شهر آب ويبدأ جنيه في منتصف تشرين الأول، ولكن بعض المزارعين يزرعون الباذنجان في شهر آذار أو نيسان، ولاختيار موعد زراعة الباذنجان معنىً اقتصادي، فتوزع أغضان هذه النبتة يؤخر كثيراً نضج الثمار في أوقات البرد، ولهذا لا تعود هناك جدوى اقتصادية من زراعتها.

يزرع نبات الذرة في مساحات كبيرة، ويقوم المزارعون بزراعة هذا الصنف في أواخر شهر آذار، وهي نهاية الدورات الزراعية السنوية في القرية. وزراعة الذرة لا تحتاج إلى عناية كبيرة كالأصناف الأخرى، وإنما تقتصر العناية بها على الري وجني المحصول، وجني المحصول يتم مرة

واحدة ويتطلب وقتاً حسب حجم المساحات المزروعة. كما أن نبات الذرة يحتاج إلى حرارة للنمو والنضج. ومن أنواع الخضار التي تزرع في مساحات قليلة هو الفول، والذي يزرع إما في شهر آب وهي زراعة مروية، أو في شهر كانون الأول وهي زراعة بعلية.

قبل الانتقال إلى الزراعة المحمية، يجدر بنا تناول الكوسا التي تعتبر أهم وأكثر الأصناف الزراعة في القرية من حيث حجم المساحات المزروعة بها. يزرع هذا الصنف عادة في شهري آب وتشرين الثاني، والمحصول الذي يُزرع في منتصف آب يبدأ جنيه بعد حوالي 35 يوماً، أي في النصف الثاني من تشرين الأول. أما المحصول الذي يُزرع في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني فإنه يحتاج إلى حوالي 50 يوماً ليكون جاهزاً للجني، والسبب في ذلك هو تأخر نمو النبتة في فصل الشتاء. وتختلف عملية جني المحاصيل حسب برودة الطقس، وهي تتراوح بين كل يومين إلى أربعة أيام وفي أقصى الحالات كل خمسة أيام، ولكن في أيام البرد الشديد تقطف الكوسا كل حوالي سبعة أو ثمانية أيام. وتعود سيطرة هذا الصنف الزراعي في القرية إلى جدواه الاقتصادية، وهي تتلخص، كما يقول المزارعون، في أن نبتة الكوسا تحتاج إلى وقت للنمو أقل مما تحتاجه الأصناف الأخرى في حين تكون إنتاجيته أكبر من إنتاجية الأصناف الأخرى نتيجة وجود "غصن" واحد لهذه النبتة مما يجعل نضج الثمار أسرع. وقلما تجد مزارعاً في القرية لا يقوم بزراعة هذا الصف، بل تجد بعض المزراعين الذين تقتصر زراعتهم على هذا الصنف من الخضروات.

أما الزراعة المحمية فهي تقتصر في القرية على ثلاثة أصناف من الخضروات، وهي، حسب حجم المساحات المزروعة، كالتالي: الخيار والفاصوليا والفلفل. يشكل الخيار أكثر الأصناف من حيث حجم المساحات المزروعة، ويزرع في شهر تشرين الأول، وكذلك في شهري كانون الثاني وشباط، وزراعته بهذه الكمية هي لجدواه الاقتصادية الناتجة عن غزارة إنتاجه، يليه الفاصوليا. أما الفلفل

فزراعته تقتصر على شكل من أشكال الزراعة المحمية يسمى في القرية "المنهروت"، وهي كلمة عبرية تعني البيوت البلاستيكية التي تكون أصغر حجماً من البيوت البلاستيكية العادية، أي بارتفاع نصف دائري يبلغ حوالي 2.5 متراً.

الزراعة المكشوفة:

يُقصد بالزراعة المكشوفة تلك الزراعة التي تبقى مكشوفة وعرضة بشكل كبير لتقلبات الأحوال الجوية، ومن أجل حمايتها من تقلبات الأحوال الجوية في فترة النمو يقوم المزارعون بتغطيتها ببلاستيك الأقواس، ويتم الكشف عنها عند بدء جني المحصول. وحسب تقديرات مزارعي القرية فإن مساحة الزراعة المكشوفة في القرية تبلغ حوالي 3000 دونم. وعند الحديث عن الزراعة المكشوفة يكون المقصود بذلك زراعة الخضروات وليس زراعة القطاني المتمثل بالقمح والشعير والبيكا والحمص وغير ذلك، فهذه المزروعات يطلق عليها المزارعين "زراعة شتوية".

لهذا الشكل من الزراعة ثلاثة مواسم زراعية خلال السنة، أو كما يطلق عليها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "العروة الزراعية"[10]، وهي الفترة التي يتم خلالها زراعة ونمو المحاصيل المؤقتة. وحسب جهاز الإحصاء فإن العروة الزراعية للخضروات تقسم إلى أربعة أقسام وذلك حسب فصول السنة: صيفي، خريفي، شتوي، ربيعي. أما بالنسبة للمزارعين في قرية بردلة فهناك ثلاثة مسميات لهذه العروات الزراعية وهي:

- تشريني: الخضروات التي تزرع خلال الفترة بين أواخر آب وبداية أيلول، وفي هذه العروة الزراعية يتم استخدام الشاش لتغطية أشتال الخضروات لحمايتها من الحشرات والفيروسات.

[10]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012.

- خميسي: الخضروات التي تزرع خلال الفترة بين أواخر تشرين الثاني وبداية كانون الأول، ويستمر جني المحاصيل حتى شهر آذار. ويتم استخدام البلاستيك في هذه العروة لحمايتها من الأمراض والحشرات، وكذلك لتوفير الحرارة اللازمة لنمو النباتات بشكل أسرع.
- الصيفي: وهي الخضروات التي تزرع خلال الفترة بين آذار ونيسان، ويستمر جني المحاصيل خلال أشهر الصيف أيار وحزيران وتموز.

يقوم المزارعون بتجهيز الأرض لهذه الدورات الزراعية من بداية شهر تموز حتى نهاية شهر آب، وتشمل عملية تجهيز الأرض للزراعة المكشوفة: تنظيف الأرض من مخلفات الدورات الزراعية السابقة وخاصة البلاستيك، وحراثة الأرض، وشق أتلام، وتسميد الأتلام بأسمدة طبيعية، وتمديد أنابيب الري بالتنقيط وتغطيتها بالبلاستيك الأرضي، ثم ري الأتلام لحوالي عشرين يوماً، ويطلق المزارعون على عملية الري تلك "الربص بالماء"، ويستخدم المزارعون هذه الطريقة لكي يتم قتل الحشرات والنباتات المضرة داخل الأتلام، ولذا يطلقون على هذه العملية تسمية "التعقيم الحراري". بعد ذلك يتم عمل ثقوب في البلاستيك الأرضي لكي تزرع النباتات فيها في وقت لاحق. وآخر عملية في تجهيز الأرض للزراعة هي رش البلاستيك بالشيد.

يُجرى تجهيز الأرض بهذه الطريقة مرة واحدة في السنة، وبعد تجهيز الأرض بهذه الطريقة يتم زراعتها دورتين زراعيتين، حيث تُقلع النباتات في نهاية الدورة الزراعية الأولى ثم تُزرع نباتات أو بذور الدورة الزراعية الثانية مباشرة في مكان نباتات الدورة الزراعية الأولى، وباستخدام نفس البلاستيك بنوعيه الأرضي والأقواس.

تختلف التكاليف التي ينفقها المزارعون في الزراعة حسب الدورة الزراعية ونوع الخضروات التي يزرعونها، وذلك باعتبار أن تجهيز الأرض بالطريقة التي تم توضيحها أعلاه تتم مرة واحدة

سنوياً ولجميع الدورات الزراعية على مدار السنة. وبشكل عام تكلفة الزراعة التشرينية أكثر من الزراعات الأخرى، كما وأن زراعة الباذنجان تكلف أكثر من زراعة الكوسا. والحالة الزراعية للمزارع فادي توضح ذلك:

قام المزارع فادي بتجهيز أربعة دونمات من الأرض بالطريقة المذكورة أعلاه، وقام بتاريخ 3 آب بزراعة الباذنجان بنوعيه المحاشي والعجمي، فوزع النوعين بالتساوي على الأربع دونمات، أي دونمان لكل نوع. تتسع الأربع دونمات لأربعة آلاف شتلة، بلغت تكلفتها حوالي 450 شيكلاً، وبدأ جني الباذنجان من 17 أيلول لصنف المحاشي و20 تشرين الأول لصنف العجمي، واستمر الجني حتى تاريخ 20 كانون الأول.

قام فادي برش نباتات الباذنجان بدواء (أومايت) الخاص للفش والعنكبوت الأحمر، ودواء (دورزبان) الخاص لحشرة المن، وذلك مرة واحدة أسبوعياً على مدار الدورة الزراعية. وبلغت تكلفة عملية الرش الأسبوعية 50 شيكلاً، أي بلغت تكاليف الأدوية لهذه الدورة الزراعية ما يعادل 7500 شيكل، أما التكاليف الأخرى فقد بلغت 1000 شيكل. وعند حساب التكلفة الإجمالية لهذه الدورة الزراعية لأربعة دونمات مزروعة بالباذنجان، فقد بلغت حوالي 8950 شيكلاً، مع العلم أن فادي يمتلك بالشراكة مع إخوته كافة الآلات الزراعية. وأما حجم الإنتاج لهذه الدورة الزراعية، فالأربعة دونمات باذنجان أنتجت حوالي 12 طن باذنجان.

أما الدورة الزراعية الأخرى التي نود إيرادها هنا للمزارع فادي فهي الدورة الزراعية التي تسمى خميسي والمزروعة بالكوسا. لقد قام المزارع فادي بزراعة أربع دونمات ونصف بالكوسا، وتمت عملية الزراعة بتاريخ 22 تشرين الأول، وبدأ بجني الكوسا بتاريخ 11 كانون الأول، واستمر في جني الكوسا حتى 10 آذار.

استهلكت هذه القطعة علبتين من البذور تكلفة الواحدة منها 350 شيكلاً، كما تم استهلاك 3 لفّات (رولات) من الشاش، تكلفة الواحدة منها 550 شيكلاً (يمكن استخدام هذه اللفات لأكثر من دورة زراعية). والأدوية التي يحتاجها هذا النوع من الخضار، في هذه الدورة الزراعية، هي: (كولس) الخاص بمرض بياض الأوراق والثمار، (كوبرا أنتركول) لمرض الحمرة، و(مسبلان) الخاص بتقوية النبتة وبقاء الأوراق خضراء. بلغت تكلفة هذه الأدوية لكامل الدورة الزراعية بمساحة أربعة دونمات ونصف 3000 شيكل. أما التكاليف الأخرى فقد بلغت حوالي 1000 شيكل. وبهذا تكون التكلفة الإجمالية لهذه الدورة الزراعية للكوسا 4900 شيكل. وبالمقابل، أنتجت هذه الدورة الزراعية حوالي 1000 صندوق من الكوسا، أي ما يعادل 15 طن كوسا.

يتخوف المزارعون في الزراعة المكشوفة من تعرض مزارعهم للتلف نتيجة موجات الصقيع التي قد تتعرض لها القرية في الدورة الزراعية الشتوية، ففي الدورة الزراعية 2009–2010 اجتاحت القرية موجة صقيع أدت إلى إتلاف جميع المحاصيل الزراعية المؤقتة في القرية، وتعرضت بعض الخضروات في الزراعة المحمية، والتي كان يصل فيها رأس النبتة إلى أعلى البيوت البلاستيكية، إلى التلف نتيجة شدة موجة الصقيع تلك، ولا يزال أهل القرية يتذكرون تلك السنة الزراعية الصعبة التي أدت إلى خسائر اقتصادية فادحة، وعلى أثرها قدمت وزارة الزراعة الفلسطينية تعويضاً بسيطاً للمزارعين.

الزراعة المحمية:

يبدأ التحضير للزراعة المحمية، كما الزراعة المكشوفة، من بداية شهر تموز. يقوم المزارعون في البداية بتنظيف الأرض من كل مخلفات السنة الزراعية السابقة، ثم تُحرث الأرض باستخدام عود حراثة متوسط الحجم، وفي القرية ثلاثة مزارعين يملكون هذا النوع من عود الحراثة،

وكذلك التراكتور الذي يقوم بعملية الحراثة. وهؤلاء المزارعون الثلاثة يقومون بحراثة الأرض لجميع المزارعين في القرية مقابل أجرة تبلغ حوالي ثلاثين شيكلاً للدونم الواحد. تأتي تسوية الأرض في المرحلة الثالثة من عملية تجهيز الأرض للزراعة، ويطلق المزارعون على تلك العملية "مسح الأرض". يستخدم المزارعون تراكتوراتهم الخاصة للقيام بهذه المرحلة، والأغلبية العظمى من المزارعين يمتلكون كلٌ تراكتوره الخاص به، وقد يشترك عدد من الأخوة في نفس الآلات الزراعية. يأتي بعد ذلك شق الأتلام وتزويدها بالأسمدة العضوية، والتي غالباً ما يتم شراءها من الاحتلال الإسرائيلي. بعد ذلك يتم تمديد أنابيب (برابيش) التنقيط. هذه هي عملية تجهيز الأرض لجميع الأشكال الزراعية، أي المكشوفة والمحمية. والمرحلة قبل الأخيرة من تجهيز الأرض بهذا الشكل هي التعقيم الحراري للأرض؛ في الزراعة المحمية يتم تغطية الأرض المحمية كاملة بالبلاستيك، وتغطية جوانب البلاستيك بالتراب بحيث لا يدخل الهواء إلى الأرض المغطاة بالبلاستيك، ثم تروى الأرض بالماء (ربصها بالماء) بما لا يقل عن أربعين يوماً، وتستخدم هذه الآلية لتعقيم التربة والوقاية من الحشرات والأمراض التي يمكن أن تسببها مخلفات السنة الزراعية السابقة، وخاصة الاستخدام الكثيف للمبيدات الحشرية والأدوية. ولقد اكتسب المزارعون هذه الآلية عن طريق ورشة توعوية قدمت لهم من خلال الجمعية الزراعية في القرية، وكان الأستاذ المشرف الذي قدم هذه الورشة التوعوية من جامعة بيرزيت، واستخدم جميع المزارعين في القرية التعقيم الحراري. وأخيراً يتم زراعة نبات الصنف الذي يراد زراعته.

إن تكلفة بناء البيوت البلاستيكية مرتفعة جداً، فتجهيز دونم واحد، حسب تقديرات مزارعي القرية، يكلف حوالي 27000 شيكل موزعة كالتالي: 20000 شيكل للحديد والمواسير وما شابه، 1500 شيكل للشبكة (ريشت)، 2500 شيكل للبلاستيك، 500 شيكل للأسلاك، 800 شيكل لتقنيات

الري بالتنقيط، 100 شيكل للخيطان. هذا مع العلم أن مساحة الأراضي المزروعة زراعة محمية تبلغ حوالي 400 دونم.

عندما يتم تجهيز البيوت البلاستيكية بالطريقة أعلاه، وهي تجهيزات لمرة واحدة مع القيام بأعمال الصيانة بشكل مستمر، تضاف إلى التكاليف أعلاه تكاليف سنوية وهي 450 شيكل للبلاستيك الأرضي و500 شيكل للأسمدة العضوية.

لنأخذ زراعة الخيار على سبيل المثال؛ يحتاج الدونم الواحد إلى حوالي 1700 نبتة، تبلغ تكلفتها حوالي 1200 شيكل. ويتم استخدام أنواع مختلفة من الأدوية، (بولو) و(فارتمك) كمبيدات للعناكب، و(لمتودا) لدودة الأرض التي لا يستطيع التعقيم الحراري القضاء عليها، وهو يستخدم مع الري قبل الزراعة، كما تستخدم مبيدات (كرامات) و(شفيط) و(تبنكو) لمرض البياض الدقيقي، و(اليت) و(ارمومات) للبياض الزغبي، وتبلغ تكلفة هذه الأدوية مجتمعة حوالي 3500 شيكل. تنتج العروة الخريفية حوالي 300–400 صندوق خيار أي ما يعادل 5.5 طن، أما العروة الشتوية فتنتج 600 صندوق، أي ما يعادل 11 طن.

إن ما يثير التخوف الدائم لدى المزارعين الذين يمارسون الزراعة المحمية هو تلف البيوت البلاستيكية نتيجة الرياح، فتلف البيوت البلاستيكية يؤدي تلقائياً إلى تلف النباتات، بغض النظر عن عمرها وارتفاعها. في السنة الزراعية الأخيرة 2011–2012، اجتاحت القرية موجة رياح كثيفة أدت إلى تلف معظم البيوت البلاستيكية في القرية، وأتلفت على أثرها الخضروات المحمية، مما أدى إلى خسارة كبيرة للمزارعين حيث بلغت خسارة الدونم المحمي الواحد حوالي 15 ألف شيكل.

العمل الزراعي:

يتحدث بولوك عن ثلاثة أنماط لاستعمال الأراضي في وادي الأردن وهي: الحيازات الصغيرة، والاستئجار النقدي للأرض، والمحاصصة. في الحيازات الصغيرة تمتلك العائلة الأرض فلا تدفع أجراً للأرض ولا مستحقات للخدمات، وتخدم العائلة الأرض بنفسها. أما الاستئجار النقدي (التأجيرية) فيقول بولوك أنه فشل في وادي الأردن لغياب سوق عقاري في منطقة المزارع، وإذا وجدت فهي مبعثرة، ولا يجري تأجير واسع للأراضي من قبل الملاك الأفراد. والمؤجر الأساسي في شمالي وادي الأردن هو الحكومة العسكرية الإسرائيلية التي تؤجر أراضي لقرية الزبيدات بأجور إسمية لأسباب تاريخية محددة (بولوك 1989: 258). أما المحاصصة فهي، كما يقول بولوك، علاقات تعاقدية بين الفلاح المنتج وصاحب الأرض، وتتجلى تاريخياً في أشكال متمايزة جداً في فلسطين، ويمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من العقود في غور الأردن الشمالي بوضوح:

1. يقدم المحاصص عمله وعمل عائلته وعملاً مأجوراً إضافياً وقت القطاف، ويقدم المالك بالمقابل الأرض والماء، ومضخة المياه والوقود للمضخة إذا احتاج الأمر، وأما البذور والأسمدة والمبيدات وأدوات الري بالتنقيط والمدخلات الباقية فيتم شراؤها مشاركة. ويجري اقتسام الإنتاج بعد ذلك بين المحاصص والمالك مناصفة حسب السعر الجاري في السوق. ويُظهر مسح الملتقى الفكري العربي أن 85% من المحاصصين في قرى وادي الأردن الشمالي يتبعون هذا النموذج من التعاقد.
2. يتعاقد 9% من المحاصصين في وادي الأردن على توظيف عملهم وعمل عائلاتهم وتقديم العمل المأجور، إذا استدعى الأمر ذلك، وبالمقابل يقدم المالك المدخلات كافة، وفي هذه الحالة يحصل المحاصص على ثلث الإنتاج النهائي ويحصل المالك على الثلثين.

3. يقدم المالك الأرض فقط، ويقدم المحاصص العمل والمدخلات الأخرى على حسابه، وفي هذه الحالة يحصل المالك على 15% من صافي الأرباح ويحصل المحاصص على 85%. وتبين دراسة الملتقى أن مزارعاً واحداً كان يحاصص بموجب هذه الشروط (بولوك 1989: 258-259).

لقد تبين من خلال الدراسة الحالية أن هناك أربعة أنماط للاستعمال الزراعي للأراضي في قرية بردلة:

1. العمل المعتمد على المزارعة (المحاصصة).
2. العمل المعتمد على استخدام الأيدي العاملة.
3. العمل المعتمد على الأسرة.
4. العمل المختلط.

1. العمل المعتمد على المزارعة (المحاصصة):

يوجد في القرية بعض المزارعين الذين لا يعملون بأيديهم في الزراعة، وإنما يقومون بالاتفاق مع أسر أخرى على استعمال الأرض على أساس المزارعة (المحاصصة). ويتضمن اتفاق المحاصصة في الزراعة المحمية قيام المالك بتوفير كل المواد اللازمة للعملية الزراعية في حين يقوم المزارع بتقديم الجهد الجسدي من بداية تجهيز الأرض حتى الانتهاء من السنة الزراعية. فمالك الأرض (وغالباً ما يقوم المالك بضمان دونمات أخرى، لأنه ليس هناك من يملك مساحات كبيرة في القرية) يقوم بتوفير الأرض والمياه والأنابيب والأدوية والأسمدة والبلاستيك والآلات الزراعية والبذور، وبالمقابل يقوم المزارع بتوفير الجهد الجسدي طوال السنة الزراعية، وفي حال احتياج الأسرة المزارعة إلى عمال إضافيين فإن تلك الأسرة تتحمل وحدها تكاليف أجرة العمال المستخدمين.

غغغغغ

يكون تقسيم الأرباح في المحاصصة، حسب ما هو شائع في القرية، "على الثلث"، أي لمالك الأرض الثلثين وللمزارع الثلث. والمتعارف عليه داخل القرية أن تقسيم الأرباح يتم بالشكل التالي: حصة مالك الأرض الثلث، وحصة الأسرة المزارعة الثلث، ونفقات الزراعة (أو ما يطلق عليه المزارعين "الخسائر") الثلث الأخير. وفي حال خسرت الدورة الزراعية، يتحمل المالك الخسائر المادية وتتحمل الأسرة المزارعة خسائر عملها الجسدي.

أما في الزراعة المكشوفة فإن هذه الاتفاقية تتضمن قيام مالك الأرض بتوفير الأرض والمياه والآلات الزراعية، ويتحمل نصف النفقات المتعلقة بالأدوية والبذور والأسمدة، وبالمقابل توفر الأسرة المزارعة نصف النفقات المتعلقة بالبذور والأسمدة والأدوية، وكذلك الأيدي العاملة، وفي حال احتاجت الأسرة المزارعة إلى عمال إضافيين فإن المالك والأسرة المزارعة يتحملان معاً تكاليف أجرة هؤلاء العمال. أرباح الدورات الزراعية وخسائرها على حد سواء، يتحملها المالك والأسرة المزارعة مناصفة.

يفضل ملاك الأراضي عند اختيارهم الأسرة المزارعة أن تكون الأسرة قادرة على توفير عدد كافٍ من أبنائها للعمل الزراعي، وذلك لتجنب استخدام عمال إضافيين في مزارعهم، لأن أغلبية هؤلاء الملاك يستخدمون أشكال الزراعة المحمية والمكشوفة.

في السنة الزراعية 2013/2012 بلغ عدد المزارعين الملاك الذي يعتمدون على نظام المزارعة (المحاصصة) 19 مالكاً، ستة منهم كانوا يعتمدون في جزء من المساحات التي يزرعونها على القوة العاملة داخل أسرهم. ويبلغ عدد الأسر المزارعة لدى هؤلاء المالكين 37 أسرة، معظمها من خارج القرية (27 أسرة). ولهذا يزداد عدد السكان في القرية أثناء العروات الزراعية بحوالي 200 نسمة، وتسكن تلك الأسر المزارعة في خيم وبراكيات داخل المزارع.

2. العمل المعتمد على استخدام الأيدي العاملة:

هذا النوع من العمل الزراعي نادر الوجود في القرية، ويستخدمه بعض المزارعين في أوقات زراعة الأرض أو عند اشتداد الضغط على قطف المحصول. يقوم المالك بتوفير كل الاحتياجات الزراعية، ويتحمل وحده كل تبعات العملية الزراعية من حيث الأرباح والخسائر، وبالمقابل يقوم العمال بتوفير الجهد الجسدي لأداء المهام المطلوبة منهم مقابل أجر معين، دون أن يتحملوا نتائج الدورات الزراعية من الأرباح والخسائر. وهناك اتفاق ضمني في القرية على أن معدل عدد ساعات العمل اليومي خمس ساعات، ولكن بغض النظر على عدد الساعات اليومية فإن أجرة العامل في القرية تبلغ 70 شيكل.

3. العمل المعتمد على الأسرة:

هذا النوع من العمل هو الأكثر شيوعاً في القرية، حيث تقوم الأسرة المالكة للأرض بتوفير الأرض والمياه وجميع الاحتياجات الزراعية الأخرى من الآلات والبذور والأسمدة والأدوية وغيرها، كما وتقوم بشكل أساسي بتوفير الجهد الجسدي والذهني. كما وتتحمل الأسرة كافة التبعات الاقتصادية لعملها الزراعي، سواء كانت تلك التبعات أرباحاً أم خسائر.

في هذا النوع من العمل الزراعي يمارس جميع أفراد الأسرة –الأب والأم والأبناء ذكوراً وإناثاً، أطفالاً وشباباً– العمل الزراعي ويعتبرون أنفسهم أعضاء أساسيين فيه. وتُمضي معظم الأسرة يومها، وخاصة عندما يكون الجو لطيفاً، في المزارع بغرض جني المحاصيل أو القيام بالأعمال المتعلقة بالري والرش وباقي الأعمال الزراعية. ويقتصر عمل الأطفال الملتحقين بالمدارس على فترة ما بعد الظهر فصل الشتاء، حيث يذهب الوالدان والأخوة غير الملتحقين بالمدارس في فترة الصباح

إلى المزارع، وينضم الأبناء الملتحقون بالتعليم المدرسي إلى العمل في الزراعة في فترة ما بعد الظهر. أما في الفترات التي يكون فيها إنتاج كثيف للخضروات، أو كما يطلق المزارعين على ذلك "هاجِم"، فيمتنع بعض الآباء عن إرسال أبنائهم وبناتهم إلى المدرسة، وتستمر هذه الفترة حوالي عشرة أيام. يقول المدير السابق لمدرسة ذكور بردلة الثانوية: "الأهالي بيجوا عليّ وبطلبوا مني أفصل اولادهم عشر تيام أو أسبوع عشان يساعدوهم في المزارع." وعندما استفسرت منه عن وضع الطالبات في مدرسة بنات بردلة قال: "البنات بغَيْبوهن قد ما بدهن." وبهذا تشكل الأسرة وحدة اقتصادية مهمة في الزراعة في القرية.

4. العمل الزراعي المختلط:

أقصد بالعمل الزراعي المختلط ذلك العمل الذي يعتمد على أكثر من مصدر للأيدي العاملة، فمصادر الأيدي العاملة قد تكون الأسرة أو عمالاً زراعيين أو من خلال المزارعة. أما الأسباب التي تجعل المزارعون يمارسون هذا الشكل من العمل الزراعي فهي كون حجم الأسرة لا يجعلها قادرة على القيام بجميع الأعباء الزراعية، وكذلك رغبة مالك الأرض في ممارسة أشكال مختلفة من العمل الزراعي. يوجد في القرية في هذه السنة الزراعية (2013/2012) ستة مالكين يعطون جزءاً من أرضهم لأسر أخرى بالمحاصصة، وفي نفس الوقت يقومون بالعمل مع أسرهم في الجزء المتبقي من الأرض. كما أن المزارعين الذين يعتمدون على العمل الأسري يعملون في بعض الأحيان عند مزارعين آخرين لفترة لا تتجاوز العشرة أيام في السنة الزراعية.

التسويق:

كككككك

كانت زراعة الخضروات قبل منتصف الستينات زراعة كفافية بشكل أساسي، أي زراعة من أجل تلبية احتياجات الأسرة. ولكن مع وصول اللاجئين إلى منطقة الأغوار ازدادت المساحات المزروعة قليلاً ولكنها بقيت مرتبطة بوصول المياه إليها عبر القنوات، وتنوعت أصناف الخضروات، فبدأ مزارعو المنطقة بتسويق منتجاتهم من هذه المحاصيل داخل السوق الفلسطيني. ومع استخدام تقنيات الري بالتنقيط زادت المساحات المزروعة بشكل كبير، حيث تمكنت المياه من الوصول إلى مساحات كبيرة، وعلى إثر ذلك انفتحت الأسواق أمام المزارعين وامتد التصدير إلى الأردن.

ازداد الطلب على المنتجات الزراعية الفلسطينية بشكل كبير بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وكذلك نتيجة لزيادة الطلب عليها من دول الخليج بعد النمو الاقتصادي الذي سببه الاستثمار النفطي. واعتمد المزارعون في تسويق محاصيلهم على التصدير إلى الأردن في الفترة 1982-1988، وكان السوق المحلي يأتي في الدرجة الثانية، أو كان يستخدم لتسويق بعض المحاصيل التي لم يكن هناك طلب عربي عليها، وبهذا شكلت محاصيل البندورة والبطيخ أهم صادرات قرية بردلة إلى الأردن ومن ثم إلى العالم العربي. يتذكر أهل القرية أن سعر "شرحة" (صندوق خشبي يسع 4 كيلو) البندورة وصلت في ذلك الوقت إلى أربعة دنانير أردنية.

ازدادت السيولة النقدية بين مزارعي القرية نتيجة التصدير إلى الأردن، وبفضل توفر الأموال تمكن المزارعون من شراء التراكتورات والآليات الزراعية المرافقة لها، كما تمكنت الكثير من العائلات من شراء ماطورات الكهرباء التي اعتمدت عليها القرية حتى عام 1993.

استمر وضع التسويق هذا حتى عام 1988 عندما فكت الأردن الارتباط مع الضفة الغربية، فتحول تسويق المحاصيل بعدئذ إلى السوق الداخلي الفلسطيني وإلى إسرائيل. وبهذا يمكننا الحديث

حالياً عن نمطين لتسويق المحاصيل في القرية؛ الأول هو التصدير إلى إسرائيل، والثاني هو البيع في الأسواق المركزية في الضفة الغربية.

التجارة مع المحتل الإسرائيلي:

بدأت التجارة مع إسرائيل منذ بداية الثمانينات، ولكنها كانت في ذلك الوقت تعتمد على التجارة غير الرسمية (التهريب)، ولم يشكل هذا النوع من التجارة ظاهرة عامة وإنما ظل يتخذ شكل حالات فردية، حيث كان الإسرائيليون يأتون إلى القرية لشراء احتياجاتهم من الخضار. واستمر الحال على هذا المنوال حتى فك الارتباط مع الأردن ووقف التصدير إليها، فاتجه المزارعون بعد ذلك إلى التسويق في الأسواق المحلية الفلسطينية، وازدادت في نفس الوقت التجارة غير الرسمية (التهريب) مع الإسرائيليين، فكان التجار الإسرائيليون يأتون إلى القرية ويشترون احتياجاتهم من الخضار بكميات أكبر من السنوات السابقة، واستمرت عمليات التهريب حتى توقيع اتفاقية باريس عام 1994.

أصبحت العلاقات التجارية بين مزارعي القرية والتجار الإسرائيليين علاقات رسمية بعد عام 1994، مع وجود بعض حالات التهريب. وظهر على إثر ذلك بعض التجار في القرية كوسطاء يعملون على تجميع كميات المنتوج المطلوبة من المزارعين في القرية وخارجها، ثم يأتي التجار الإسرائيليون إلى القرية للحصول على بضائعهم. وتتطلب هذه العلاقة التجارية بعض الإجراءات كي يتم الحصول على رخصة مزاولتها، وتتم هذه الإجراءات كالتالي: يقوم فلسطيني موظف من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية بالحصول على عينات من جميع أنواع المحاصيل التي يراد التجارة بها ليسلمها إلى مندوب من إسرائيل، ويحصل ذلك الموظف على تلك العينات من مَزارع معينة يتم حصر مساحة كل منها واسم صاحبها. بعد ذلك تُجرى اختبارات على مستوى السموم في جميع العينات، وبناء على هذه الاختبارات يتم رفض العينات التي تحتوي على مقدار من السموم يزيد عن المستوى

المسموح به. أما المَزارع التي تُقبل العينات المأخوذة منها فيتم حساب الكميات التي تنتجها من كل صنف من المحاصيل، وبعد ذلك تعطى رخصة لأصحاب هذه المَزارع بالتصدير إلى إسرائيل بكميات محددة رسمياً لكل صنف من الخضار، ولمدة 45 يوماً. ويكلف فحص كل عينة 120 شيكلاً، يتحملها الوسيط الفلسطيني. مزرعة جميل، على سبيل المثال، تبلغ مساحتها 30 دونماً، وهي مزروعة بالكوسا وتنتج حوالي 50 صندوقاً يومياً، وبالتالي يُسمح لهذا المزارع بتصدير 50 صندوقاً من الكوسا يومياً إلى إسرائيل، وإذا زادت كمية التصدير اليومي عن 50 صندوقاً يتم مصادرة الكمية الزائدة. ولمعرفة مصدر هذه "الشحنة" من الكوسا، يجب وضع ملصق على كل صندوق يُذكر فيه اسم المزارع ورقم هويته.

استمرت عملية التجارة مع إسرائيل بهذه الطريقة حتى وقتنا الراهن، ولكن مع مزيد من الإجراءات الناتجة عن إغلاق الحدود وبناء المعابر بعد انتفاضة الأقصى. ويصدر هؤلاء الوسطاء تجارتهم عبر معبر بيسان على الجهة الشمالية من قرية بردلة، أو عبر معبر الجلمة شمال مدينة جنين.

بالإضافة إلى الإجراءات السابقة، تشمل إجراءات التصدير إلى إسرائيل حالياً ما يلي: يقوم الوسطاء المحليون في القرية بالتواصل مع التجار الإسرائيليين لتحديد كميات المنتوج المطلوبة، وبعد ذلك يتولى الوسيط الفلسطيني التواصل مع المزارعين لتأمين الكميات المطلوبة. بعد ذلك يضع الوسيط الملصقات التي تحتوي على بيانات المزارع على جميع صناديق الخضار، كما ويضع ملصقات تحتوي على رقم واسم التاجر الإسرائيلي على "مشتاح الخضار"، ثم يتوجه بالحُمولة إلى المعبر على الحدود، وهناك يتم فحص السائق أمنياً، وكذلك تُفحص الشاحنة (سيارة الشحن) بواسطة كلاب بوليسية. بعد ذلك تدخل الشاحنة في ساحة يقوم فيها عمال المعبر بتفريغها من الخضار وفحصها أمنياً

والتأكد من وجود وصحة البيانات عن المزارعين الفلسطينيين والتاجر الإسرائيلي، وبعد تفريغ الشاحنة من حمولتها تغادر إلى الجانب الفلسطيني. في الحالات التي يريد فيها الوسيط الفلسطيني مقابلة التاجر الإسرائيلي لتسوية بعض الأمور، والتي غالباً ما تكون مالية، يدخل الوسيط الفلسطيني إلى غرفة تدعى "الغرفة المالية"، يفصلها عن غرفة مشابهة في الجانب الإسرائيلي حائط إسمنتي بارتفاع حوالي متر، يعلوه حتى السقف حاجز زجاجي فيه بعض الفتحات التي تسمح بتمرير النقود والشيكات والأوراق وما شابه، والحد الأقصى الذي يُسمح فيه للوسيط الفلسطيني بالبقاء داخل هذه الغرفة هو خمس عشرة دقيقة فقط.

يقوم الوسيط الفلسطيني بتحديد أسعار المحاصيل لكل من المُزارع الفلسطيني والتاجر الإسرائيلي، والمتعارف عليه في القرية هو أن يقوم الوسيط الفلسطيني بإضافة العمولة التي يتقاضاها عن كل صندوق (5–10 شيكل) إلى سعر الصندوق، وهكذا يحدد سعر صندوق الخيار مثلاً بـــ50 شيكل للمزارع الفلسطيني وبـــ55–60 شيكل للتاجر الإسرائيلي. وتخضع عملية تحديد الأسعار لمتغيرات العرض والطلب، وأحياناً لمستوى أسعار الخضار في الأسواق الفلسطينية، ولكن يبقى من الصعب معرفة الأسعار التي يحددها الوسيط الفلسطيني للتاجر الإسرائيلي، ويدّعي بعض المزارعين في القرية أن عمولة الوسيط الفلسطيني لكل صندوق خضار لا تقل عن 20% من السعر الذي يحدده للمزارع، وبالتالي يربح الوسيط الفلسطيني في جميع الحالات.

يقوم الوسيط الفلسطيني بتجهيز فواتير المزارعين في فترة لا تقل عن ثلاثين يوماً بعد تسليم البضاعة للتاجر الإسرائيلي، ويحصل المزارعون على ثمن محاصيلهم من الوسيط الفلسطيني بشيكات مؤجلة لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً، وقد تصل إلى ثلاثة شهور أو أكثر، وأحياناً يزود الوسيط الفلسطيني المزارعين بشيكات من التاجر الإسرائيلي. وقد تكون بعض الشيكات التي يتسلمها الوسيط

ەەەەە

الفلسطيني من التاجر الإسرائيلي بدون رصيد، وغالباً ما تساوي هذه الشيكات حوالي 100–200 ألف شيكل، ويقول المزارعون أن هذه المبالغ ربما تشكل حوالي 10% من أرباح الوسيط الفلسطيني.

يبلغ عدد الوسطاء الفلسطينيين الذي يقومون بتلك التجارة في قرية بردلة خمسة وسطاء من داخل القرية، وأحياناً يأتي بعض الوسطاء من القرى المحيطة للحصول على احتياجاتهم من المحاصيل. ويتواصل هؤلاء الوسطاء فيما بينهم لتبادل بعض المحاصيل، وذلك حسب الكمية المطلوبة للتصدير في ذلك اليوم. مثلاً، الوسيط (أ) بحاجة إلى سبعين صندوقاً من الكوسا ولا يستطيع الحصول إلا على أربعين صندوقاً، والوسيط (ب) لديه عشر صناديق من الكوسا زيادة عن حاجته، فيزود الوسيط (ب) الوسيط (أ) بالكمية الزائدة (10 صناديق)، وأحياناً 15 أو 20 صندوقاً، لمساعدته في تلبية احتياجاته. وباللغة المتداولة بين الوسطاء؛ "بنسلّك بعضنا البعض" أو "بنمَشي بعضنا البعض". كما ويتم التواصل بين الوسطاء من أجل تحديد أسعار المحاصيل للمزارعين وللتجار الإسرائيليين، حسب ما أفادني بعض المبحوثين.

التسويق المحلي الموجه إلى الضفة الغربية:

الوجهة الأخرى لمحاصيل القرية هي الأسواق المحلية في الضفة الغربية. ويشكل السوق المركزي للخضار في نابلس السوق الرئيسي لمحاصيل القرية، يليه سوق خضار قباطية ثم سوق خضار يتما والخليل، حيث توجد في هذه التجمعات نقاط لبيع الخضار بالجملة. ويمكن تصنيف تجار الأسواق المحلية في القرية إلى صنفين: التجار الذين يعملون بشكل أساسي في هذا العمل التجاري،

والتجار الذين يقومون بشكل أساسي بممارسة العمل الزراعي ويعتبرون التجارة شكلاً ثانوياً لتسويق محاصيلهم ومحاصيل من يرغب في التصدير من المزارعين.

التجار الذين يقومون بالتجارة بشكل أساسي هما تاجران في القرية، أحدهما يقوم بتسويق محاصيل أرضه، حيث يزرع حوالي 50 دونماً محمياً ومكشوفاً، ولكن يأتي تسويق محاصيله كتحصيل حاصل لأنه يعمل في التجارة. وتقتصر تجارة التاجرين على سوق الخضار في نابلس، ويعتمد سعر البيع على العرض والطلب في السوق، أي يقوم هذان التاجران بتوصيل المحاصيل إلى السوق ثم يتولى تجار في السوق المركزي بيع المحاصيل حسب العرض والطلب وجودة المحاصيل. ويتلقى التاجران أجرة نقل من المزارعين مقدارها 2.5 شيكل على الصندوق الواحد، وكذلك عمولة تجار الحسبة والبلدية التي تبلغ 10% من ثمن المحصول. وتتم محاسبة المزارعين في نهاية الأسبوع. يتحدث خليل عن ذلك بقوله:

إحنا بنلم (نجمع) بضاعة من منطقة بردلة، من الغور الشمالي كله، وبنطلع فيه علـــى الأســـواق المركزية. بنلم كل إشي، شو موجود بنحمل. إحنا بنبيع دلال، الدلال بفتح الدلالة علـــى الســـوق، الدلال ببقى معاه دفتر زي هاذ. أول عشرة خيار بنْزَلن، الدلال ورا السيارة ببقى، بفـــتح بشـــيكل ويطلع لحتى يصل نصيبهن، بصل 20، بصل 40، بصل 50، على هوا السوق الدارج. بدّه يمشي السوق. في بضاعة طبعا بتنبعش في نفس اليوم، بس فش إشي بنـــبعش، كلـــه بنبـــاع، بنبـــاع بشيكلين، بعشرة، بمية، بده ينباع كله.

الـــ7 شيكل والـــ6 شيكل واللي أقل، عدم إيجار، فش أجار. تاعون نابلس بوخذوا 10% على كل طرد، 10% من أي صنف بوخذوا. يعني الصنف انباع بـــ10 شيكل، بوخذ شيكل، انباع بـــ100 بربح 10 شيكل. على الكومسيون بشتغلوا. محاسبة المزارعين من الخميس للسبت، يعني اللـــي بيجي علي الخميس بحاسبه واللي بيجي الجمعة بحاسبه، يعني من الخميس للسبت. وسوق نابلس بحاسبني كل خميس، شيكات ونقدي، والمزارعين مخلوط، إشي شيكات واشي نقدي ببوخذوا.

أما المزارعين الذين يتاجرون بمحاصيلهم فهم يتنقلون بين نقاط البيع السابق ذكرها حسب السعر الأفضل للمحاصيل، وهم بذلك يعتمدون في كثير من عملهم على الاتصالات الهاتفية مع مراكز البيع لمعرفة أفضل الأسعار. والمزارعون الذين يقومون بهذا العمل هم الذين يملكون مساحات كبيرة من المزروعات، وبالتالي تكون مزارعهم قادرة على توفير حمولة مناسبة للذهاب إلى تلك المراكز، وغالباً ما يكون هؤلاء المزارعون ممن تعمل لديهم أسر مزارعة. وتوضح حالة المزارع أمجد أحوال المزارع التجاري الذي يدمج بين الزراعة والتجارة:

عمل التاجر أمجد قبل مزاولته مهنة تجارة الخضار في منتزهات بحيرة طبريا لمدة عشر سنوات، والتي كانت بدايتها سنة 1996. وبعد تركه هذا العمل واستقراره في القرية، اشترى شاحنة وأصبح ينقل بها البضائع من وإلى القرية، وخاصة نقل العمال الذين يعملون في جني محاصيل الخيار الربيعي في قرية طمرة في مناطق الـــ48 حيث يمكث العمال هناك مع عائلاتهم لمدة تربو على أربعين يوماً وقد تصل إلى الستين يوماً، ولهذا يأخذون معهم الكثير من مستلزمات العيش ويُرجعونها عند عودتهم، كالفرشات، وأدوات الطبخ، وملابس وغير ذلك. فكان أمجد يتولى نقل أفراد تلك الأسر من معبر بيسان إلى قراهم بعد انتهاء موسم الخيار.

قام أمجد ببناء بسطة خضار على الشارع الرئيسي (طريق 90) الذي يخترق أراضي القرية، فقد انتشرت بسطات الخضار والفواكه على امتداد الشارع الرئيسي المحاذي للقرية، وكان الزبائن المستهدفون من تلك البسطات هم الإسرائيليين. يقول أمجد أن عمل البسطة كان مربحاً جداً، فكان يذهب يومياً إلى سوق الخضار المركزي في مدينة نابلس ويشتري كميات من الخضار والفواكه للبسطة، بينما يتولى أخوه رافع البيع على البسطة.

ففففففف

بعد أن قام جنود الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق جميع تلك البسطات، على إثر حادث سير في المنطقة التي تقع فيها البسطات توفيت من جرّائه فتاة إسرائيلية، انتقل أمجد إلى تجارة الخضروات في إسرائيل، فكان يشتري من محاصيل القرية ويبيعها إلى التجار الإسرائيليين، بل وأكثر من ذلك، كان يذهب إلى سوق الخضار المركزي في نابلس ويشتري بعض الأصناف غير المتوفرة في القرية كي يبيعها للتجار الإسرائيليين. توسعت تجارة أمجد، فاشترى شاحنة أخرى واستأجر سائقاً لها، وقام ببناء 14 دونماً من البيوت البلاستيكية، وكان يعمل عنده إخوته الأربعة مع أسرهم كمزارعين، على الثلث في الزراعة المحمية وعلى النصف في الزراعة المكشوفة. وفي عام 2009 توزعت أصناف المحاصيل التي قام أمجد بزراعتها في ذلك الموسم (بمجموع 163 دونماً زراعة مكشوفة و14 دونماً زراعة محمية) على النحو التالي:

الزراعة المكشوفة		الزراعة المحمية	
الصنف	المساحة بالدونمات	الصنف	المساحة بالدونمات
كوسا	120	خيار	10
فول	15	فاصوليا	2
فاصوليا أرضية	15	فلفل	2
باذنجان عجمي	13		

كان أمجد يتوقع أن تصل أرباحه في هذا الموسم إلى حوالي مليون شيكل، ولكن كما يقول: "تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن"، فقد اجتاحت القرية موجة من الصقيع أدت إلى تدمير كافة

المزروعات المكشوفة في القرية فلم يبق منها أي شيء، ومن شدة موجة الصقيع هذه تدمرت المزروعات المحمية التي ارتفعت وأصبحت قريبة من سطح البيوت البلاستيكية. وعلى أثر هذه الخسارة التي بلغت حوالي 500 ألف شيكل، إضافة إلى عدم وجود أرصدة للشيكات التي كان أمجد قد تسلمها من التاجر الإسرائيلي وبلغت قيمتها حوالي 120 ألف شيكل، تعرض أمجد إلى جلطة خفيفة أبقته في العناية المركزة في المستشفى لمدة عشرة أيام. ومنذ ذلك لم يزاول أمجد أية أعمال زراعية أو تجارية (نباتية) سوى الاعتناء بدونمين من النخيل بجانب منزله.

الثروة الحيوانية:

شكلت المواشي (الأغنام والأبقار) تاريخياً مصدر الدخل الرئيسي لأهالي القرية، ونتيجة لاعتماد السكان على هذا المصدر الاقتصادي فقد طغت على حياتهم سمات البداوة، فكانوا يتنقلون كما البدو سعياً وراء الماء والكلأ، ومما ساعد الأهالي على ذلك توفر المساحات الواسعة للرعي وطبوغرافية المنطقة التي جعلتها ملائمة لهذا الشكل من الحياة.

إن الاعتماد على الماشية وزراعة الحبوب باعتبارها المصدر الرئيسي للمعيشة في تلك المنطقة هو إرث تناقله الأبناء عن الآباء، كما يقول عبد العوسق: "هيك كانوا اجدادنا، واحنا ضلينا

تتتتتتت

هيك." يتحدث بشارة دوماني عن طبوغرافية هذه المنطقة (المنحدرات الشرقية لجبل نابلس) والأسباب التي أدت إلى اعتماد سكانها اقتصادياً على زراعة القطاني وتربية الماشية، وعلى الرغم من أن دوماني يتناول الفترة 1700–1900، إلا أن تحليله يفسر استمرار اعتماد سكان المنطقة اقتصادياً على زراعة القطاني وتربية الماشية في السنوات الخمسين اللاحقة؛ يقول دوماني:

وقد ضمت المنحدرات الشرقية العدد الأقل من القرى، لأن طبيعة التضاريس على وجه الإجمال كانت ملائمة لتربية المواشي أكثر من ملاءمتها للزراعة. ولمّا كانت منطقة انتقال من حياة البداوة إلى الاستقرار، فإن أهلها القرويون والبدو عاشوا عيشة هجينة: إذ اشتغل كثيرون من البدو بالزراعة الموسمية، بينما غادر كثيرون من الفلاحين منازلهم فترات طويلة ليسوقوا قطعانهم عبر المراعي المحيطة. فمن ذلك أن رجال قرية طمون الواقعة إلى الشمال الشرقي من نابلس، والتي تعتبر إحدى كبريات القرى في ناحية مشاريق جرار، كانوا في معظمهم يتنقلون في مراعي الغور (وادي الأردن)، بينما كانت نساء القرية يصنعن الأجبان والسمن والبُسط الصوفية والخيام والحبال وأكياس القماش. ومما يبيّن أن مصدر دخلهم الرئيسي كان المواشي معروضٌ إلى مجلس شورى نابلس يطلبون فيه إعفاءهم من جمع السمن في جملة الضرائب العينية (دوماني 2002: 41).

ويضيف دوماني أن أراضي هذه المنطقة "تنحدر سريعاً إلى ما تحت مستوى سطح البحر، وفيها أجرف شديدة الانحدار وأودية ضيقة جداً والقليل من التربة السطحية، كما أنها تكتسب قدراً من الأمطار المحمولة من البحر الأبيض المتوسط. مع ذلك تحصل المنطقة على ما يكفي من الأمطار لزراعة القمح والشعير، كما أنها تتمتع بمناخ أشد حرارة وبارتفاع أقل، وهذا ما يتيح نضج المحاصيل قبل شهر من نضج نظائرها في سائر المنطقة." (دوماني 2002: 42)

إن ملاءمة المنطقة للرعي ناتجة في الأساس عن توفر المساحات الكبيرة من الأراضي غير المزروعة بالخضروات والأشجار، فالمنطقة عبارة أرض مشاع للسكان، وطبيعة الأرض وكذلك

ثثثثثث

طبيعة طقس المنطقة حالا دون انتشار التجمعات السكانية المستقرة كما هو الحال في جبال فلسطين. فما تنتجه الأرض اعتماداً على الأمطار الشحيحة لا يصلح أساساً إلا كمراعي للمواشي (الأبقار والأغنام). ولطبيعة الحياة القائمة على الرعي دور مساعد في انتشار مربي المواشي في تلك المنطقة. ففي السنوات التي لا تهطل فيها أمطار كافية يضطر سكان المنطقة للتنقل إلى المناطق الأكثر حظاً من مياه الأمطار.

لقد أصابت المنطقة قبل حرب 1948 بحوالي ستة شهور موجة من القحط والمحل، مما اضطر عدداً من سكان القرية (حوالي 12 الأسرة) إلى الانتقال مع مواشيهم من البقر والغنم إلى منطقة تدعى "حوّاسة" على المدخل الشرقي من حيفا، وعادوا إلى القرية بعد بدء مناوشات حرب 1948. يقول العبد العوسق عن عملية تنقله للرعي في منطقة قريبة من حيفا:

> **سنة الـ48 بالضبط، بس قبل ما تصير، رحنا، مثل ما تقول، في الصيف، نصبنا جنب حواسة من جاي، باب حيفا من جاي، إسمها حواسة. هاي يا سيدي الدنيا امحلت عنا، قحط هون، عنا حلال وإشي، وما في إشي [يقصد طعام للماشية]. حطينا تحت الكرمل تبع حيفا، بعدها الخروبة لهسة (حتى الآن) اللي حطينا عندها قبل حرب 48 بست تشهر، نزلنا غربي مستعمرة اسمها خروشت، ... رحنا اعمامي وجماعتنا، حوالي 12 دار، بقت معنا غنم وبقر، بقت شلايا غنم. كانت معنا بقر حوالي 100، 110 روس، وكانت معانا غنم، غنم لأبو سالم، وغنم لناس كثير قرايبنا، ... خلص الربيع ورحلنا، جينا حطينا هون عند مقحوز.**

بعد عام 1948 تقلصت المراعي نتيجة قيام الدولة اليهودية بالاستيلاء على أجزاء كبيرة من الأراضي، ثم تعرض أصحاب المواشي كغيرهم من السكان إلى العديد من الإجراءات التعسفية من قبل الإسرائيليين بعد حرب 1967 واحتلال إسرائيل لكامل التراب الفلسطيني. يصف عبد الرحمن هذه المضايقات بالقول:

بعد 67، هنّ البيتين الثلاث اللي خرّفك (حكى لك) عنهن ابن عمي رحّلوهن، وبعدها ما حدا عاود. بعد 1970 عزبوا جماعة الحلال، اللي رحلوهم منها، أما بعد فترة. كيف بعد فترة؟ لأنه في الـــ69 عملوا طريقة وكانوا يطخوا الحلال، اللي كانوا يلقوه في وجههم طخوه، ورحّلوا الحلال من الاغوار كلها، كله من الغور بكامله رحلوه، من كل المنطقة. إشي باع وإشي تخبا. هون، عند المواسير، انطخ حلال، إشي والقايل الله! يعني بذكر في 27.10.1969، طخوا من الغنم هاي، من الغنم اللي قضبوها على العين، يمكن 10 أو 12 عنزة (هكذا في الأصل)، أقل والله من الغنم شلية لصاحبها، نفس الغنم، شلية غنم بيضة نفدت، كزت، لحقوها لحوق، لحقها واحد لئيم اللي مسؤول عن الطخ، طخوا منها 36 برّيت (خارج) المرابيع. المرابيع، بقدرش احددلك، يعني صارت شبه حسرة على الناس، على المصيبة اللي حلت فيهم، 36 راس، وأجلّك الله حمارة وبنتها. طلعوا بدهم ينبهوا على المختار. راحوا ينبهوا عليه عشان ينبه على اصحاب الحلال يقلهم ارحلوا. قبل ما يصلوه، افجروا (نظروا) ولا هي غنم شاردة، هيك كانت واردة على الماطور، هي الظهر شافوها، قاموا دشروا (تركوا)، موصلوش المختار على اساس ينبهوا عليه. هجوا ورا الغنم، الشلية اللي شافوها نفدت، واللي ما نفدت من الشلية توالوا فيها. واحد من حاله، غنمه، تركماني، خالد الحمودي بقولوا له، هسه بعيش في جنين. هذا طخوا له المرابع مع الجباش، (المرابع هي غنم خاصة بعلموها تظل ورا الجحش مع الغنم، عشان الغنم ما تفارقش، وهي بتقود الغنم، الجبش لما تتعشر الغنم بتابع المرابيع، وبتابعش الغنم، حتى الغنم اللي ما فيها مرابيع بتظل الفحول والجباش مع بعض، حتى في المراعي بتظل مقاربه) يا 11 أو 13 مات، عديتها، ما تبقى من الغنم تاعته. الخلة هذيك 96 راس المقتولات، في نفس الخلة اللي نقتل فيها هذولا الـــ11، الـــ11 هذولا لقيتهم هنّ والجحش بجنب بعض، حتى قعدن 10-15 سنة وانت إذا بدك تطيح على الخلة تعرف قديش باقي مقتول، لأنه محل كل دابة انقتلت صار الربيع يطلع زي بيت النحالة، منطقة قوية ومنطقة ضعيفة. يعني تفوت على الشقفة أيام الربيع تقول هذه 1،2،3، ... على أثر هذا كله، في 1969 في يوم واحد غرّبت الغنم (تجهت غربا)، شردوا فيها، راحوا على منطقة

إسمها "بزيق" سكنوا فيها على ذمتهم، حوالي شهر الغنم يموت منها، لأنه كان رصاص دمدم، كل دابة انجرحت ولو خشط اتسممت ولحقت، يعني تصمد يوم 2،3، 5... نتيجتها، أكلت شهر معهم والغنم يموت منها. شو مات منها، بقدرش أحددلك لاني مش عندهم، بس اللي عديتهن يعني 96 راس. وهون 36 معهم الحمارة وبنتها، وبرضه هذا فايز ابن عمي خبا منهن 9 في مغارة، وصار يوخذلهن مي وتبن ومونة، لطرشاته، ويسقيهن، ونتيجتها يمتن. هون جنب البلد، على حفة البلد في الشقيفة. ... ضلهم متابعين يا سيدي العزيز، قول 69 في 70، 71، و73، والحلال مطارد، ظلينا في الخفية. كانوا عنا ثلاث بقرات وولادتها، انجبرت بعتها هن وولادتها، ثنتين بعت وظلين ثنتين. بقيت رابطهن ومخبيهن. كنا نسوقهن ونسرح فيهن جنب البلد وما نسترجيش نقعد عندهن لإنهم كانوا رح يطخونا ويوخذوا هوياتنا أخرى (أيضا).

كنا نسرح أنا وجارنا هون، بقولوا له العبد العوسق. كان عنده ست بقرات وأنا عندي ثنتين، نسرح سروة، ونوردهن على الماطور هون. كان لما يربط تصير تفيض المي وتطلع لبرّا (إلى الخارج). زي نزازة، نبحش جورة جنب الماطور، نوردهن ويبقين مقيّلات جنب الماطور ونروح، فيما لو أجت دورية وطختهن ما يقبضوناش. العصر نمد عليهن، نحوشهن ونروّح، وينتى؟ بعد المغرب. والله يا عمي تمرمرنا لحتى نقدر نعيش. وبعدين لما بطلوا يطخوا، عدت ربيت، الواحد إله هواية في الحياة. يعني يمكن يبقى معي 50 ليرة والبقرة تكون حقها 120، استقرض منك، أتديّن منك عشان أقدر أشتريها، عشان يكون عندي إشي أقدر أرتكز عليه. والحمد لله، اتوفقت لستيرتنا، مش للغنى، للستيرة يا عمي. آخر شي وصل عندي البقر 32 راس، والماعز فوق 100، والماعز أصله من عنزة. بديت في عنزة وحدة، برضه في الـ69 اشتريتها من واحد بقولوا له دار أبو زهو. ولما انطخ الحلال هي كانت عندي، ما وصلهاش النصيب. آخر اشي والله صار عنا في 1980-1981، زاد عن 100، اللي عندي من الماعز. بقى إبن عم اللي ماخد أختي فقراوي، بقى عند الناس سارح في الغنم، بعدين جبناه لما صار عنا إشي يستاهل، بقينا نحطهن مع الناس لما بقن شوي، مع هذا شهر ومع هذا شهرين، المهم اللي نلقاه يقدر

يستوعبهن نوديهن معه، ندفعله أجارهن. صار عنا بجوز بحدود 40 أو 36 راس، خفى الله إنهن 36 راس، 24 إلي و12 إلهم، لأختي. لما صار عندي غنم، جبته من عند الناس يسرح فيهن، وجبت له غنم عشان يوفيهن، اللي يقدر يعيش من وراهن. آخرها عجز، كيف عجز؟ في واحد إبن حرام والله يكفينا شرّه، استعمل شغلة، اتخبا له في منطقة وهو سارح ووَع فيه، زلمة فقراوي، ببقى في سنة 1981. في يوم صارت هالشغلة، وهو مروح نص الغنم ماجتش، بقينا نرضع، زي هالايام بقت أو قبل، بداية شتوية، الغنم مولدة، وبدنا نلقى الغنم. الغنم خاسة (عددها ناقص)، الشغلة ظاهرة بتبين من بعيد. بقول له: لو يا عمي وين الغنم؟ قال لي: هياها الغنم كلها. شو بدك يحكي فيه إنسان عنده فقدان وعي؟! قال لي: بتعرف وين شفت عنزات عفيف؟ الدنيا غروب، لما طليت لفوق والا هن قبالي في منطقة، الفرس بتوصلهاش. ربطت الفرس وطلعت، حوشتهن وجيت.

نتيجة هذه السياسة الإسرائيلية الممنهجة ضد أصحاب المواشي في القرية وفي المنطقة المحيطة بها، تقلصت أعداد المواشي في القرية. وقد ساعد على ذلك أيضا تطور وازدهار الزراعة بفرعها النباتي في القرية، وبالذات بعد استخدام تقنيات الري بالتنقيط، وكذلك العمل لدى المحتل الإسرائيلي، إضافة إلى تراجع مساحة المراعي التي يحق للفلسطينيين استخدامها. وبهذا شكلت المواشي عبئاً على السكان نتيجة المردود الاقتصادي القليل مقابل المردود الاقتصادي المرتفع للمصادر الأخرى.

في النصف الأول من التسعينات تعرض بعض أصحاب المواشي في القرية لمضايقات إسرائيلية من نوع مختلف، فكان الإسرائيليون يصادرون المواشي من أماكن الرعي ويرسلونها إلى منطقة بئر السبع. ففي أوائل التسعينات قام الجنود الإسرائيليون بمصادرة حوالي 35 رأس بقر للسيد إبراهيم صدقي، وبعد سبعة أيام تمكن إبراهيم من الحصول على أبقاره بعد دفع حوالي 18 ألف شيكل إضافة إلى أجرة الشاحنات التي أعادت الأبقار من بئر السبع، وحسب تعبيره، "بقراتي اشتريتهن

مشترى". كما تعرض صالح غنّام لحدث مماثل، حيث صادرت إسرائيل حوالي 110 رأس من الغنم ونقلتها إلى بئر السبع، وتمكن من الحصول عليها بعد خمسة أيام من احتجازها ودفع تكاليف رسوم فك المصادرة وأجرة النقل. ويقوم الإسرائيليون أحياناً بحجز الرعاة لفترات طويلة في حين تترك المواشي على التلال والجبال لوحدها، مما يجعلها ترعى في أراضي المزارعين. كما ويتعرض أصحاب العزب لعمليات هدم وترحيل من قبل الإسرائيلين؛ يقول رئيس جمعية الثروة الحيوانية: "حطوا بعض الناس بركسات فوق، مش بمعنى بركس، أقواس. محمد الصالح، أبو أيسر، بتسمع فيه، أكثر من مرة بحاول يعزب فوق، بجوز برحلوه في السنة أكثر من 7–8 مرات. مانعين بتاتاً أي واحد من بردلة يروح يعزب فوق. يعني قديش ببعد عن البلد ليعزب؟ حوالي 500 متر، يعني نص كيلو، لفوق بردلة يعني. مناطق عسكرية، مناطق تدريبات".

شهدت فترة التسعينات تراجعاً كبيراً في حجم المواشي في القرية، وكان هذا نتيجة لارتفاع أسعار الأعلاف، فأصبحت المواشي تشكل عبئاً اقتصادياً على أصحابها، مما اضطر الكثير من مالكي المواشي إلى بيعها، وهذا أدى بدوره إلى هبوط حاد في أسعارها، فبعد أن كانت الثروة الحيوانية تشكل استثمار العائلة ومدخراتها، أو رأس المال لأصحابها، أصبحت لا تساوي أية قيمة اقتصادية، كما اعتبرت تربية المواشي جزءاً من التراجع والتخلف في القرية، كما يقول أحد السكان.

في الوقت الحاضر ارتفعت أسعار الأغنام في القرية، وعاد السكان يستثمرون في تربيتها ولكن ليس بالكميات السابقة، ففي حين بلغ عدد الأغنام في القرية في الأعوام 1985–1988 أكثر من 24 ألف رأس، فإن عددها اليوم لا يتجاوز 7000 رأس، بينما العدد الحالي للأبقار لا تتجاوز 200 رأس.

ذذذذذذ

خروج الأغنام إلى المراعي يتم عبر آليتين: الأولى هي استئجار راعٍ للمواشي يذهب بها يومياً إلى المراعي مقابل راتب يتقاضاه شهرياً يصل إلى حوالي 3000 دينار سنوياً. والآلية الثانية هي أن تقوم مجموعة من أصحاب المواشي الذين لا يملكون أعداداً كبيرة منها باستئجار راعٍ مشترك، فيسلم أصحاب المواشي أغنامهم إلى الراعي كل صباح، ويقود هذا الراعي الأغنام المجمّعة من أكثر من مالك إلى المراعي ويعود بها في المساء، ويتقاضى هذا الراعي راتباً شهرياً من أصحاب الأغنام حسب عدد رؤوس الغنم التي يملكها كل منهم. حالياً، يبلغ الراتب الشهري لراعي الأغنام في القرية حوالي 1000 شيكل، بينما يتقاضى راعي الأغنام المجمعة ديناراً أردنياً في الشهر عن كل رأس غنم، وقد ارتفع هذا الأجر في السنة الأخيرة ليصل إلى دينار ونصف على كل رأس غنم.

يقوم أصحاب المواشي في فصل الصيف بجز صوف الأغنام، وقد يستأجر مالك المواشي شخصاً يقوم بجز صوف، وفي الأساس يتولى هذا العمل راعي الأغنام مقابل خمسة شواكل عن كل رأس غنم أو يقوم صاحب الأغنام بجز صوف أغنامه بنفسه. كما يقوم بعض أصحاب المواشي الذين يرعون أغنامهم بأنفسهم بدعوة الأصدقاء لمساعدتهم في جز الصوف، وهم بدورهم يوفرون الضيافة والعشاء. لقد دعيت مرة إلى إحدى هذه المناسبات، وكان عدد الأغنام التي سيجز صوفها في حدود المائة، وعدد الأشخاص الموجودين والذين يملكون القدرة على جز الصوف حوالي خمسة عشر، وعدد المقصات ثمانية. في أثناء الجز قدم المضيف البسكويت والكولا لضيوفه، وبعد الانتهاء من الجز دعوا إلى العشاء. وعند الاستفسار عن تلك الممارسة أخبرني الموجودون أنها قديمة في القرية.

أُدخِلَ مؤخراً إلى القرية صنف الأغنام "عساف"، وهو يسمى في ثقافة أصحاب المواشي أو المهتمين بالثروة الحيوانية في فلسطين "المخلعاة". وهذا الصنف، على العكس من الأغنام البلدية، لا يتحمل طقس المنطقة الحار وظروفها الطبيعية الصعبة والتنقل لمسافات بعيدة أثناء الصيف، ولذلك

يضطر أصحاب هذه الأغنام إلى إبقائها في الحظائر في فترة الصيف أو الخروج بها إلى المراعي القريبة في فترتي الصباح والمساء، أي الفترة التي يكون فيها الطقس لطيفاً. إن إبقاء هذا الصنف من الأغنام معظم الأوقات في الحظائر، وخاصة صيفاً، يجعل تكاليف تربيته أعلى من صنف الأغنام البلدية، وذلك بسبب اعتماد هذه الأغنام على الأعلاف والقش وغير ذلك. ولكن أصحاب هذا الصنف من الأغنام يقولون أن انتاجيته أعلى من صنف الأغنام البلدية، حيث يصل سعر الخاروف بعمر عشرة أيام إلى حوالي 150 ديناراً، بينما سعر الخاروف البلدي لا يتجاوز 100 دينار. كما أن سعر هذه الأغنام يفوق سعر الأغنام البلدية بحوالي مائة دينار، وكذلك إنتاجها من الحليب أعلى من إنتاج الأغنام البلدية. ولا يتجاوز عدد أغنام "المخلعاة" في القرية 300 رأساً حسب تقديرات رئيس جمعية الثروة الحيوانية في القرية.

تعتمد أغنام "المخلعاة" كثيراً على الأدوية والهرمونات، لأنها، كما يقول أهل القرية: "مش تاعت بيئتنا"، ولهذا يضطر أصحاب هذه الأغنام إلى الاعتماد على الأدوية للحفاظ على حياتها، ومعظم أصحاب هذه الأغنام يحتفظون بسجل لكل رأس منها من أجل متابعته صحياً. كما يضطر أصحاب هذه الأغنام إلى تفقد مواشيهم بشكل مستمر من أجل التأكد من صحتها أو تزويدها بالأدوية المناسبة.

إن التكاليف المرتفعة لهذا الصنف من الأغنام تجعل عملية انتاجه الطبيعية غير مجدية اقتصادياً، حيث يقوم أصحاب هذه الأغنام بتزويدها بالأدوية والهرمونات التي تجعلها تلد مرتين سنوياً، كما وتُستخدم أدوية خاصة تجعل احتمال ولادة التوائم أعلى.

لا يقتصر الشكل الحالي لتربية المواشي في القرية على هذا الصنف من الأغنام، وإنما يشمل أيضاً الأغنام البلدية التي لا يتم التعامل معها بنفس طريقة التعامل مع أغنام "المخلعاة"، وقد أدى

الاستخدام الكثيف للأدوية والهرمونات مع هذا الصنف من الأغنام إلى حدوث عدة حالات موت فجائية بينها، وينظر أهالي القرية إلى حالات الموت تلك كحسد، وبلغة أهل القرية "صيبة عين".

جدول (12) احصائيات أعداد الثروة الحيوانية في قرية بردلة كما هو في 1.10.2010

الأبقار					الضآن								الماعز							
بلدي		مهجن		المجموع	بلدي		عساف		مهجن		المجموع	بلدي		شامي		مهجن		المجموع
ذ	إ	ذ	إ		ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ		ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ		
12	163	3	17	195	200	3174	72	549	91	702	4788	58	835	5	24	1	19	942

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012.

يقوم أصحاب المواشي ببيع الخرفان في عمر لا يتجاوز الثلاثة أسابيع، وذلك لتجنب احتمال موتها ونفقات إطعامها، وللاستفادة من إنتاج أمهات هذه الخرفان من الحليب. ويتم تسويق منتجات الأغنام من الحليب والأجبان (وكذلك الأغنام) من خلال تجار يأتون إلى القرية لهذه الأغراض.

لقد أدى تقلص أعداد المواشي في القرية إلى إحداث عدة تغيرات على المشهد العام للقرية، فلقد كان مُسطح القرية سابقاً مليئاً بالحظائر الواسعة كي تتسع للأعداد الكبيرة من المواشي والأبقار، وكانت المنازل الطينية للقرية تختفي بين تلك الحظائر. كما أن خروج هذه الأعداد الكبيرة من المواشي إلى المراعي كل صباح وعودتها منها كل مساء كانا يجعلان فضاء القرية في فصل الصيف مليئاً بالغبار، مما يعطيه لوناً بنياً بلون تربة القرية، ويسبب أضراراً صحية كبيرة للسكان، ونتيجة لتقلص أعداد المواشي فقد قلت المشكلة بشكل كبير ولكنها لم تختفِ كلياً.

جدول (13) احصائيات أعداد الثروة الحيوانية في قرية بردلة كما هو في 1.10.2010

عدد الدواجن المرباة		عدد الدواجن المزلية		عدد حيونات العمل		
دجاج لاحم	حبش	دجاج	حمام	الخيول	البغال	الحمير
4500	6000	643	974	4	3	27

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012.

أدى تواجد الأعداد الكبيرة من المواشي في محيط المنازل وفي الطرقات داخل القرية إلى خلو القرية من الأشجار الحرجية والمثمرة، وكذلك من الخضراوات المنزلية ونباتات الزينة، فكان مسطح القرية يشبه الأرض الجرداء التي لا تصلح لنمو أي نوع من النباتات، ويتحدث أهل القرية عن خمسة أشجار حرجية فقط كانت في القرية قبل عام 1995. أما في الوقت الحالي فتحرص الأسر على زراعة الأشجار المثمرة والحرجية داخل القرية، وكذلك نباتات الزينة، فأصبح المشهد العام للقرية يكسوه اللون الأخضر.

حياة القرية في يوم زراعي:

تستغرق المسافة من مفرق القرية على الشارع الرئيسي (طريق رقم 90) إلى أول بناية على يمين الشارع في داخل القرية حوالي الدقيقة، تليها ثاني بناية على جهة اليسار وهي بناية المجلس القروي ومجمع المؤسسات. بعد ذلك تنتشر العديد من المنازل على جانبي الشوارع الداخلية في القرية، وتأتي مدارس القرية ثاني البنايات على الجهة اليسرى للشوارع الداخلية عند مدخل القرية.

تتمازج وتتداخل المنازل مع حظائر المواشي وأشجار المطاط وغيرها من الأشجار الحرجية والمثمرة، بالإضافة إلى المعدات والآلات الزراعية في الساحات في محاذاة المنازل والحظائر والأشجار.

تبدأ حركة سكان القرية منذ الصباح الباكر، أي حوالي الساعة الرابعة فجراً. بعد صلاة الصبح بقليل يستيقظ أغلبية أفراد الأسر في القرية ويبدؤون بالتحرك وكأن كل واحد منهم يعرف المهام الموكلة إليه، فتأخذ النساء بتحضير مستلزمات الذهاب للمزارع من الطعام والشراب، فيما يقوم الرجال بتحضير الاحتياجات للعمل الزراعي. أما الأسرة التي تمتلك بعض المواشي فيقوم جميع أفرادها بعمل ما تحتاج إليه المواشي من حلب الأغنام وإرضاع الخرفان وفصل الأمهات عن صغارها حتى ذهابها للمراعي (أو إطعامها في حال لن تخرج إلى للمراعي). وفي هذا الوقت يتغلب صخب المواشي وثغاؤها على كل الأصوات الأخرى.

بعد ذلك تمتزج أصوات المواشي مع أصوات التراكتورات والسيارات التي تنقل سكان القرية إلى مزارعهم. في العادة يذهب المزارعون عبر وسيلتي نقل، الأولى هي التراكتورات، والثانية هي السيارات غير المرخصة من نوع تويوتا (بيك آب) المعدة خصيصاً لنقل المزارعين والمحاصيل. في نفس هذا الوقت يبدأ الأطفال بالذهاب إلى مدارسهم، وفي فصل الصيف يساعد الأطفال أسرهم في العمل الزراعي أو في رعي الماشية قبل ذهابهم إلى المدرسة، ولكن لضيق الوقت لا يقومون بذلك في فصل الشتاء سوى في الأمور المتعلقة بالفرع الحيواني.

في الفترة ما قبل الساعة الحادية عشرة، قلما تجد أحد سكان القرية داخل مسطح القرية، فجميعهم يتواجدون في تلك اللحظات في العمل في مزارعهم والأطفال في مدارسهم، فتبدو القرية في تلك السويعات وكأنها رازحة تحت منع للتجول، وإذا صدف ورأيت بعض النساء أو الرجال يستظلون تحت الأشجار المحيطة بالمنازل، أو نساءً يقمن ببعض الأعمال المنزلية، أو أطفالاً يلعبون هنا أو

هناك، فبإمكانك أن تستنتج أن تلك الأسر إما قد عادت للتو من المزارع أو ليس لديها عمل زراعي في ذلك اليوم، أو ربما كان هؤلاء من أصحاب المنشئات في القرية، كالدكاكين وورشات الميكانيك والبناشر، والتجار الزراعيين.

أما المشهد العام في المزارع فإنه يعج في تلك الأثناء بحركة المزارعين الذين يقومون بمختلف الأعمال الزراعية، ويغلب مشهد المزارعين وهم يجنون المحاصيل، حيث تلاحظ الرجال يعملون إلى جانب النساء يداً بيد للانتهاء من جني المحاصيل، وترى على جانبي الطرق داخل المزارع أكواماً من الثمار التي قطفت وتنتظر تعبئتها بالشكل المناسب في صناديق الخضار ثم تغلف بالبلاستيك المعد خصيصاً لذلك. ويقوم الكثير من المزارعين بالمستلزمات الزراعية بعد الانتهاء من جني المحاصيل، وغالباً ما يكون ذلك في فترة بعد الظهر، أي بعد عودتهم إلى المنازل وتناول الغداء، وفي أغلب الحالات يذهب الذكور فقط لإنجاز هذه المهمات.

تشهد الفترة الواقعة بين الساعة الحادية عشرة والثانية عشرة عودة بعض المزارعين بالتركتورات وسيارات التويوتا من أراضيهم لتناول الغداء في منازلهم، فيما تشهد الفترات اللاحقة عودة تدريجية غير ملفتة للنظر لباقي المزارعين. وفور الوصول إلى المنازل تشرع النساء بأداء الأعمال المنزلية، وأهمها تحضير طعام الغداء، فيما يقوم الرجال بإنجاز بعض الأعمال خارج المنزل أو في ساحاته، مثل إرسال المحاصيل للتجار، أو زيارة بعض المزارعين للحصول على غرض ما، أو المشاركة في إحدى "القعدات" مع الرجال الآخرين حتى يتم الانتهاء من تحضير وجبة الغداء.

هناك العديد من العوامل التي تتحكم بوتيرة الحياة اليومية في القرية في أي يوم معين، وهذه العوامل مرتبطة بالعملية الزراعية، فكلما زادت كثافة الإنتاج الزراعي قلَّ تواجد السكان داخل القرية وازداد تواجدهم في المزارع، والعكس صحيح. ويقل الإنتاج الزراعي خلال فترتين في السنة؛ فترة

البرد الشديد حيث يحصل بطء شديد في نمو المحاصيل، وفترة الصيف التي لا يكون فيها إنتاج زراعي.

للأطفال مشهدهم المميز الذي يكمل حياة القرية، فهم يستيقظون باكراً مع باقي أفراد الأسرة ويقومون بتلبية احتياجات الماشية، وفي فترات الحر يذهبون مع عائلاتهم إلى المزارع أو يقومون برعي الماشية حتى حوالي الساعة السابعة صباحاً، ثم يعودون إلى منازلهم لينطلقوا من هناك إلى مدارسهم. ثم نراهم من جديد حوالي الساعة الواحدة ظهراً وهم يملؤون طرقات القرية خلال عودتهم من مدارسهم، وبعد أن يختفوا داخل منازلهم تقوم البنات منهم بالمساعدة في الأعمال المنزلية فيما يقوم الأولاد بمعاودة الاعتناء بالمواشي أو الذهاب إلى المزارع أو مجرد اللعب في طرقات القرية.

بعد حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر، أي فترة العصر، تبدأ الحركة الاجتماعية داخل القرية، فيتبادل أفراد الأسر، وخاصة النساء، الزيارات الاجتماعية المتبادلة أو التجمع في باحات المنازل، ويبدأ الرجال بالتجمع على شكل مجموعات في ساحات المنازل أو في الشوارع الحيوية داخل القرية، على المفارق الرئيسية أو بجوار الدكاكين. وفي الربيع تذهب الأسر أحياناً إلى التلال المطلة على القرية للاستمتاع بأزهار الربيع المتنوعة وتناول بعض المأكولات والمشروبات من صنع البيت، فهذه التلال تعتبر فُسَحاً ومتنزهات لسكان القرية للتنفيس والتسلية.

تستمر الزيارات الاجتماعية حتى حوالي الساعة الثامنة مساءً، ويستمر الذكور بالتواجد في ساحات المنازل أو جوانب الطرقات الداخلية حتى حوالي الساعة التاسعة مساءً، ثم تبدأ الحركة بالتراجع تدريجياً حتى حوالي الساعة العاشرة، ثم تمتلئ بعد ذلك أجواء القرية بالأصوات المنبعثة من أجهزة التلفاز؛ أخبار، وبرامج تسلية المختلفة، ومسلسلات التركية والعربية. تقل هذه الأصوات تدريجياً بعد العاشرة، وتبقى الدكاكين مفتوحة حتى الحادية عشرة، وبعد ذلك تغرق القرية في الصمت

والنوم العميق. وإذا سرتَ بعد تلك الساعة من الليل في الطرقات فإنك ستجد معظم منازل القرية مضاءة من الخارج أو تتسرب بعض الأضواء الخافتة من داخلها، ولا يقطع الصمت المطبق على القرية سوى نباح بعض الكلاب أو ثغاء بعض الماشية في الحظائر.

هذا هو مجمل النشاط والحركة اليومية لسكان القرية على مدار السنة، ولكن تختلف الأوقات المناسبة لهذه النشاطات تبعاً لدرجة الحرارة، والتي تنعكس على طبيعة النشاط الزراعي. في أوقات الحر الشديد، وغالباً ما يكون في أشهر الصيف، ينخفض العمل الزراعي إلى حده الأدنى وتشل الحياة اليومية في فترة وسط النهار، حيث تحرص العائلات على إنهاء العمل الزراعي في الصباح الباكر، أي قبل بدء الحر الشديد، وعند الظهر يغرق معظم سكان القرية في القيلولة كي يتفادوا قيظ الظهيرة، ولا تبدأ الحركة والنشاط الاجتماعي إلا في ساعات ما بعد المغرب أو قبله بقليل، وتستمر هذه الحركة والحيوية داخل القرية حتى منتصف الليل أو بعده بقليل، خاصة وأنه لا يكون هناك عمل زراعي في اليوم التالي، حيث تكون السنة الزراعية قد انتهت.

ظظظظظظ

الفصل الثالث: الحياة الانتاجية في بنية استعمارية

حاولت فيما سبق تقديم وصف متكامل لحياة قرية فلسطينية تقع في الأغوار الشمالية، ومن يطلع على ذلك الوصف يلاحظ التغيرات الثقافية والاجتماعية التي طرأت على حياة القرية نتيجة تعرضها لصيرورة تاريخية معينة حدد مسارها وأحداثها خضوع فلسطين لاستعمار بريطاني تلاه استعمار صهيوني لا يزال يهيمن على صيرورة المجتمع الفلسطيني. فالظروف التاريخية والجغرافية والمناخية لمنطقة الأغوار هي التي أدت إلى الأشكال الإنتاجية الحالية في قرية بردلة، والتي تميزها عن غيرها من القرى والتجمعات الفلسطينية.

سأحاول في هذا الفصل تناول بعض القضايا في حياة القرية، والتي تشكل الأساس الذي يعتمده السكان في القرية في إنتاج التشكيلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فيها، ولعل أبرز تلك القضايا هي الزراعة، ثم تليها العلاقات مع السلطات المختلفة.

1. البنية الإنتاجية الزراعية في شرط استعماري:

تتخبط الكثير من الكتابات في تحديد معالم وأشكال الزراعة في الأغوار. ونتيجة للتقدم في أدوات الإنتاج الزراعي في الأغوار، ألصقت بهذه الزراعة صفة الزراعة الرأسمالية. فقد أحدثت التغيرات التي طرأت على الزراعة في فلسطين في ربع القرن الأخير العديد من التغيرات الاقتصادية – الاجتماعية، والتي تعتبر شكلاً متميزاً من نمط الزراعة الشرق–أوسطية، خاصة في فلسطين بحكم خضوعها للسيطرة الاستعمارية المباشرة المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي.

لقد طرأ على شكل الممارسة الزراعية في فلسطين العديد من التغيرات التي كانت بمجملها ناتجة عن تعرض فلسطين لتقلبات سياسية متلاحقة أرغمت الفلاحين على ممارسة عدة أشكال من

العمل الزراعي منذ بداية القرن العشرين حتى الآن، لتتوافق وتتكيف مع الآثار الاقتصادية – الاجتماعية التي يخلفها استمرار الاستعمار وتقلباته في فلسطين.

تسارعت وتيرة التغلغل الرأسمالي في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك نتيجة لتدفق الأموال والاستثمارات الرأسمالية الصهيونية إلى فلسطين في ظل الرعاية والتشجيع البريطانيين لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد أدى التغلغل الرأسمالي الإمبريالي في فلسطين إلى إضفاء النمط الرأسمالي على الممارسة الصناعية والزراعية فيها، فقد استخدمت تقنيات حديثة لأدوات الإنتاج الزراعي، مثل الآلات الزراعية الحديثة، والبذور المحسنة، والأسمدة الحديثة والأدوية والمبيدات الحشرية وغيرها، وبذلك تحول الإنتاج الزراعي في فلسطين من زراعة كفافية إلى زراعة رأسمالية تهدف بشكل أساسي إلى التصدير وتراكم رأس المال.

لم تكن الزراعة الرأسمالية في ظل الانتداب البريطاني لفلسطين هي الشكل الزراعي الوحيد، فانحياز دولة الاستعمار البريطاني للمشروع الصهيوني أدى إلى ظهور شكلين من الممارسة الزراعية في فلسطين، الأول هو ممارسة زراعية رأسمالية تتعلق بالمشروع الصهيوني وتقتصر على اليهود، والثاني هو الزراعة الكفافية التقليدية التي تسعى جاهدة إلى التقدم والتطور في ظل التحديات والعراقيل التي يضعها الاستعمار وهي خاصة بالعرب في فلسطين.

يمثل الوصف السابق للزراعة في فلسطين جوهر كتاب "تطور الرأسمالية في فلسطين" للكاتبة تمار غوجانسكي. ومن أهم مميزات الزراعة في فلسطين الانتدابية، كما تتحدث عنها غوجانسكي، التحول التدريجي نحو الملكية الخاصة للأرض، واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، والزراعة من أجل السوق، والاعتماد على العمل المأجور، وفائض العمالة، وتراكم الديون، والتفاوت الطبقي، وتزايد أهمية مساحة الأراضي المروية ونوع المزروعات ومستوى المكننة في تحديد المعايير لتطور

الزراعة (146- 150). وكما أوضحنا سابقاً فقد تفاوت استخدام هذه المميزات في الشكل الزراعي الممارس في فلسطين الانتدابية بين الزراعة اليهودية والزراعة العربية.

الزراعة في القرية:

يمكن أن نطلق على الشكل الزراعي الممارس في الأغوار بفرعيه الحيواني والنباتي مصطلح "الزراعة في شرط استعماري"، وهذا الشكل هو نتيجة متلازمة مع الاستعمار الصهيوني لفلسطين. وتتقاطع بعض مميزات هذا الشكل الزراعي مع الشكل الزراعي الشائع في الشرق الأوسط، وهو شكل زراعي لارأسمالي ولكنه في كثير من الأحيان محتوى من قبل الرأسمالية.

يتميز الشكل الزراعي في الأغوار باستخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، فكل المزارعين في قرية بردلة يملكون التراكتور ومعداته، والتي تتضمن أدوات الحراثة وأدوات رش المزروعات بالأدوية والأسمدة والمبيدات الحشرية، وكذلك أدوات تغطية المزروعات بالبلاستيك. كما ويستخدم جميع المزراعين في القرية البذور والنباتات المحسنة، مما يجعلهم يستخدمون عدة أنواع من البذور والنباتات لنفس الصنف من المزروعات. كما ويستخدم المزارعون في القرية عدة أنواع من البلاستيك، والتي دخلت إلى القرية تدريجياً نتيجة للوعي بالحاجة إلى استخدامها، فهناك البلاستيك الأرضي والبلاستيك بالأقواس، والشاش، والبيوت البلاستيكية، ولكل منها مميزاتها واستخداماتها الخاصة تبعا للدورات الزراعية والشكل الزراعي الممارس.

تعتمد الزراعة في الأغوار على الري. وقد أدى استخدام تقنية الري بالتنقيط في أوائل الثمانينات إلى تحول نوعي في الزراعة الفلسطينية في الأغوار، بما أحدثته هذه التقنية من توسع في المساحات المزروعة وترشيد استهلاك المياه وتوفير الكثير من الجهد الممارس في الزراعة. ويسيطر

صنفان زراعيان على الزراعة في قرية بردلة، وهما الكوسا في الزراعة المكشوفة والخيار في الزراعة المحمية. كما وتهدف الزراعة في قرية بردلة إلى الإنتاج السلعي الموجه نحو السوق.

هذه الخصائص التي تميز الزراعة في قرية بردلة، تجعلها زراعة رأسمالية دون أدنى شك. ولكن هناك الكثير من الخصائص الأخرى التي تتميز بها الزراعة في قرية بردلة مما يجعلها تتشابه مع الزراعة الشائعة في الشرق الأوسط، يضاف إلى ذلك خصائص أخرى تجعلها زراعة خاصة بالشرط الاستعماري في فلسطين.

تتحدث كاثي وباندلي جلافانيس (1986) عن الشكل الزراعي السائد في الشرق الأوسط، فيقولان أن علاقات الإنتاج اللارأسمالية لا تتحلل بالضرورة في ظل التوسع الرأسمالي، فقد أظهرت دراستهما أن العلاقات اللارأسمالية لا تستمر فحسب وإنما تظهر أشكال وعلاقات لارأسمالية جديدة في بعض الحالات، كاستجابة محددة لتغلغل الرأسمالية في الاقتصاد الريفي، وفي دراستهما للمجتمع الريفي المصري فإن أهم خصائص الاقتصاد الريفي المصري، كما أظهر الكاتبان، هو التحول للإنتاج السلعي البسيط، ويتم الحصول على الأرض من خلال السجيل أو التسجيل وهي ترتيبات إيجارية قصيرة الأجل وغير قانونية، وترتفع عن قيمة الإيجار الرسمي بمقدار خمسة أمثال، والإيجار بالمزارعة، والمشاركة، وتبادل الأراضي، وشراء الأراضي، وقد تكون الأخيرة معدومة، كما يتميز المجتمع الريفي المصري بالتعاون الفلاحي. وتدل جميع هذه الخصائص على استمرار الانتاج العائلي في العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط. ولكن السؤال هنا: كيف تتميز العلاقات الانتاجية الزراعية في قرية بردلة؟

يتميز الإنتاج الفلاحي في قرية بردلة بكونه إنتاج فلاحي عائلي، حيث لا تزال العلاقات العائلية تشكل محور العملية الإنتاجية الفلاحية في القرية، ويرجع الإنتاج الفلاح العائلي في المقام الأول إلى طبيعة البنية العائلية لسكان القرية، لاسيما وأنهم ينتمون في أغلبهم إلى حمولة الصوافطة.

تظهر أشكال الإنتاج الفلاحي العائلي في القرية في كافة جوانب العملية الإنتاجية الفلاحية، وتخضع كافة العلاقات الإنتاجية داخل القرية إلى علاقات عرفية غير رسمية، كالحصول على أراضي جديدة، وتوفير الأيدي العاملة، والبيع والشراء، وغير ذلك.

1. الحصول على الأرض:

تشكل عملية الحصول على الأرض سمة أساسية في العلاقات الفلاحية العائلية داخل القرية، فلقد أدى نقص الأرض الزراعية نتيجة السيطرة الإسرائيلية على الكثير من الأراضي، وبدرجة أقل نتيجة لنظام تفتيت الأرض من خلال نظام الإرث وتزايد أعداد السكان، إلى انتشار الملكيات الصغيرة للأرض، فلا تزيد ملكية الأسرة الواحدة التي يزيد عمر رب الأسرة فيها عن خمسين سنة، عن حوالي 20 دونماً. ولذا تضطر جميع الأسر الفلاحية في القرية إلى الحصول على مزيد من الأرض لرفع حجم الإنتاج الأسري بما يضمن الاستمرار في توفير متطلبات الأسرة الاستهلاكية.

تسعى الأسرة الفلاحية في القرية للحصول على مزيد من الأرض بعدة طرق، وأهم هذه الطرق الإيجار. وترجع ملكية أغلب الأراضي الزراعية التي يتم استئجارها في القرية إلى الأسر التي نزحت عن القرية نتيجة حرب حزيران عام 1967، وجميعها من حمولة الصوافطة، وجميع الأراضي هي أملاك فُتتت بنظام الإرث، ولهذا فإن ترتيب الإيجار يتم من خلال علاقات القرابة التي تربط الأسر المستأجرة والأسر المالكة، والعلاقات بين الورثة داخل الأسرة الواحدة. كما وأن بعض الأسر التي تعيش في القرية تقوم بتأجير أراضيها لأسر أخرى في القرية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب،

أهمها اعتماد الأسر المالكة على دخل آخر غير الزراعة النباتية، وعدم قدرة الأسر المالكة في القرية على توفير الأيدي العمالة اللازمة للعملية الزراعية.

تشكل المشاركة الزراعية (المزارعة) وسيلة أخرى للحصول على أراضي إضافية لاستغلالها في الإنتاج الفلاحي. ويرى تماري "أن المشاركة كمؤسسة إنما تفهم على نحو أصح باعتبارها آلية شديدة التكيف لتوزيع قوة العمل الريفية في العديد من الأشكال الزراعية الانتقالية، أكثر منها كأداة لنزح فائض الفلاحين المعدمين من قبل الملاك في الزراعة التقليدية" (كما ورد في: جلافانيس وجلافينس 1986: 75)، ويرى الكاتبان جلافينس وجلافينس أن دراسة تماري تبين "الطريقة التي كان بها الاحتلال الإسرائيلي ومصادرة الأراضي الفلسطينية يشكلان عوامل رئيسية في تدعيم المشاركة في الزراعة الفلسطينية." (جلافانيس وجلافينس 1986: 76).

وجد هذا البحث عدة أسباب تدعو الأسر الفلاحية في القرية إلى اللجوء لاتفاقيات المشاركة الزراعية للحصول على أراضي إضافية، وهي أسباب تتعلق بطبيعة العلاقات الإنتاجية التي تتحكم بالعملية الإنتاجية العائلية. وبالنسبة للأسرة المالكة فإن أهم أسباب التجائها إلى استخدام هذه الوسيلة هو نقص العمالة من داخل الأسرة، أما إلتجاء الأسر المشاركة لهذه الوسيلة فهو لسببين، الأول هو حاجة الأسر من خارج حمولة الصوافطة للحصول على الأرض والمياه، ذلك لأن هذه الأسر لا تملك أرضاً في القرية ولا يحق لها الانتفاع بالمياه الزراعية، والثاني تجنب المديونية الناتجة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وهذا يشكل أهم أسباب اللجوء إلى استخدام هذه الوسيلة، فالكثير من الأسر الفلاحية داخل القرية تتورط في ديون عالية للتجار الذين يزودونها بأدوات الإنتاج كالبذور والنباتات والأسمدة والأدوية والمبيدات والبلاستيك وغير ذلك. ويزداد حجم المديونية كلما زادت مساحة الأرض المزروعة، وتُحسب تكاليف العملية الإنتاجية بشكلها الطبيعي في القرية على أنها تساوي ثلث الإنتاج،

هذا باستثناء استخدام الأيدي العاملة مدفوعة الأجر. ولهذا تفضل بعض الأسر تجنب هذه المديونية من خلال اللجوء إلى المشاركة الزراعية التي توفر قوة العمل المطلوبة للعمل الزراعي من بين أعضاء الأسر المشاركة نفسها. ويبدو أن اللجوء إلى نظام المشاركة الزراعي، كسلوك المزارعين لتجنب المديونية، لا يقتصر على الزراعة الفلسطينية الخاضعة لاستعمار مباشر، بل ينتشر هذا السلوك الزراعي في الشرق الأوسط، فقد أظهرت دراسة شاجلار كيدر (1981) عن الزراعة التركية "أن شكلاً معيناً من أشكال الإنتاج الفلاحي (المشاركة) يمثل أنسب الأنماط التي يرد بها الفلاحون على مديونيتهم المتزايدة في السلوك الحقلي للسوق الرأسمالية". (كما ورد في: جلافانيس وجلافينس 1986: 73).

إن بيع الأراضي في القرية يشكل الممارسة الأقل حظاً بالنسبة للحصول على الأراضي، ويُرجع بولوك أسباب عدم نشوء سوق حقيقي للأراضي الزراعية في الأغوار الشمالية إلى "اتساع عملية مصادرتها وعدم توافر وثائق تسجيل للأراضي معترف بها رسمياً. ويعوق هذا الأمر قيام زراعة رأسمالية في القطاع الزراعي." (بولوك 1989 :252) إلا أن ما يقوله بولوك لا ينطبق على القرية سوى بجزئه الأول، أي مصادرة الأراضي، لأن الأراضي الزراعية في القرية مسجلة رسمياً في الدوائر الحكومية (الطابو)، والسبب الأكثر أهمية في إعاقة اتساع سوق الأراضي في القرية يرجع إلى البنية العائلية، لأن الاستثمار في الزراعة في الأغوار يتطلب توفر المياة اللازمة للزراعة، وهذا الأمر غير متوفر لسببين متوازيين، الأول هو العرف العائلي الذي يمنع توفير المياه الزراعية للمزارعين من خارج الحمولة، والثاني هو تسارع تقليص كميات المياه التي يزودها الاحتلال الصهيوني للمزارعين في القرية.

2. استخدام الأيدي العاملة:

يعتمد الإنتاج الزراعي في القرية بشكل أساسي على الأيدي العاملة من أفراد الأسرة المزارعة. وفي القرية أعداد قليلة من العمال الزراعيين، وهم في العادة يعملون لدى الأسر التي لا تستطيع توفير الأيدي العاملة اللازمة للعملية الإنتاجية، كما تُستخدَم الأيدي العاملة في فترات متقطعة أثناء ذروة العمل الزراعي، إما في مرحلة زرع النباتات والبذور أو في مرحلة كثافة الإنتاج، أي عندما يكون المحصول "هاجم" حسب تعبير المزارعين في القرية.

جدول رقم (1) عدد العمال الزراعيين الدائمين بأجر في الحيزات الزراعية في قرية بردلة 2010

عمال دائمين بأجر		عمال دائمين من أفراد الأسرة بدون أجر		عمال مؤقتين من أفراد الأسرة بدون أجر		المجموع	
ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ
39	2	206	153	24	50	269	205

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012.

تظهر البيانات في الجدول أعلاه أن الاعتماد الأساسي في توفر الأيدي العاملة في الزراعة هو على أفراد الأسرة، الذين يعملون دون أجر، بحيث تعتبر الأسرة وحدة متكاملة في عملية الإنتاج الزراعي الأسري. ويرى العديد من المزارعين الذين تحدثت معهم أن عدم الاعتماد على أفراد الأسرة في العملية الإنتاجية من شأنه أن يؤدي إلى الاعتماد على الأيدي العاملة المأجورة من خارج الأسرة، مما يضيف تكاليف مالية عالية لعملية الإنتاج بمقدار يفوق حجم المردود الاقتصادي للعملية الإنتاجية.

تحرص أغلبية الأسر الزراعية في قرية بردلة على خلق توازن بين مساحة الأرض المزروعة وقدرة الأسرة على توفير الأيدي العاملة اللازمة من داخل الأسرة، فكلما استطاعت الأسرة توفير القوة العاملة كلما زادت المساحة الزراعية التي تنتفع منها. كما ترتبط هذه العلاقة الطردية بين حجم القوة العاملة في الأسرة وبين مساحة الأراضي الزراعية التي تنتفع منها الأسرة، بحجم الاستهلاك الأسري، فكلما زاد عدد أفراد الأسرة يزداد حجم الاستهلاك، فتقوم الأسرة بزيادة مساحة

الأرض التي تنتفع منها لكي تستطيع تغطية نفقاتها الاستهلاكية. كما وتقوم تلك الأسرة بتكثيف العمل الزراعي لنفس الغرض. هذه العلاقة المترابطة بين كل هذه العناصر، أدت إلى تباين كبير في حجم الحيازات الزراعية للأسر في القرية.

3. التعاون في العملية الإنتاجية:

يعتبر التعاون بين أفراد الأسر الزراعية في القرية وسيلة من وسائل خفض تكاليف العملية الإنتاجية وضمان سير العملية الزراعية. ويتم التعاون بشكل أساسي على أساس العلاقات العائلية والصداقة.

أهم أشكال التعاون الزراعي هو الاشتراك في أدوات الإنتاج، ويكون هذا الاشتراك بين عدد من الأسر التي ينحدر أربابها من نفس الأب، أي بين الأخوة. فمثلاً، استقل أبناء صالح محمد الأربعة كل في مزرعته الخاصة، إلا أنهم يشتركون في امتلاك واستعمال جميع آليات الإنتاج، التراكتور وما يتبعه من المعدات اللازمة للزراعة، والسيارة التي يستخدمونها في الوصول إلى المزارع. وينتج عن هذه الشراكة في أدوات الإنتاج الاتفاق على تقسيم أوقات استخدام الآلات الزراعية ومساعدة بعضهم البعض في الكثير من العمليات الزراعية كي يتجنبوا أي تأخر في موعد الزراعة. كما وينتج عن هذه الشراكة تبادل بعض أدوات الإنتاج مثل البلاستيك والشاش والأسمدة والمبيدات الحشرية والأدوية وغير ذلك. كما يشترك أبناء صالح محمد في معاديد المياه، حيث تروى مزروعاتهم من خلال معاديد المياه التي تعود ملكيتها إلى الأب وتلك التي يستأجرونها، فيقوم الأخ الأكبر بإجراء الترتيبات اللازمة لاستئجار معاديد المياه الضرورية لمزروعاتهم من أقاربهم في الأردن، ويتفق الأخوة على أن يقوم كل اثنين منهم بشكل دوري بالإشراف على عملية ري مزروعات جميع الأخوة. ويوجد في القرية الكثير من الأخوة الذين لم يستقلوا عن بعضهم البعض في الأراضي الزراعية بالرغم من استقلالهم الأسري.

ەەەەەە

كما ويجري التعاون بين الأسر الزراعية في القرية من خلال التبادل في أدوار المياه، فعندما تكون إحدى الأسر بحاجة إلى دورتها في الري قبل موعدها، سواء كانت لأسباب تتعلق بالزراعة الحديثة للنباتات أو البذور أو لتزويد المزروعات بالأسمدة أو الأدوية، ولا تكون تلك الأسرة قادرة على انتظار مجيء دورها العادي، فإنها تتفق مع أسرة أخرى على أن تأخذ دورها إذا رأت الأخيرة أن مزروعاتها تستطيع الانتظار. هذه العملية تخلق تعاوناً مستمراً بين الأسر الزراعية عندما تضطر إحداها لطلب العون من أسر أخرى. وتشكل علاقات الصداقة والقرابة أهم العوامل التي تؤدي إلى التعاون في العملية الإنتاجية.

4. زراعة كفافية بشكل جديد:

الزراعة في قرية بردلة هي زراعة متطورة وتحاول دوماً مواكبة التكنولوجيا التي تتطور باستمرار في العملية الزراعية. فالمزارعون في القرية يستخدمون بشكل مستمر أنواعاً جديدة ومحسنة من البذور والنباتات، وكذلك الأسمدة والأدوية، كما ويقومون باستمرار بتجربة أصناف جديدة من البذور والنباتات في القرية، ولهذا يوجد العديد من الأنواع لكل صنف من أصناف الخضار، حسب ملاءمتها للدورة الزراعية. فمثلاً، يستخدم أهالي القرية عدة أصناف من بذور الكوسا: فيتا، وديما، وهمر، وجودة، وياسمين، وكاتيا، وكاليفونيا، وريتما وغير ذلك، وكذلك عدة أصناف من نبتة الخيار، منها روكت وأسيل. كما أن الهدف من الزراعة في القرية هو للتبادل السلعي الموجه نحو السوق. ولكن ما الذي نقصده في الزراعة الكفافية هنا؟

تتحدث الأدبيات التي تناولت الزراعة في فلسطين عن أن نمط الزراعة الذي كان سائداً في فلسطين تاريخياً هو النمط التقليدي، خارج التبادل السلعي، والذي يعتمد بشكل أساسي على آليات وتقنيات تقليدية لأسباب تتعلق بمشاعية الأرض، وتدني مستوى حجم الإنتاج الناتج عن عدم استخدام

التقنيات الحديثة، وعدم وجود تمايز طبقي داخل القرية. ونتيجة لعدم وجود التبادل السلعي في الزراعة، كان المزارعون يقومون بدفع الضرائب عينياً وليس نقدياً (أنظر: غوجانسكي 1987).

إن الارتفاع في إنتاجية الأرض نتيجة استخدام أدوات إنتاج حديثة ومتقدمة، وتغير هدف الزراعة من زراعة بقصد الاكتفاء إلى زراعة سلعية موجه نحو السوق، لم يغيرا البنية التي تتحكم بالزراعة الفلسطينية، وذلك لوجود عدة سمات مشتركة بين الزراعة الكفافية والزراعة بهدف التبادل السلعي كما هو سائد حالياً في القرية، وهذه السمات هي:

- تشكل الزراعة بفرعيها (النباتية والحيوانية) عصب الحياة الاقتصادية في القرية، حيث يعمل أكثر من 98% من أهالي القرية في الزراعة، بينما يعتمد الآخرون على الزراعة بطريقة غير مباشرة.
- الاعتماد بشكل أساسي على الأسرة في توفير الأيدي العاملة اللازمة للزراعة، وبهذا تشكل الأسرة وحدة إنتاجية متكاملة ومستقلة.
- خضوع المزارع في كِلا نمطي الإنتاج لابتزاز مزدوج، الأول من قبل تجار الأدوات الزراعية، والثاني من قبل تجار التسويق، وهو بذلك غير قادر على التحكم بأدوات الإنتاج والإنتاج نفسه.
- مديونية المزارعين لا تختلف بين نمطي الإنتاج، فقد كانت الأسر الزراعية في فلسطين العثمانية والانتدابية تخضع لابتزاز من قبل جامعي الضرائب والتجار في المدن، مما كان يؤدي في النهاية إلى سيطرة هؤلاء على أدوات الإنتاج والمحصول، وهذا يتشابه مع المديونية الكبيرة التي يقع فيها المزارعون في القرية لصالح تجار الأدوات الزراعية.

- عدم وجود تمايز طبقي واضح المعالم بين الأسر في القرية، حيث يوجد تشابه كبير في نمط المعيشة بين جميع الأسر في القرية، وهذا التشابه ناتج عن التشابه في ظروف العملية الزراعية التي تخضع لها جميع الأسر في القرية.
- خضوع نمط الاستهلاك في كِلا نمطي الإنتاج، التقليدي والسلعي، لطبيعة التغيرات الثقافية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، حيث أن زيادة حجم الإنتاج الزراعي وتبادل الإنتاج السلعي لم يؤديا إلى تراكم مالي، فلا تزال مدخولات الأسر من الإنتاج الزراعي تتعادل مع حجم الاستهلاك، وفي حالات قليلة تقل عن حجم الاستهلاك نتيجة انخفاض الأسعار أو تعرض المحاصيل لأحوال طبيعية مدمرة. ويعبر شايانوف عن تلك المعادلة في كتابه "نظرية الاقتصاد الفلاحي" بأن "العائلة الفلاحية هي في نفس الوقت وحدة إنتاج واستهلاك، بحيث لا يتحدد الإنتاج بدافع الربح، وإنما بتحقيق توازن بين احتياجات الإعاشة الأساسية للعائلة وبين مشقة العمل. إن هذا التوازن بين العمل والاستهلاك يتأثر بحجم العائلة، وبالتناسب بين الأعضاء العاملين وغير العاملين." (كما ورد في جلافانيس وجلافينس 1986: 49) ولكن هذا لا يعني أن العاملين الزراعيين لا يسعون دائماً إلى الاحتفاظ بالفائض لأنفسهم.

يعبر مزارعو القرية عن عدم التوازن بين مداخيلهم الزراعية وحجم الاستهلاك من خلال عدد من المقولات التي يرددونها مثل: "بنوكل في البصل أكل"، "بنشتغل للسولارات"، "المَزارع فاشلة"، "المَزارع للبنات"، "الزراعة مقامرة، الرابح فيها خسران"، "بنشتغل للتجار".

5. خضوع الزراعة لبعض المحددات الاستعمارية:

ففففففف

بعد أن شكل الاستعمار لفلسطين الصيرورة التاريخية للمجتمع الفلسطيني، وذلك بالتبعية البنيوية التي تربط البنية الإنتاجية لكلا الطرفين، لا يزال المجتمع الفلسطيني –على عكس الكثير من الدول العربية– يخضع لعملية تشكيل قسري بحكم العلاقة الاستعمارية/العسكرية المباشرة التي تتحكم فيه.

إن الشكل الاستعماري/العسكري المباشر للصهيونية هو الذي يتحكم بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لقرية بردلة. لقد فقد سكان القرية آلاف الدونمات نتيجة الموجات المتلاحقة من الاستيلاء الإسرائيلي العسكري على أراضي القرية، فقد حرموا من أراضيهم نتيجة النكبة (أراضي القبانية ومقحوز والردغة التي تزيد جميعها عن 70 ألف دونم)، كما استمرت عمليات المصادرة بعد النكسة عام 1967 بالاستيلاء على سهل قاعون ومصادرة أراضي إضافية لإنشاء مستوطنة "محولا"، بالإضافة إلى مصادرة الكثير من الأراضي فيما بعد واعتبارها مناطق عسكرية مغلقة.

إن انحسار التسويق داخل الضفة الغربية والتضييق الشديد على التسويق إلى الكيان الصهيوني، يتعارضان مع منطق الزراعة الرأسمالية التي تتطلب انفتاح الأسواق وسيطرة قوانين العرض والطلب. وعلى الرغم من الكميات الكبيرة من الإنتاج الفائض عن حاجة القرية، فإن تسويق هذا الإنتاج في المدن القريبة لا يختلف كثيراً عن التسويق الذي كان يقوم به الفلاح الفلسطيني في الزراعة التقليدية في المركز المديني القريب من قريته للحصول على بعض الاحتياجات للاستهلاك، وبهذا فإن انحسار التسويق الذي يشكل أحد نتائج الاستعمار الصهيوني لفلسطين حال في الواقع دون التحول إلى الزراعة الرأسمالية.

إضافة إلى ذلك، فإن السيطرة الإسرائيلية المباشرة على مصادر المياه تعد أحد أهم العقبات التي يخلقها الاستعمار الصهيوني أمام تطور الزراعة الفلسطينية، وبالتالي فمن المتوقع في السنوات

القليلة القادمة أن يتفاقم عدم التوازي بين المساحات الزراعية والزيادة السكانية، نتيجة لعدم توفر المياه.

إن غياب الدولة الراعية للعمليات التطويرية، وهيمنة القوة الاستعمارية الصهيونية الهدامة للعمليات التطويرية عوضاً عن ذلك، شكلاً أزمة بنيوية في القطاع الزراعي الفلسطيني وأديا إلى استخدام الآليات والوسائل الرأسمالية في العملية الزراعية في بيئة غير ملائمة لها، فورّط استخدام هذه الوسائل المزارعين الفلسطينيين في علاقات تبعية مع الاستعمار الصهيوني، باعتبار هذه العلاقات حتمية تطويرية للاستمرار في العملية الإنتاجية، كضرورة استخدام البذور والنباتات المحسنة والأسمدة والمبيدات والأدوية، وأغلبيتها تستورد من مصادر إسرائيلية، وبالتالي يتم استخلاص الفائض من الفلاحين لصالح هذه المصادر، وهذه العملية كما تقول هيلين "تنشأ بالضرورة عن تمفصل نمط الإنتاج الرأسمالي مع أنماط الإنتاج اللارأسمالي داخل بنية اجتماعية واحدة." (كما ورد في جلافانيس وجلافينس 1986: 72). ولهذا يمكننا أن نقول أن وجود المزارعين الفلسطينيين في علاقة التبعية تلك يجعلهم جنوداً في خدمة المصالح الاستعمارية الصهيونية دون القدرة على التأثير في مسارها.

2. العلاقة مع السلطة:

تتميز علاقة سكان قرية بردلة مع السلطة الفلسطينية باستخدام خطابين، الأول هو الخطاب العلني في حضرة السلطة، والذي يركز عادة على العلاقة الودية بين الطرفين ويحتوي على إيحاءات من قبل سكان القرية بالخضوع والمهادنة، والآخر مستتر يُستحضَر في غياب السلطة. ومن الجدير بالذكر أن الخطاب الأخير يمثل السياسة الفعلية لأهالي القرية.

يمارس أعضاء الطرفين –أهالي القرية والسلطة – خطابين مختلفين، أحدهما علني أمام الطرف الآخر، والثاني مستتر أمام بعضهم البعض. يقول جيمس سكوت أن "الخطاب المستتر إنما

تتتتتتتت

ينتج من أجل جمهور مختلف وتبعا لضوابط سلطوية مختلفة عن تلك التي تنتج الخطاب العلني" (سكوت 1995: 18)، ولهذا لا يمكن أن يمثل الخطاب العلني حقيقة العلاقة التي تربط السلطة مع أهالي القرية.

في الحالة التي تتوافق فيها ممارسات السلطة تجاه مجموعة سكانية معينة، فإن السلوكيات التي تتبناها المجموعة تجاه السلطة تصبح ثقافة جماعية. يقول سكوت: "إن الفرد الذي يشعر أنه قد أهين، قد ينمي داخله استيهامات شخصية تتعلق بالثأر والمجابهة، ولكن حين تكون الإهانة مجرد تنويع على الإهانات التي توجه، منهجياً، إلى عرق بأكمله، أو إلى شريحة من الناس، فإن الاستيهامات تصبح عند ذلك نتاج ثقافة جماعية. ومهما كان الشكل الذي تتخذه- سخرية تلعب خارج المسرح... فإن هذا الخطاب المستتر الجماعي يكون أساساً من أجل الوصول إلى رؤية ديناميكية لمسألة علاقات القوى." (سكوت 1995: 22)

إن الظروف التاريخية التي خضعت لها فلسطين أنتجت سلطة استعمارية تقوم بتشكيل صيرورة المجتمع الفلسطيني، ونتج عن تلك الصيرورة مؤخراً سلطة أخرى ليس لها دور حقيقي في تشكيل صيرورة المجتمع الفلسطيني بمعزل عن السلطة الأولى. لقد قوضت السياسات التي تتبناها السلطة الاستعمارية تجاه المجتمع الفلسطيني قدرة السلطة الفلسطينية على ممارسة سياساتها ونفوذها، كما وجعلت تلك القدرة تتفاوت من منطقة إلى منطقة أخرى.

إن وجود سلطة فعلية للاستعمار الصهيوني في القرية وعدم وجود مثل هذه السلطة للسلطة الفلسطينية، أديا إلى وجود اختلاف في شكل الممارسات والسلوكيات لدى سكان القرية تجاه السلطتين. في هذا الموضوع، يقول سكوت أنه "بمقدار ما يكون كبيراً حجم التفاوت في القوة بين المهيمن والخاضع، وبمقدار ما تكون القوة بينهما ممارسة بشكل يزيد تعسفه، ستكون إمارات التعبير المعلن

ثثثثثثث

كما يبديها الخاضعون أكثر ميلا لاتخاذ شكل طقوسي مضخم. أي بكلمات أخرى، كلما كان القوي أكثر خطراً، كان القناع أسمك". (سكوت 1995: 16)

العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية:

أهم مظهر من مظاهر علاقة سكان القرية بالسلطة الفلسطينية هو وضع المجلس القروي للقرية في الوقت الحالي. يرى أهل القرية في المجلس القروي تجسيداً للتواجد الرسمي للسلطة الفلسطينية في القرية، ولا يقوم المجلس القروي فعلياً إلا بمتابعة والإشراف على موضوعين أساسيين في حياة القرية هما المياه والكهرباء.

لقد قلنا سابقاً، عندما تناولنا قضية المياه في القرية، أن أهالي القرية لم يقوموا بتسديد مستحقات المياه عن القرية منذ عام 1998، وهكذا تراكمت الديون على القرية لصالح سلطة المياه الفلسطينية، حيث وصلت هذه الديون حسب ما أفاد أهالي القرية إلى حوالي 12 مليون شيكل حتى عام 2009، وهذا يتشابه إلى حد كبير مع وضع الكهرباء في القرية. وتذبذب دفع مستحقات الكهرباء في القرية خلال الأعوام الماضية، فلم يمتنع الأهالي عن دفع مستحقات الكهرباء لوزارة الحكم المحلي الفلسطينية بشكل قطعي كما هو الحال في قضية المياه. ولكن في الأعوام التي تلت عام 1998 أخذت نسبة السكان الذين يمتنعون عن دفع جميع مستحقات الكهرباء أو جزء منها تزداد تدريجياً، وهذا أدى بدوره إلى تحويل عدادات الكهرباء في المنازل إلى نظام الدفع المسبق، فابتكر سكان القرية آليات تقنية داخل هذه العدادات لضمان استمرار وصول الكهرباء إلى المنازل دون شحن البطاقة. وحسب ما أفاد موظف في المجلس القروي فإن فاتورة الكهرباء الشهرية للقرية تصل إلى حوالي 85 ألف شيكل، يُجمَع منها مبلغ لا يزيد عن 2000 شيكل شهرياً.

ججججج

في عام 2009 حصلت حادثة قتل في القرية كانت أسبابها، كما أفاد أهل القرية، تتعلق بإشكالية الكهرباء في القرية، وتحديداً تركيب عدادات الدفع المسبق. يتحدث إبراهيم عن العلاقة بين حادثة القتل ومشكلة الكهرباء فيقول:

الزلمة بقى رئيس مجلس. الزلمة أجا يطبق القانون يعني، واتسرع. بدنا نركب عدادات، بدنا نركب عدادات؛ من الـ 2000 لليوم! من الـ2006 الناس بتدفعش، مرة وحدة انت تيجي تُعْصُر الناس، بدكم تدفعوا كهربا وبدي أركبلكم ساعات! بقت صعبة على الناس. يعني بدك تقول، الزلمة بمساعدة السلطة، بمساعدة الشرطة، طبق القانون، ركب، بس ركب كيف؟ غصبٍ عن الناس. كل واحد صار حاطط له إشي في قلبه. ظلت الأمور، الناس شافتها إنّ فرضها عليهم فرض. يوم يا سيدي، عندهم عرس لأخوه، بروحوا ناس بيطفوا الكهربا عند الأمّان الغيداني، هذا اللي عند المزارع، بطفوا الكهربا على العرس، حذلقة. قامت القيامة. صاروا يستفسروا. قيم من هين وحطوا من هين، دريوا (عرفوا) الجماعة هون إنّ هالشب مع واحد اسمه عامر هم اللي عاملين الوضع. والله يا سيدي صاروا يتحلفوا له. التقوا مع بعض، ضربوا إبن زياد هاذ، مش الشب اللي مات، أخوه. ضربوا ولادة (أبناء) أبو عامر، مش عامر أخرى، وصارت المشكلة. صار إطلاق نار في المشكلة. كل المشكلة بقتش عشر دقايق. صار إطلاق نار، انجرح الشب هاذ. وصل العفولة الا هو منتهي. قامت لقيامة بعدها.

تقع القرية في مناطق خارج نفوذ السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا تستطيع الوصول إليها إلا بتنسيق مسبق مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي، وقد تستغرق إجراءات التنسيق أكثر من ثلاثة أيام، وبالتالي لا تستطيع السلطة ممارسة نفوذها وهيمنتها بطريقة تضمن لها فرض القوانين. يقول ضرار:

بلد مكهربة من المشاكل، والسلطة بدها مصاري حق كهربا ومي. أنو (أي شخص) بقول لك بدي أصير رئيس مجلس عشان يصيروا يسبوا أبوي صبح ومغرب؟ ولا عاملة النفوذ هون اللي تعمل الها شرعية. يعني اللي بتقاتل هون ببعتوله تبليغ، بروحش، والسلطة ما الهاش حكم هون، إذا

قبضوه في طوباس قبضوه، وإذا بدوش يروح بقعد هون 24 سنة، ما بقــدروش يســاووا معــاه إشي، لانه فش إلهم نفوذ هون. لو إلهم مركز شرطة مثلا، ممكن يكون رئيس المجلس محمي، إذا أجا قال بدي كهربا وتخلف احمد (عن الدفع)، في شرطة. بس لما فش سلطة وفش حكومة، شــو رئيس المجلس إبن البلد، بسبوا أبوه في اليوم 7000 مرة، شو بيغدر يساويلهم؟ الناس بــدهاش تدفع، بقولوا لك كل الغور مش دافع، وبقول لك الكهربا إلنا والمي إلنا، ليش ندفع؟ ومع الســلطة مهملة موضوع الغور، الغور الوسط والجنوبي مش دافعين، إنت تيجي تدَفــّعني أنا ليش؟ مــاهي المي إلي، الماطور إلي، البير إلنا، لبردلة، شو بدك مني حق المي؟ هاي هي حســابات النــاس. بعدين الناس صار عندها قناعة، هاي الكهربا والمي مدعومة، السلطة بتدفع عنــي، وانــا ادفــع ليش؟ إذا ما بصير من السلطة نفسها دور تعمل إلها قيمة هون في الغور، ما بتقدر تعمل إشــي. طيب جاري مش دافع، وجاري مش دافع، وجاري مش دافع، طيب أنا كيف بدي أدفع؟ لو تقــول للناس ركبوا ساعاتكم وتعالوا اشحنوا في بلاش من المجلس، بس ركبوا الساعات، بدناش ساعات محلولة، وتعال عند ضرار واشحن كل يوم في 100 شيكل، بقبلش، بقول لك ما أنا بركب بدون ما أدفع، ييجوا يسجلوا عليّ دين.

يوجد العديد من أفراد القرية ممن هم مطلوبون للشرطة الوطنية الفلسطينية نتيجة مخالفات ارتكبوها، إلا أن عدم قدرة الشرطة الفلسطينية على الوصول إلى القرية إلا بتنسيق مسبق مع سلطات الاحتلال الصهيوني أدى إلى تشجيع هؤلاء المطلوبين وغيرهم للتمرد على السلطة الفلسطينية حتى وصل عددهم إلى حوالي 100 مطلوب، ولا يبدو أن لهذه الإشكالية أي حل قريب. في ليلة الجمعة/السبت الموافق 23/22 آذار 2013، اقتحمت الشرطة الفلسطينية القرية (بتنسيق مع سلطات الاحتلال) حوالي الساعة العاشرة مساءً من أجل القبض على المطلوبين لديها من أهالي القرية، واستمرت عمليات التفتيش عن المطلوبين حتى الساعة السابعة صباحاً، لكنهم في النهاية لم يتمكنوا من

القبض سوى على 16 شخصاً من أصل 100 شخص، حيث تمكن المطلوبون الآخرون من الفرار إلى المزارع والتلال المطلة على القرية.

إن إهمال القرية من الدعم التنموي الحكومي، إضافة إلى الصورة النمطية السلبية التي يتداولها أهل القرية عن السلطة (من أهمها العمالة لإسرائيل، والفساد المالي، والمحسوبية)، خلقا ثقافة جماعية لدى أهل القرية بالامتناع عن تسديد المستحقات عليهم، ولذا فإن ممارسات وسلوكيات أهالي القرية في الامتناع عن دفع المستحقات تعتبر آلية من آليات المقاومة التي يتبنونها تجاه هذه السلطة. يقول ضرار:

والسلطة دايرة علينا، قال: إحنا بنقدرش نزدلكم مي، لإنه مش دافعينها، إحنا دافعينها كسلطة، ادفعولنا حق المي بنزدلكم المي. يا عمي من وين ندفعلكم؟ هذا هو الدعم اللي بتقدموه للمزارعين في الأغوار؟ كنا في جلسة مع المحافظ من شهر تقريبا. كمجالس، طلب منا ندفع المي الجديدة ونجدد القديمة. علينا قديم على مستوى الغور الشمالي كلياته (كله) 19 مليون على 14 سنة، بنخرّف على (نتكلم عن) 1998. في 1998 وقفنا الدفع بشكل نهائي. لحد اليوم، علينا دين 19 مليون. قلت له: يا دكتور، 19 مليون السلطة مش قادرة تتحملهم عن أهالي الغور، ما هنّ طَشة (مشوار) وزير على روسيا، قل لي، السلطة كيف بدها تتحمللكم 12 المليون؟ أما أنا محطم كمزارع، وتيجي إنت تحط عليّ حمل، ما في. كله خراريف في الهوا. الغور، والغور، والغور! بغنو في الغور. كان عنا قبل يومين (يقصد سلام فياض)، قال شدوا على حالكم وادفعوا الكهربا، قال عشان نعزز الصمود. طيب عززني إنت يا أخي، عززني إنت! تطلع المستوطنات حوالينا كيف!

يضيف إبراهيم عن نظرة السلطة تجاه سكان قرية بردلة:

الجماعة [سكان عين البيضا] ساقوها إنه كل إشي لازم إلنا، وهذول الجماعة بحرقوا الجمعيات، وهذول بحرقوا المقرات وهذول... والسلطة يا سيدي داحلة معهم، الحق يقال. أنا بحكي لك مثل: بقينا في البيضا، أجا السفير الصيني، جابه المحافظ. هسا يا سيدي، السفير الصيني جايب عشر

كمبيوترات لمدارس عين البيضا. مدير مكتب المحافظ، واحد إسمه حسام، قال للمحافظ: يا دكتـــور خلينا نوخذه على بردلة يتبرع له أخرى في عشر كمبيوترات لمدارس بردلة. قال له: إذا راح على بردلة إنت بتحميه ذا اطلقوا عليه النار؟ قال له: شو يا دكتور يطلقوا عليه النار؟ ليش إحنـــا فـــي رفح؟ يعني إذا هذا المحافظ متشبع بالصورة هاي، إن هذول بطلقـــوا النـــار وبهـــاجموا الســـلطة وبهاجموا كذا، الوضع سيء لليوم بقول لك.

لا تزال العلاقة بين سكان قرية بردلة والسلطة الفلسطينية علاقة صراع سلطوي على مستوى القوى، وتتجلى هذه العلاقة برفض إجراء انتخابات وتشكيل مجلس قروي في القرية، علما بأن هذا المجلس يعتبر الجسم الرسمي الذي ينظم العلاقة بين سكان القرية والسلطة الفلسطينية، فرفض تشكيل المجلس يحمل عدة معاني، أهمها رفض تكوين علاقة رسمية مع السلطة الفلسطينية.

العلاقة مع الكيان الصهيوني:

يمكن الحديث عن العلاقة بين سكان قرية بردلة وسلطات الاحتلال الإسرائيلي في ثلاثة جوانب أساسية تتميز كلها بوجود خطابات ضمنية بين الطرفين، وهذه الخطابات هي خطابات مستترة ولكن الطرفين يعرفان القواعد التي تحكم تلك العلاقة دون التعبير عنها علناً. وهذه الجوانب الثلاثة هي: آليات العلاقات التجارية، وقضية المياه في القرية، وبناء "العزب" في المناطق التي اعتبرتها سلطات الاحتلال مناطق عسكرية مغلقة.

يتطلب تصدير الخضار إلى داخل إسرائيل عدداً من الإجراءات تحدثنا عنها سابقاً، ولكن ما يهمنا هنا هو كيفية الحصول على عينات من المحاصيل التي سيتم تصديرها، وأسماء المزارعين الذين

تؤخذ تلك العينات من مزارعهم. فالعينات التي تعطى للإسرائيليين هي عينات قلما تكون واقعية، فالعديد من التجار يحضرون تلك العينات من أماكن مختلفة ولا يتم بالضرورة الحصول عليها من عند المزارع الذي تسجل على اسمه، فقد يجلب الوسيط الفلسطيني تلك العينات من محلات بيع الخضار في طوباس أو نابلس أو أريحا ويدعي أن تلك العينات هي من عند المزارع الفلاني. أما أسماء المزارعين التي يرسلها التاجر الفلسطيني إلى سلطات الاحتلال كي يحصل منها على ترخيص بالتصدير، فقد تكون لمزارعين افتراضيين، أي لأفراد لا يمارسون العمل الزراعي ولا يملكون أراضي زراعية، وبالتالي تكون كميات الخضار التي تصدر إلى إسرائيل بأسماء هؤلاء الأشخاص بدون أن تكون في الحقيقة لهم.

نلاحظ أن السياسات التي يتبناها سكان القرية تجاه المحتل الإسرائيلي تنعكس في سلوكيات وممارسات الغش والخداع، فالآفاق والخيارات الضيقة للتسويق، التي خلقها الظرف الاستعماري، جعلت السكان يتبنون آليات للتحايل على هذا الظرف الاستعماري وتبني آليات مقاومة تجاه الطرف الذي أنتج هذا الظرف.

الجانب الثاني للعلاقات بين سكان القرية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي ينحصر في موضوع المياه. لقد أدى التقليل التدريجي في كميات المياه التي يحصل عليها سكان القرية، مع الزيادة الطبيعية للسكان، إلى ازدياد الحاجة إلى كميات إضافية كبيرة من المياه لتغطية احتياجات القرية من المياه للأغراض المنزلية والزراعية، مما اضطر سكان القرية إلى عمل فتحات (غير قانونية) للمياه على الأنبوب المركزي الإسرائيلي الذي يزود المستوطنات في الأغوار الشمالية بالمياه. وهناك عدة دلائل تشير إلى أن الإسرائيليين يعرفون بوجود هذه الفتحات داخل القرية، وأولى تلك الدلائل أن جميع المزارعين في القرية يستفيدون من هذه الفتحات، وبالتالي يعلمون جميعاً بوجود تلك الفتحات

وبأماكنها، فلم يعد ذلك سراً يخفى على أحد. والدليل الثاني على معرفة الإسرائيليين بوجود تلك الفتحات هو التصريح المباشر بذلك من قبل المشرف الإسرائيلي على المياه في القرية، ويروي لنا العبد العوسق أنه جلس في إحدى المرات مع مشرف المياه الإسرائيلي وطلب منه أن يزيد حصة البلد من المياه، فرد عليه المشرف الإسرائيلي بالتصريح بأن الأنبوب الإسرائيلي الموجود تحت الأرض في القرية يحتوي على العديد من الفتحات التي تزود القرية بالمياه. ولكن الإسرائيليين يحتفظون بهذه المعلومات لأنفسهم ولا يفصحون عنها ليحافظوا على الصورة التي رسمها لهم أهالي القرية.

إن هذه الآليات التي يستخدمها أهل القرية تهدف بالأساس إلى التقليل من حرمانهم المجحف من المياه، وهم يعتبرون هذه الممارسة استرجاعاً من وراء الستار لمياه القرية التي استولى عليها الاحتلال. لقد أصبحت هذه الممارسة (غير المشروعة) آلية متفقاً عليها لمقاومة الاحتلال، فهي عبارة عن ثقافة جماعية يشترك فيها أهل القرية جميعاً ويشجعون على ممارستها ويتطلعون إلى المزيد منها كلما اقتضت الحاجة.

من هذا المنطق نفهم أن العلاقة بين أهل القرية والإسرائيليين تحكمها ممارسات مستترة يعرفها كلا الطرفين، فالإسرائيليون يقللون تدريجياً حصة القرية من المياه، وأهل القرية يقابلون ذلك باختراق الأنبوب الإسرائيلي والحصول على ما ينقصهم من المياه لتلبية احتياجات القرية المختلفة. وربما يقدم الإسرائيليون مستقبلاً على التدخل لإغلاق بعض هذه الفتحات إذا وجدوا أن كميات المياه التي يستولي عليها أهل القرية تزيد عن الكمية التي ترغب إسرائيل بتزويدهم بها.

الجانب الأخير من علاقة أهل القرية بسلطات الاحتلال الإسرائيلي تخص أصحاب الثروة الحيوانية في القرية. تعتبر سلطات الاحتلال الأراضي المحيطة بالقرية (التلال والجبال) مناطق عسكرية مغلقة، مما يجعل المساحات المسموح بها بالرعي ضيقة وغير كافية. ويقاوم أصحاب الثروة

الحيوانية القوانين الإسرائيلية الخاصة بهذه الأراضي فيخترقونها بمواشيهم، وبالمقابل يُقدم الإسرائيليون في بعض الأحيان على مصادرة المواشي، كما يقومون بهدم الخيم والبراكيات التي تبنى في تلك المناطق وترحيل سكانها، إلا أن أصحاب الثروة الحيوانية يعاودون تحدي الإسرائيليين من خلال التواجد المستمر في تلك المناطق لأهداف الرعي والتعزيب.

العلاقة مع التجار:

يتعامل أهل القرية مع نوعين من التجار؛ التجار الذين يزودون المزارعين بالأدوات الزراعية كالبلاستيك والأدوية والمبيدات وغيرها، والتجار الذين يقومون بتسويق المحاصيل الزراعية.

تتكون العلاقة بين تجار الأدوات الزراعية والمزارعين في القرية من علاقات مستترة تجري حسب قواعد يوافق عليها الطرفان دون التصريح العلني بذلك. يقوم التجار بتزويد المزارعين بالأدوات الزراعية المطلوبة مع هامش ربح قد يصل إلى 100%، وجميع المزارعين يحصلون على تلك الأدوات خلال الموسم الزراعي بالدين، وبهذا يسجل التجار ثمن تلك الأدوات بالأسعار التي يرغبون فيها. يقول أحد المزارعين: "بتروح عند نائل بتوخذ اللي بدك اياه وبتظل طالع، ما بتسترجي تسأله عن السعر، لأنه اذا سألته بقول لك إدفع، وانت من وين بدك تعطيه؟ ما بكون معاك شيكل."

يعرف المزارعون هامش الربح الذي يفرضه التاجر عليهم دون الاعتراض على ذلك، حيث يستدلون على هذا الهامش من خلال مقارنة الأسعار التي يطلبها هؤلاء التجار بالأسعار في المحلات التي تقع خارج الأغوار، وخاصة في نابلس.

يقوم بعض المزارعين في نهاية الموسم بتسديد هذه الديون ولكن ليس بالكامل، أي يدفعون حوالي 80% من تلك التكاليف ويضاف الباقي إلى التكاليف في السنة الزراعية التالية، وهكذا تتراكم الكثير من الديون على بعض المزارعين، والبعض لا يسدد أياً من تلك الديون التي تتراكم عبر السنين، وبالتالي يوقف تاجر الأدوات الزراعية تزويد المزارعين الذين لا يسددون أياً من ديونهم، فيتحول هؤلاء المزارعون إلى تجار آخرين أو إلى الشراكة مع مزارعين آخرين لكي يضمنوا الحصول على الأدوات الزراعية التي يحتاجون إليها.

لقد أدى هذا الشكل من التعامل التجاري إلى تراكم الكثير من الديون على المزارعين في القرية لمثل هؤلاء التجار، وهذا يتعلق بمساحة الأرض المزروعة، فهناك بعض المزارعين الذين يصل مقدار ديونهم إلى حوالي 15 ألف شيكل، وهؤلاء لا يتجاوز عدد الدونمات التي يزرعونها 15 دونماً، وهناك من تبلغ ديونهم حوالي 500 ألف شيكل، وآخرون تتجاوز ديونهم المليون. ولكن على الرغم من هذا الحجم الكبير للديون، إلا أن هؤلاء التجار لا يزالون يمارسون تجارتهم ويزودون المزارعين بالأدوات الزراعية التي يحتاجونها، وبالدين، وهذا يدل بلا شك على أن هؤلاء التجار يتمكنون، حتى في هذه الأحوال، من استعادة رأس المال المستثمر في شراء الأدوات الزراعية التي قاموا بتزويد المزارعين بها، ومن الحصول على هامش ضخم من الربح يمكنهم من الاستمرار في تغطية نفقات أسرهم الاستهلاكية. ومن الملفت للنظر أن بعض المزارعين يقومون بتسديد جزء من مستحقات الأدوات الزراعية، وبدلاً من تسديد الجزء الباقي يقومون بشراء السيارات أو بناء المنازل

وصيانتها، لأنهم يعلمون علم اليقين أن التجار سوف يزودونهم باحتياجاتهم الزراعية رغم عدم دفعهم جميع المستحقات، ويعرفون كذلك أن هامش ربح هؤلاء التجار على تلك الأدوات كبير جداً.

فيما يتعلق بالتجار الذين يسوّقون المحاصيل الزراعية، فإن القواعد المستترة التي يتبعونها هي التي تربط هؤلاء التجار بالتجار الإسرائيليين الذين يزودونهم بالمحاصيل. فالوسيط الفلسطيني هو الذي يتحكم بالأسعار ويفرضها على المزارع الفلسطيني والتاجر الإسرائيلي على حد سواء.

يقوم الوسيط الفلسطيني بتزويد التاجر الإسرائيلي باحتياجاته من الخضار، ويحدد له أسعارها بما يضمن حصوله (أي الوسيط الفلسطيني) على هامش ربح ربما يصل إلى 50% من أسعار المحاصيل، وفي كل الأحوال يقبل التاجر الإسرائيلي بتلك الأسعار ولكنه في نهاية الموسم يخصم على التاجر الفلسطيني جزءاً مما هو مدين له به، وقد يصل هذا الخصم إلى 10–15% (وربما أكثر) من مجموع المبلغ الذي يدين به التاجر الإسرائيلي للتاجر الفلسطيني. وهكذا يضمن كل من التاجر الفلسطيني والتاجر الإسرائيلي هامش ربح معين يتم الاتفاق عليه فيما بينهما بطريقة مبطنة ومستترة يقبل بها الطرفان، وهذا ما يفسر مواظبة التجار الفلسطينيين على تزويد التجار الإسرائيليين بما يحتاجونه من الخضروات على الرغم من عدم دفع التجار الإسرائيليين جميع المستحقات التي يدينون بها لهم.

3. العلاقات بين سكان القرية:

يشكل انتماء حوالي 98% من سكان القرية إلى حمولة واحدة أهم مصدر للقواعد العرفية التي حكمت شؤون القرية منذ عام 1948، ولعل أهم هذه القواعد العرفية تلك القاعدة التي تنص على أن مياه قرية بردلة هي فقط لحمولة الصوافطة ولا يجوز التصرف الفردي بها. لقد شكلت هذه القاعدة

العلاقة التي تربط سكان القرية بأي طرف آخر داخل القرية أو خارجها. وبما أن الزراعة المروية هي أهم مصدر للدخل في القرية (بالإضافة إلى الثروة الحيوانية التي تقل تدريجياً)، فإن حصر الانتفاع بالمياه في حمولة الصوافطة قد حد من الاستثمار الزراعي الخارجي في القرية، وحدَّ كذلك من استقرار مزارعين من حمائل أخرى في القرية بسبب عدم توفر المياه للزراعة.

حصرت العائلات التي استقرت في القرية –هميل وربايعة– اعتمادها الاقتصادي على الثروة الحيوانية، ورغم العلاقات الجيدة التي تربط أفراد هذه العائلات بحمولة الصوافطة (صدقات وجيرة وثلاث حالات زواج) إلا أن حمولة الصوافطة لا تزال تعتبرهم (في اللاوعي) ضيوفاً على القرية وليسوا من أهلها. وتظهر هذه النظرة بشكل لا واعٍ في الأحاديث التي تدور حول أهل القرية والأرض والمياه ومصادر النفوذ وتوزيع القوى وما شابه، وكذلك في بعض العبارات التي تصف تلك العائلات، كالسمران والبدو، وترديد القول بأن شباب هذه العائلات يعملون لدى الآخرين بينما شباب حمولة الصوافطة لا يقبلون العمل لدى الآخرين، والتركيز على تخصص هذه العائلات برعي المواشي الذي يعتبر أدنى منزلة من مزاولة الزراعة.

يوجد داخل حمولة الصوافطة صراع "باطني" بين العائلات الثلاث التي تتألف منها الحمولة، وهذا الصراع يخف ويشتد تبعاً للأحوال السياسية والاجتماعية داخل القرية. في الثمانينات من القرن الماضي حدثت حالة قتل داخل القرية، وكان القاتل والمقتول ينتميان إلى فخذين مختلفين في حمولة الصوافطة. يقول أهل القرية أن هذه الحادثة أثرت بشكل كبير على العلاقات داخل القرية، فبعد الحادثة مباشرة قامت العائلة الممتدة للقاتل بمغادرة القرية إلى طوباس، وأحدثت هذه الحالة قطيعة بين الفخذين، وقد خففت الانتفاضة الأولى من تلك القطيعة بفعل الشعور الشعبي المقاوم الذي لازم الانتفاضة. يقول أبو عمر: "البلد نُصّين، دبابرة ومدارسة. زمان بقت زايدة الأمور. اليوم جنة. اليوم

أنا بحكي مع إبن الدبابرة. قبل، زمن المشكلة وبعدها بسنيين، كنت أمرق على إبن الدبابره وما أردش عليه السلام، ولا هو يرد علي السلام. عيلة كاملة، مش بس تقول أشخاص؛ عشرة، خمسطعش، نص البلد، في نص البلد تحكيش مع بعضها. هاي بتأثر. اليوم، الوضع طبيعي. لما بلشت الانتفاضة الأولى، الحق يقال، خففت الوضع شوي."

اتخذ الصراع بين الفخذين في ذلك الوقت بعداً غير مباشر، وذلك عبر استخدام وسيلتين: الأولى هي الاعتداء على الممتلكات، وبشكل حصري الاعتداء على الأراضي الزراعية لفخذ القاتل من خلال ترك مواشي فخذ المقتول ترعى في مزارع فخذ القاتل وتخرب مزروعاتها، وغالباً ما كانت هذه المزروعات محاصيل شتوية كالقمح والشعير والبيكا وغيرها. أما الوسيلة الأخرى فكانت الاعتراض على بعض القضايا التي تتعلق بأحد الفخذين، كدعم ومناصرة أحد الفخذين المتخاصمين للمجلس القروي في مطالبته بوضع يده على قطعة أرض تكون في واقع الأمر ملكاً للفخذ الآخر.

كما وأن هناك حالة من التوتر وعدم الثقة في العلاقات بين جميع سكان القرية، فيكاد يكون هناك اتفاق ضمني بين سكان القرية على عدم الثقة بالكلام الذي يرويه الآخرون من سكان القرية، وهذا بالطبع يؤثر بشكل غير مباشر على الثقة في الآخر، وبالأخص على النظرة تجاه كبار السن في القرية. ولقد رافقتني هذه العلاقة المتوترة خلال مسيرة البحث، فعندما كنت أتحدث عن بعض القضايا التي تتعلق بالقرية، أو أعبر عن رغبتي في زيارة أحد سكان القرية للاستفادة منه في بيانات حول القرية، أو حتى حين كنت أروي ما كان قد قيل في لقاءات بين السكان (الجمعات أو القعدات)، كثيراً ما كنت أواجَه بعبارات تدل على عدم الثقة بكلام الآخر، أهمها: "هذا أبو الكذبات" (أي أن هذا الشخص كثير الكذب)، "ما تردش عليه"، "هذا كاين سكران"، "مخرفن"، "ما هو أبو البطولات".

ليست هذه العلاقات المتوترة هي وحدها السائدة داخل القرية، فهناك علاقات التعاون والتضامن بين جميع سكان القرية بغض النظر عن انتمائهم العائلي، والكثير من مرافق القرية (كشبكة المياه والكهرباء وبناء المدارس والعيادة) أنشئت في جزئها الأكبر من خلال التعاون والتضامن داخل القرية. كما ويتعاون سكان القرية في الكثير من مراحل العملية الإنتاجية من خلال تبادل النصائح، وتوزيع أدوار المياه، وتبادل الهدايا في المواسم الزراعية، وبإمكان أي شخص من القرية الذهاب إلى أية مزرعة من أجل الحصول على "طبخة" أو "دلو" من أي محصول أو أي من أدوات الإنتاج، كما أن جميع سكان القرية يتركون معداتهم الزراعية وسواها في أماكن مكشوفة في ساحات المنازل وفي المزارع ليقينهم بعدم فقدانها.

هذه العلاقات تتعزز وتتوطد في مواجهة الآخر من خارج القرية، فسكان القرية يتكاتفون من أجل ابتكار الطرق والآليات للتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، خاصة فيما يتعلق بمشكلة المياه في القرية. كما أن التعاون والتضامن يعتبران القوة الرئيسية التي يمتلكها سكان القرية للتعامل مع السلطة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالامتناع عن دفع مستحقات المياه والكهرباء.

يمكن القول أن هناك ما يشبه الغريزة الفطرية لدى سكان القرية في نسيان الصراعات الداخلية، في حالة الصراع مع أطراف خارجية، إضافة إلى العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، فإن هذه الغريزة الفطرية تظهر في التعامل مع القرى المحيطة، وكذلك في التعامل مع الحمائل الأخرى، وتشكل معضلة النادي إحدى تلك العلاقات، حيث أن سكان القرية يميزون أنفسهم بانتمائهم إلى حمولة الصوافطة مقارنة مع حمولتي الدراغمة والفقها اللتين تقيمان خارج القرية.

ويجب التنويه هنا إلى غياب أي دور للأحزاب السياسية داخل القرية. صحيح أن بعض سكان القرية ينتمون إلى الأحزاب السياسية، وبشكل خاص إلى حركة فتح وحركة حماس، إلا أن هذا الانتماء يبقى شكلياً ويظهر خلال بعض الجلسات (كلامياً) دون أن يكون له أي أثر على أرض الواقع،

فالأساس الذي يجمع أهالي القرية هو نظام القرابة، وهذا النظام يسيطر على كل الأنظمة الأخرى. ومن مظاهر غياب دور الأحزاب السياسية في القرية عدم وجود أية علامات لهذه الأحزاب داخل القرية (أعلام، بوسترات، ملصقات، مهرجانات، احتفالات، شهداء، أسرى)، كما أن الصراعات المستترة أو العلنية مع الحمائل الأخرى في منطقة الأغوار الشمالية يدل على عدم وجود جسم حزبي قد يجمع بين أفراد الحمائل المختلفة.

خاتمة:

جاءت فكرة هذا البحث نتيجة لزيارة قمت بها للمنطقة التي تناولتها الدراسة، وكان هاجسي بعد تلك الزيارة هو التعرف على حياة الناس والقوانين العرفية التي تنظم حياتهم في ظل الضغوطات الإسرائيلية التي تُمارس ضدهم. وحين قمت بالرجوع إلى الأدبيات التي تناولت هذه المنطقة بهدف التعرف على حياة الناس وقوانينهم الداخلية، لم أستطع الحصول من هذه الأدبيات على إجابات مقنعة لتساؤلاتي وهواجسي. هناك ثلاثة عوامل رئيسية تحول دون تمكنِ هذه الأدبيات التي تناولت المجتمع الفلسطيني من توفير فهم منطقي لحياة السكان في هذه المنطقة؛ الأول هو أن الأدبيات الأكاديمية القليلة التي درست المنطقة أُجريت في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، في حين أن التغيرات السريعة التي تعيشها الحالة الفلسطينية تفاقم الضرورة لإعادة دراسة المنطقة من أجل تقديم فهم منطقي لوضع سكان المنطقة الحالي. والعامل الثاني هو أن كل الأدبيات التي تناولت المنطقة في الوقت الحالي هي أدبيات سياساتية/سياسية تقريرية تتحدث عن الوضع السياسي والاضطهاد الذي يعيشه السكان. أما العامل الثالث فهو تميز هذه المنطقة عن سائر المناطق في الضفة الغربية من حيث خصوصية الممارسات الإسرائيلية وخصوصية البنية الانتاجية للسكان التي لم تأخذ مكانها اللازم في الأدبيات التي تناولت المجتمع الفلسطيني.

لقد حاولت في هذا البحث تقديم تحليل علمي ومنطقي للتغيرات الاجتماعية–الثقافية في قرية تقع في منطقة الأغوار الشمالية، فقمتُ بدراسة الصيرورة التاريخية للتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في القرية، وتعكس هذه الصيرورة التوافقات التي اعتمدها سكان القرية لمحاولة التغلب على الظروف السياسية والاقتصادية التي يواجهونها، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الاستعمارية الصهيونية التي تستهدفهم. ولهذا حاولت تناول جميع القضايا الأساسية في حياة سكان القرية.

ولعدم تمكني الحصول من الأدبيات على فهم علمي ومنطقي لحياة الناس في هذه المنطقة في الوقت الحالي، انطلقت في هذا البحث من الفرضية التي مفادها أن البنية الاجتماعية–الثقافية في القرية هي نتيجة تأثر صيرورتها التاريخية بالبنية الاستعمارية الصهيونية، وأن العلاقة بين البنيتين هي علاقة صراعية وجودية بحكم التناقض بينهما، والسؤال الذي قمتُ بالاجابة عليه في هذا البحث يتعلق بالتشكيلة الاجتماعية–الثقافية الناتجة عن خصوصية الظروف المادية والمكانية لمنطقة الأغوار. ولقد أدت هذه الظروف التي أحاطت بالبحث إلى انفتاحي على جميع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي تكونت صيرورة هذا البحث من عملين متوازيين، الأول محاولة قراءة ميدانية للظواهر التي تساهم في بناء التشكيلة الاجتماعية–الثقافية، والثاني محاولة البحث عن أدبيات وأطر نظرية تساعدني في فهم هذه الظواهر وآليات عملها المتداخل في بناء البنية الاجتماعية–الثقافية.

لا شك أن التغيرات الاجتماعية–الثقافية التي تعرضت لها القرية كانت ناتجة بشكل أساسي عن توافق أهل القرية مع السياسة الاستعمارية الصهيونية، وخلقت هذه السياسة علاقة تبعية بنيوية بين البنية الاجتماعية الاستعمارية الصهيونية والبنية الاجتماعية الفلسطينية، وهذه العلاقة هي علاقة مباشرة، ويصل مداها إلى صراع وجودي بين البنيتين بحكم التناقض الذي يتحكم بطبيعتهما.

غغغغغغغ

ينتمي سكان القرية إلى مجتمع متجانس إلى حد كبير، وبما أن الذي يحاول أن يُحدث التغيير هو جهة استعمارية تتناقض مع مصالح أهل القرية، فقد أوجد الاستعمار ظروفاً مادية (بنية إنتاجية مهجنة) أجبرت سكان القرية على الاستيراد المستمر من الاستعمار الصهيوني للتكنولوجيا المتعلقة بالبنية الإنتاجية الاقتصادية في القرية، لما تشكل هذه البنية من قيمة وظيفية تساهم بشكل كبير في الحفاظ على البنية الإنتاجية فيها، وبالتالي صمود أهل القرية وبقاؤهم في المنطقة، بينما بقي البناء الاجتماعي والثقافي، بما يمثله من عادات وتقاليد ورموز وهوية، يسير ببطئ شديد وكأنه يتحدى التغيير، باعتباره آلية من آليات مقاومة سكان القرية للتغيير الذي يحاول أن يفرضه الاستعمار الصهيوني عليهم.

لم يؤدِ الاستعمار إلى خلق مجتمع "متقدم" في منطقة الأغوار، بل ساهم بتدمير البنية الإنتاجية الزراعية التقليدية وأعاق صيرورة تطورها الطبيعي، وأنتج بنية إنتاجية مهجنة تجمع بين خصائص الإنتاج الزراعي الرأسمالي من جهة وبين الإنتاج الزراعي التقليدي من جهة أخرى، وهو ما يسمى "الانتاج الزراعي السلعي". ومن أهم سمات هذا النمط الإنتاجي هو أن أساس بنيته مرتبط ارتباطاً شديداً بالنظام الاستعماري الصهيوني، ففي هذه البنية الإنتاجية يتم الاعتماد بشكل أساسي على وسائل وأدوات الإنتاج الرأسمالية التي يحتكر امتلاكها، أو بشكل أدق، إيجاد ظروف تمنع سكان القرية من الحصول عليها إلا من خلال استيرادها من الاستعمار الصهيوني، وفي نفس الوقت يخلق الاستعمار الصهيوني الظروف المادية التي تعيق عملية الاستثمار الزراعي بشكل رأسمالي، وأهم هذه الظروف: مصادرة الأراضي الزراعية، ومصادرة المياه، وإعاقة حركة التنقل والتسويق، وكل هذا يجعل تكاليف الإنتاج الزراعي عالية جداً دون القدرة على تسويق المحاصيل بالطريقة الرأسمالية، ويذهب فائض الإنتاج في هذا الشكل من البنية الإنتاجية الزراعية لصالح البنية الاقتصادية للاستعمار الصهيوني. وقد

أطلقت على هذا النمط الإنتاجي الزراعي في منطقة الأغوار الشمالية مصطلح "البنية الانتاجية الزراعية في شرط استعماري".

نستنتج من هذا البحث وجود مجموعة من الظروف المادية الزمانية –المكانية التي خلقها الاستعمار الصهيوني في منطقة الأغوار الشمالية، والتي أنتجت توافقاً رئيساً يتبناه أهل القرية من أجل التوافق مع سياسات الاستعمار، ويشكل هذا التوافق الرئيس البنية الاجتماعية–الثقافية في القرية، وتساهم التشكيلات الأخرى في دعم هذا التوافق والحفاظ عليه. كما ورافق هذا التوافق صيرورة البنية الاجتماعية–الثقافية في القرية في جميع محطاتها التاريخية، ولذا يمكننا أن نطلق على هذا التوافق "البنية الانتاجية الاقتصادية".

لا يزال سكان القرية يعتمدون في مصدر رزقهم على الإنتاج الزراعي، ورغم التحولات التي حدثت داخل هذا النمط الانتاجي، وهو الانتقال من الفرع الحيواني كمصدر رئيسي إلى الفرع النباتي، إلا أن مصدر رزقهم يعتمد على عملية إنتاج في القطاع الزراعي، وهذا هو الاختلاف الرئيسي الذي يميز هذه المنطقة/القرية عن باقي التجمعات الفلسطينية الأخرى، حيث تعتمد التجمعات الفلسطينية الأخرى في مصدر رزقها على العمل في المؤسسات الخدماتية أو كعمال في قطاعات خدماتية مختلفة في فلسطين.

يقوم السكان بالإنتاج الزراعي في الفرع النباتي، وبدرجة أقل في الفرع الحيواني، ويعتمدون في مصدر رزقهم على ما ينتجونه ويسوقونه. ومن أجل الاستمرار في عملية الإنتاج، يقوم السكان بمواكبة التقدم والتطور في القطاع الزراعي ويحاولون استيراده وتطبيقه في ممارساتهم الزراعية، وأغلبية هذا التكنولوجيا الزراعية مستوردة من الكيان الصهيوني. ويخضع دخِل السكان من الإنتاج الزراعي للأحوال الجوية وتقلبات الطقس، وكذلك لقوانين العرض والطلب للمحاصيل الزراعية،

وللممارسات الاستعمارية الصهيونية، وفي بعض المواسم الزراعية قد تتعرض النباتات للتلف بسبب الصقيع، كما حصل سنة 2009.

وللحفاظ على استمرارية هذا التوافق، وهو البنية الإنتاجية في القرية، فإن هناك العديد من التوافقات الفرعية التي تدعم هذا التوافق وتحافظ عليه، ويمكن إجمال هذه التوافقات الفرعية في البنود التالية:

1. المياه

للمياه دور كبير في عملية الاستثمار الزراعي في المنطقة/القرية، وتتقلص قيمة الأرض بشكل كبير إذا لم تتوفر الكمية اللازمة من المياه الزراعية. لقد قام وجهاء الحمولة، منذ حفر بئر الحمولة، بوضع القانون العرفي الذي يمنع استخدام المياه للأغراض الزراعية لمزارعين من خارج حمولة الصوافطة، وبذلك انحصر حق الانتفاع بالمياه للأغراض الزراعية بحمولة الصوافطة، فشكل هذا القانون إعاقة لحركة الاستثمار الرأسمالي في الأراضي الزراعية، كما حفظ الاستثمار الزراعي في القرية لحمولة الصوافطة، وبالتالي شكل الطريقة الرئيسية في دعم الاستمرار في العملية الإنتاجية الزراعية وممارسة الفعل الزراعي.

هناك آلية أخرى يتبناها سكان القرية بخصوص النقص المتسارع في كميات المياه الزراعية، وبالتالي للحفاظ على العملية الانتاجية الزراعية، وهذه الآلية هي اختراق الأنابيب الإسرائيلية التي تزود المستوطنات بالمياه من البئرين الموجودين داخل مخطط القرية، ويقوم السكان بذلك من أجل خلق حالة توازن بين النقص في كميات المياه الرسمية من جهة والزيادة السكانية من جهة أخرى، وبالتالي الحصول على المياه اللازمة لري المزروعات.

2. الحافظ على البنية العائلية والثقافة التقليدية

تتسم الثقافة داخل القرية بكونها ثقافة محافظة وتقليدية، ويظهر ذلك من مجمل الأفعال والسلوكيات التي تتسم بها حياة الناس، فلا تزال البنية العائلة في القرية قائمة على علاقات القرابة والعصبوية. هذه العلاقة المتينة داخل القرية تساعد السكان على الصمود والتكاتف في مواجهة العوامل الخارجية التي تتحداهم، فيشكل أفراد العائلة النووية – في الشكل – أو أفراد العائلة الممتدة الأيدي العاملة اللازمة في البنية الإنتاجية الزراعية الأسرية، فيرتبط أفراد العائلة في عملية إنتاجية يديرها ويسيطر عليها رب الأسرة، ويغيب فيها الاستقلال الاقتصادي لأي فرد من أفرادها، وبالتالي يتم الحفاظ على البنية العائلية كجسم واحد متكامل كوسيلة من وسائل توافق السكان في البنية الإنتاجية الزراعية الأسرية.

كما تشكل العلاقات العائلية واحدة من أهم آليات التعاون والمشاركة في أدوات ووسائل الإنتاج التي تقلل من تكاليف الإنتاج وتساهم كثيراً في استمرار العائلة في عملية الإنتاج الزراعي. كما وتشكل العلاقات العائلية إحدى الطرق للحصول على مزيد من الأراضي ومزيد من المياه الزراعية اللازمة للعملية الزراعية.

3. التعليم

مستوى التعليم في القرية متدنٍ جداً، وهذا يظهر من خلال نسبة الملتحقين بالدراسات المتوسطة والعليا في القرية. وإذا فحصنا أسباب تلك الحالة التعليمية في القرية فإننا نجد أن التعليم لم يعد استثماراً اقتصادياً ورأسمالاً رمزياً كما كان سائداً في السابق. وينظر أهل القرية إلى القيمة التعليمية من منظور قيمتها الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى عدم اهتمام الكثير من

لللللل

الذكور في القرية بالتعليم، مما جعلهم يتسربون من المدارس في المراحل الإعدادية والثانوية ليلتحقوا في عملية الانتاج الزراعي. فأغلبية الذين حصلوا على التعليم المتوسط والعالي في القرية انتهى بهم المطاف في العمل الزراعي، ولم يشكل التعليم لديهم رصيداً اقتصادياً أو رمزياً، في الوقت الذي يعاني فيه حمَلة الشهادات المتوسطة والعليا من البطالة وعدم الحصول على وظيفة مناسبة، كما ويكون الدخل المالي للوظيفة في أغلب الأحيان أدنى من الدخل المالي للعاملين في الزراعة. وهذا السلوك الذي يقوم به الذكور في القرية يساهم كثيراً في دعم والحفاظ على العملية الإنتاجية الزراعية بما تتطلبه من أيدي عاملة داخل الأسرة. وأما بالنسبة للإناث فعلى الرغم من أن نسبة التحاقهن بالتعليم المتوسط والعالي أعلى من الذكور، إلا أنهن يصطدمن في نهاية المطاف بعدم الحصول على الوظيفة المناسبة، مما يضطر معظمهن إلى مشاركة عائلاتهن في العملية الإنتاجية الزراعية.

4. الصراع مع السلطة

يحدد الحفاظ على البنية الإنتاجية الزراعية طبيعة علاقة أهل القرية مع السلطة الوطنية الفلسطينية وكذلك مع الكيان الصهيوني، وتتسم هذه العلاقة بالصراع المستتر، وأحياناً العلني. وتتجلى طبيعة هذا الصراع برفض سكان القرية تشكيل المجلس القروي في القرية باعتباره الجسم الرسمي الذي يربط القرية مع السلطة الوطنية الفلسطينية. كما ويشكل عدم رغبة سكان القرية بدفع مستحقات استهلاك الكهرباء والمياه لُبَّ هذا الصراع.

ينظر سكان القرية إلى العمل الزراعي على أنه مصدر رزقهم الحصري والوحيد وركيزة صمودهم في هذه المنطقة، ولكنه في نفس الوقت لا يلبي كل احتياجاتهم الاستهلاكية، أي أن هناك عدم توازي بين الدخل المالي من الزراعة وحجم الاستهلاك لصالح الأخير، وبالتالي

يتمرد السكان على دفع مستحقات استهلاك الماء والكهرباء وسواها للسلطة كي يحافظوا على مصدر رزقهم، وهو الاستمرار في عملية الانتاج الزراعي في القرية.

أما بخصوص العلاقة مع الكيان الصهيوني فإنها تتمثل هنا في الاستمرار في عملية الإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني، فالمزارعون يبتكرون عدة آليات من أجل السماح لمنتوجاتهم بالتسويق داخل الكيان الصهيوني، وكذلك حصولهم على مزيد من المياه الزراعية بطرق غير رسمية أو علنية. أما بالنسبة لمربي الثروة الحيوانية فإن الرعاة يقتحمون الأراضي الجبلية والوعرية في محيط القرية، والتي تعتبر مناطق عسكرية مغلقة، بغرض إيجاد مناطق للرعي، في حين تشكل عزب المواشي التي يبنيها أهل القرية ويهدمها الإسرائيليون تحدياً للاستمرار في عملية الإنتاج الزراعي في الفرع الحيواني.

5. العلاقة مع التجار

تتسم العملية الإنتاجية الزراعية في القرية بكونها لارأسمالية ولكن يتم احتواؤها من قبل الرأسمالية الاستعمارية. ويستخدم المزارعون في القرية أدوات ووسائل إنتاج رأسمالية، ولكن في نفس الوقت تتسم المساحات المزروعة وعمليات التسويق باللارأسمالية لأنها تقع في شرط استعماري، وهذا يؤدي إلى تكاليف إنتاج عالية ومداخيل مالية متدنية في عملية الإنتاج الزراعي، وهذه المعادلة تضطر المزارعين إلى الحصول على أدوات ووسائل الانتاج دَيْناً، وهذا بدوره يشكل أحد الأسباب التي تجعل مزارعي القرية يسددون أجزاء من تكاليف الإنتاج للتجار بينما يحتفظون بالجزء الأكبر من الدخل الزراعي لتغطية نفقاتهم الاستهلاكية، مما أدى إلى تراكم الكثير من الديون على المزارعين للتجار. وفي حال عدم سداد الديون أو فقدان الأمل من قبل التجار في تحصيل هذه الديون، فإنة التجار يمتنعون عن تزويد المزارعين الذين

تراكمت عليهم الديون، فيلجأ مثل هؤلاء المزارعين إلى عملية المشاركة في الإنتاج الزراعي مع مزارعين آخرين كي يستطيعوا الحصول على أدوات ووسائل إنتاج من التجار ديناً، وهذه الطريقة تساهم في حفاظ أهالي القرية على عملية الانتاج الزراعي باعتبارها المصدر الوحيد للدخل.

وأخيراً، كلمة لا بد منها في نهاية هذا البحث، وهي أن هذا البحث هو دراسة حالة قرية بردلة التي لها خصوصيتها التي أدت إلى وجود هذه التشكيلة الاجتماعية–الثقافية في القرية. تتميز معظم قرى الأغوار الشمالية بأن الأرض هي ملك للحمائل في هذه القرى، وهذا يختلف عن قرى الأغوار الوسطى التي تُعتبر أراضيها "أملاك الغائبين" ويسيطر عليها الكيان الصهيوني، وهو بدوره يقوم بتأجير هذه الأراضي للقرى الفلسطينية الموجودة في تلك المنطقة، كما هو حال أراضي قريتي الزبيدات ومرج نعجة، أما قرى مثل الجفتلك، فهي في الأصل أراضي أميرية كان يمتلكها السلطان العثماني عبد الحميد، وعندما ضُمّت الضفة الغربية إلى الأردن قامت الحكومة الأردنية ببيع هذه الأراضي لعائلات من مدينة نابلس، ولم تزل هذه الأراضي ملك لعائلات نابلسية حتى الوقت الحاضر، ويقوم بزراعة هذه الأراضي مزارعين من القرى المجاورة، وبشكل خاص من بلدة طمون.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القرى في نفس المنطقة تختلف من حيث الآليات والطرق التي يتبناها الفلسطينيون في كل منطقة من أجل التوافق مع الظروف المادية التي يخلقها الاستعمار الصهيوني فيها، فمثلاً: تنفرد قرية بردلة بالقانون العرفي الخاص بموضوع المياه الزراعية في القرية، ولهذا القانون تأثير كبير على البنية الانتاجية في القرية. لذلك فإن النظر إلى الأغوار نظرة نمطية بإعتبارها منطقة منسجمة وغير متباينة يشوبه الكثير من اللبس. من هذه النقطة فإني أوصي بعمل أبحاث أخرى عن قرية بردلة تتناول بعض القضايا التي لم أتمكن من تناولها في هذا البحث لأسباب تتعلق بصعوبة

ەەەەەەە

استقصائها أو وقوعها خارج محددات البحث، وباعتقادي أنه يوجد آليات وطرق مبطنة وغير معلنة لها تأثير كبير في حياة سكان القرية تستخدمها المرأة في القرية من أجل التوافق مع الظروف الثقافية والمادية التي تخلقها الثقافة الأبوية في القرية، وكذلك الظروف المادية التي تخلقها السياسات الاستعمارية، كما أوصي بدراسة قرى الأغوار كل على حدا (دراسة حالات) من أجل فهم حياة السكان في منطقة الأغوار بشكل أعمق.

المراجع

أبو كامش، إبراهيم. 1991. التركيب الطبقي في الضفة والقطاع 1948-1967. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.

استيتية، دلال ملحس. 2004. التغير الاجتماعي والثقافي. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان.

البرغوثي، حسين. 2001. "سأكون بين اللوز"، الكرمل، عدد 67 (ربيع).

بشير، نبيه. 2004. حول تهويد المكان. حيفا: مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

بولوك، اليكس. 1989. "المجتمع والتغير في وادي الأردن الشمالي". في جورج العبد (محرر)، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 249-261.

بيتي، أليسانرو. 2010. "اللاتماثلات، شبكة الطرق في الفضاء الفلسطيني". في ساري حنفي (محرراً)، حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 39-82.

تراكي، ليزا وريتا جقمان. 2008. "اجهاض الحداثة وعودتها المتجددة: أساليب الحياة الحضرية في فلسطين"، في: ليزا تراكي (محرر)، الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع: الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 25-80.

جلافانيس، كاتي وجلافانيس باندلي (ترجمة سامي الرزاز). 1986. سوسيولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط: إستمرار الإنتاج العائلي. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2012. التعداد الزراعي – 2010، النتائج النهائية – محافظة طوباس. رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2008. النتائج النهائية للتعداد – ملخص– (السكان، المباني، المساكن، المنشآت)– محافظة طوباس. رام الله –فلسطين.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 2007: النتائج النهائية –تقرير المساكن– محافظة طوباس. رام الله –فلسطين.

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1551.pdf

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2012. النتائج النهائية للتعداد –تقرير السكان– الأراضي الفلسطينية. رام الله –فلسطين.

الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري. الأغوار الفلسطينية بين الصمود والأسرلة. في فلسطينيات. ربيع 2007. ع 2. رام الله: مركز القدس للإعلام والاتصال.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997، النتائج النهائية للتعداد–ملخص – (السكان، المساكن، المباني والمنشآت) – منطقة طوباس. رام الله–فلسطين.
http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx

الدباغ، مصطفى مراد. 2002. بلادنا فلسطين. كفرقرع: دار الهدى للطباعة والنشر.

دوماني، بشارة. 2002. إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس 1700–1900. ترجمة حسني زينة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (طبعة 2).

(د.م) 1981. السياسة المائية في الضفة الغربية. القدس: الملتقى الفكري العربي.

صالح، عبد الجواد. 1985. الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربية في فلسطين المحتلة. لندن: مركز القدس للدراسات الإنمائية.

الريشة، مازن وهشام عورتاني. 1999. الزراعة في الأغوار: النمط الزراعي الراهن وإمكانيات التغيير. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

روبيرتس، تيمونز وأيمي هايت (ترجمة: سمر الشيشكلي). 2004. من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الاجتماعي. الكويت: عالم المعرفة.

سكوت، جيمس. 1995 (ترجمة: إبراهيم العريس ومخايل خوري). المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم. بيروت: دار الساقي.

شريدة، عبد الستار. الأغوار بين معيقات التنمية للمزارعين الفلسطينيين ومحفزات الانتاج للمستوطنين. في سياسات. كانون ثاني 2010. ع 11. رام الله: معهد االسياسات العامة.

العالول، خليل شحدة. 1987. استصلاح واستغلال أراضي الضفة الغربية. القدس: الملتقى الفكري العربي.

عامل، مهدي. 1990. مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في دراسة حركات التحرر الوطني. ط6. بيروت: دار الفارابي.

عامل، مهدي. 1987. أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية. بيروت: دار الفارابي.

عدوان. لورا. 2011. زراعة في مواجهة الاقتلاع. رام الله: بيسان للبحوث والإنماء.

عورتاني، هشام (محرراً).1998 مؤتمر الأغوار الفلسطينية: إمكانيات التطوير والاستثمار. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

غانم، أسعد ومهند مصطفى. 2009. الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية. مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية. رام الله.

غوجانسكي، تمار (ترجمة حنا ابراهيم). 1987. تطور الرأسمالية في فلسطين. الناصرة: المكتبة الشعبية.

فرسخ، ليلى. 2010. العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

كاردوسو، فرناندو وأينزو فاليتو. 1992. "التحليل الشامل للتنمية". في جدل. ع 3. التبعية في عالم متغير. قبرص: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر.

كناعنة، شريف. دراسات في الثقافة والتراث والهوية. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

كناعنة، شريف. 2010. "نحو المساواة بين الذكور والإناث في المجتمع الفلسطيني". في كناعنة، شريف (محرراً)، العائلة الفلسطينية: دورها ومستقبلها. البيرة: مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني. ص 269-290.

كناعنة، شريف. 1987. التغير والاستمرارية: دراسات في تأثير الاحتلال على المجتمع العربي الفلسطيني. رام الله: جامعة بيرزيت. (طبعة 2).

كناعنة، شريف (ترجمة مصلح كناعنة). 1984. التغير الاجتماعي والتوافق النفسي عند السكان العرب في إسرائيل. بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز الوثائق والأبحاث. (طبعة 2).

تتتتتتتتت

لنتون، رالف (ترجمة عبد الملك ناشف).1964. دراسة الانسان. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

المالكي، مجدي. 2010. "أن تبحث في ظل بيئة غير ملائمة للبحث: الحالة الفلسطينية". في روجر هيكوك وإدوارد كونت ومجدي المالكي ورائد بدر (محررون): البحث النقدي في العلوم الاجتماعية.. بيرزيت: معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ومعهد علم الانسان – الأكاديمية النمساوية للعلوم. ص 159-177.

المالكي، مجدي وخميس الشلبي. 1993. التحولات الاجتماعية-الاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية: شروط إعادة إنتاج الأسر الريفية الفلسطينية تحت الاحتلال. رام الله: مركز العمل التنموي/معا.

مركز العمل التنموي/معاً. غور الأردن 2010-2011، توثيق انتهاكات الاحتلال. رام الله.

مسلم، أكرم (محرر). 2002. الخطط الإسرائيلية في الأغوار الفلسطينية بين الابتلاع والاقتلاع. رام الله وأريحا: المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية وهيئة تنشيط السياحة في محافظة أريحا والأغوار.

ميمي، ألبير. 1980. صورة المستعمر والمستعمر. تعريب: جيروم شاهين. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

نصار، نجيب. 1992. رسائل صاحب الكرمل: المسيرة الميدانية في أرجاء فلسطين وشرق الأردن. الناصرة: مطبعة الحكيم.

هاندل، أريئيل. 2012. "أين، وإلى أين، ومتى في الأرض المحتلة؟ مقدمة لجغرافية الكارثة". في ساري حنفي وعدي أوفير وميخال غيفوني (محررين) سلطة الاقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 209-282.

وصفي، عاطف. 1981. الثقافة والشخصية: الشخصية ومحدداتها الثقافية. بيروت: دار النهضة العربية.

ثثثثثثثث

يوسف، عبد القادر. 1989. تعليم الفلسطينيين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. عمان: دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية.

Alex. 1987. *North Jordan Valley Development Study: Agrarian Class Relations* Pollock, *and Land Tenure.* Jerusalem: Almultaqa, Arab Thought Forum.

Tamari, Salim. 1997. *Zbeidat: The Social Impact of Agricultural Technology on the Life* edition).2*of a Peasant Community in the Jordan Valley.* Palestine: Birzeit University (

Tamari, salim. 1983. *The Dislocation and Re-Constitution of a Peasantry: The Social Economy of Agrarian Palestine in the Central Highlands and the Jordan Valley 1960-1980.* A thesis submitted in support of an application for the degree of doctor of philosophy at the university of Manchester in the faculty of economic and social studies.

Weaver, Alain Epp and Sonia K. Weaver. 1999. *Salt and Sign: Mennonite Central Committee in Palestine 1949-1999.* Canada: Mennonite Central Committee.

ججججججج

ملاحق: الصور

zzzzzzzz

مشهد عام للقرية من الجهة الشمالية

مشهد عام للقرية من الجهة الشمالية الغربية

خخخخخخخ

مشهد للأراضي الزراعية، ومعبر بردلة/بيسان، وجبال الأردن

مدخل القرية

ددددددد

مشهد عام: تلاصق المنازل مع حظائر المواشي

ززززززززز

خربة قاعون المدمرة
جدار الفصل الذي بني
عام 2004

تلف نباتات الخيار نتيجة تلف البيوت البلاستيكية بسبب الرياح

ررررررر

كيفية استخدام البلاستيك الأرضي والبلاستيك بالأقواس

رش نباتات الخيار بالأدوية والمبيدات الحشرية

zzzzzzzz